عالمية الإسلام
و
مادية العولمة

عالمية الإسلام
و
مادية العولمة

سميح عاطف الزين

١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الثانية
١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

● قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾

[الأنبياء: ١٠٧].

● ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾

[الأعراف: ١٥٨]

● ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾

[سبأ: ٢٨]

قال رسول الله ﷺ: **«كان كل نبيّ يبعث إلى قومه خاصة وأنا بعثتُ للناس كافة»**

صحيح مسلم باب المساجد رقم ٣.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة الكتاب

الحمد لله الذي له الأمر من قبل ومن بعد، يرفع أمماً فيبوِّئها مراتب العز والغَلَبَةِ على مَن سواها، ويخفض أخرى حينما تركن إلى التواكل وتتقاعس عن الأخذ بالأسباب، والصلاة والسلام على محمد وآله، بلَّغ الرسالة وأدَّى الأمانة، وهو الناصح الأمين.

فهل كانت الأمة، من بعده، على مستوى الرسالة التي أنعم بها الله تعالى عليها، والأمانة التي استودعها رسوله بين ظهرانَيْها؟

الجواب: نعم يقينية لا تشوبها شائبة شكّ. ودليل ذلك واضح بالخلافة الراشدة[1]، خلافة أبي بكر وعمر وعثمان

(١) روي عن الرسول ﷺ أنه قال: «**من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كلَّ محدثةٍ بدعة، وكل بدعة في النار، وعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضّوا عليها بالنواجذ**». رواه الترمذي وأبو داود.

وعليّ (رضي الله عنهم وأرضاهم) والخلفاء الأربعة حكموا في المدينة المنورة وكان يحيط بهم المهاجرون الأولون والأنصار الذي قال الله السميع العليم بحقهم: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾[2].

ذلك عهد فاضت إشراقاته، فكان نتاجه طيب الثمر على تنوّع، متمايز الأثر على تَلاقٍ، فسادت أمة لم يكن لديها قبل الإسلام من نَيِّر الفكر ما يجعلها قادرة على النهوض، وظلت تتدرج نحو التقدم حت احتلت مركز الدولة الأولى في العالم.

ولكنْ، بعد القرن السادس الهجريّ بدأ التراجع في أكثر من جانب، حتى وصلت الأمة الإسلامية إلى ما هي عليه اليوم من انخفاضِ مَكَانة، بعد أن طَغَتْ عليها مفاهيمُ أممٍ بعيدةٍ عن حضارتها وعقيدتها.

وهي على الرغم من الصحوة الإسلامية التي بدأنا نعيش

(١) سورة التوبة، الآية: ١٠٠.
(٢) سورة الأنفال، الآية ٧٤.

بَرَكاتِهَا تواجه امتحاناً قاسياً في مدى استعدادها الالتزام بمنهج الإسلام، وإذ هي تناضل في سبيل تأكيد شخصيتها فإنها تُجابه إلى جانب التحدّيات الحادّة، اختلاطاً في الرؤية وضَبَابيةً في المفاهيم، نتيجة ما زُرِعَ حولها من أفكار.

والواجب يقضي على المسلمين اليوم العمل على تَنْقِيَةِ المفاهيم بلا كَلَل للنهوض بالدعوة والخروج من تلك الضبابية بالتبصّر الجادّ. أما التقَوْقُع والانشدادُ إلى حب الدنيا والخوفُ على المصير، فهي من الأمور التي لا تتفق مع رسالة الإسلام المتميز بالريادة في مواجهة القضايا بالفكر المستنير، ومجابهة الواقع السيء بالسعي الدَّؤوب.

والسؤال: كيف.. وما هو الحل؟!.

لقد عدّد الأسبابَ محلّلون، منهم الناصحُ الواعي، ومنهم المتوهّمُ الغافل، وقدّم حلولاً مفكرون لا يُنكَر فضلُهم في ما أصابوا، ولكن الأمر ما زال على كثيرٍ من سوءِ حال، سوى بعض إشراقاتٍ تشعّ من هنا وهناك، في ليل ظُلْمَتُهُ دامِسَة، شديدةُ الوَطْأة.

فيا أيها المسلمون:

القابضون على دينهم كالقابض على الجمر،

الدَّاعونَ إلى أن يكون الدينُ كلُّه لله،

المتّشوّقونَ إلى رِفْعةِ الأمة ونهضتها،

السّاعونَ إلى بناء الشخصية الإسلامية الواعِدَة،

إنّ هذا الكتاب يقدم إضاءاتٍ حول قضايا تتحرك من حولنا، كالعولمة، والخصخصة، والمساواة ، والتنمية، وغيرها من الموضوعات، مستهدفةً هَدْم ما في إسلامنا من معانٍ وقيم، ومفاهيمَ وأحكام، وإلغاءَ شخصيتنا لإرغامنا على الاندماج في حضارة مزيّفة، ظاهرها الرحمة، وباطنها العذاب.

وعلينا جميعاً، ونحن أمة واحدة، أن نعمل صفّاً واحداً استجابةً لأمر الله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾(٢) وأن نحمل هذا الدين الكريم إلى العالم أجمع لإيقاظه من غَفْلته امتثالاً لأمر الله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾(٣).

إنَّ هذا الدين الكريم قد حفظه الله وهيّأ له في كل عصر دعاةً مخلصين حفظاً له من عَبَثِ العابثين. قال رسولنا

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٣.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٤٦.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٠٤.

صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله: «**يحمل هذا الدين في كل قرنٍ عدول، ينفون عنه تأويل المُبْطِلين وتحريفَ الغالين، وانتحال الجاهلين، كما ينفي الكير خَبَثَ الحديد**»[١].

وقال ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورين، لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله عزَّ وجلّ**»[٢].

والله من وراء القصد.

(١) سنن الدارمي، باب الملاحم، رقم (١).

(٢) الترمذي، باب الفتن رقم: ٢٧. سنن ابن ماجه المقدمة.

الفصل الأول

عالميــة الإســـلام

الدعـــاة المســـلمون وتـأثيـراتهم
داخل وخارج محيطهم

العمـــل الإســـلامي المعـــاصـر

وحدة العمل الإسلامي: دواعيها ـ
أهدافها ـ مهامها ـ أساليبها

١

عالمية الإسـلام

الحمد لله وليّ النعم، والصلاة والسلام على محمد وعلى آله الأبرار، وصحابته الأخيار، أُنزل عليه الكتاب بالحق لهداية الناس أجمعين، صَدَع بأمر ربّه فبيّن الدين، وأرسَى القواعد ليكون الناس في منأًى عن الزَّلَلِ والضلال، والجَوْرِ والطغيان، فسار على هَدْيه الخلفاء الراشدون، الذين اقتدَوْا بهَدْيه، وتأسَّوْا بسيرته، واجتهدوا فيما جاء به من شرع، فكانوا قِمةً في الفهم والقيادة، وروّاداً في إصدار الأحكام، رضي الله عنهم وأرضاهم. لقد بذلوا الجهود في تركيز دولة الإسلام وتثبيت دعائمها، وتوحيد حركتها، ونَبْذِ ما يؤدّي إلى الفُرْقَة بين رعاياها، فكان لهم الفضلُ في القضاء على العصَبيّات القبلية، تلك التي بقيت من جاهلية. وكانت الأمة أيامهم أمةَ خير وعطاء، عطاءٍ في الفكر، وعطاءٍ في التضحية، وعطاءٍ في شحن العقليات بالطاقة الإسلامية.

فتكونت ذهنياتٌ أطلقت العنان لقدراتها ومَلَكَاتِها، فأنتجت من الإبداع ما غيَّرَ وجه العالم وأخرجه من ظلمات الجهالة والصَّنَمِيَّة إلى أنوار الحق ورحاب التوحيد.. وكانت دولةُ الإسلام الرائدةَ في ميادين المعرفة والاقتصاد والسياسة والفكر المتقدم على مدى قرون، ليس في محيطها فحسب، بل على مستوى الساحة العالمية، لأن الإسلام بما فيه من فكر لم يأتِ ليكون مقتصراً على جنسٍ معيَّن، وإنما هو للناس كافة، ولم يُخَصَّص للعرب وحدهم ـ على الرغم من عربية القرآن ـ بل كانت اللغة العربية هي ما أرادها الله العليم الحكيم لوحيه لتكون لغةَ كتابه المبين وسنة رسوله الكريم، فتتوحد بها لغةُ الدين الواحد للعالم بأسره، وتُحْمَل بهذه اللغة الرسالةُ ـ الكتاب والسنة ـ إلى جميع الشعوب، فكانت من هذه المنطلقات الرسالةَ السماويةَ من رب العالمين للبشرية جمعاء، قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾[١]، وقال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[٢].

وعلى أساس عقيدة التوحيد تنزَّل الإسلام، فحمله المسلمون دعوةً إلى العالم، ومن هنا تَتَبدّى عالميةُ الإسلام

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٥٨.
(٢) سورة النساء، الآية: ٧٩.

بمعناه الرساليّ الشامل، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾[١].

فالإسلام القائم على التوحيد جعل مقياس الحكم على الناس، أفراداً وجماعاتٍ، بمقدار ما هم عليه من تقوى، والتزام بالشريعة التي أرادها الله تعالى منهاجاً للبشرية، بعدما أزال عنهم خَبَثَ الجاهلية وظلامَ الشرك، وجَوْرَ العصبية، وحرَّم الاسترقاق وعالج الرق[٢] لقوله عز من قائل: ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ﴾[٣] وليس على أساس الانتماء إلى العِرْق أو اللون أو الجنس، أو المرتبة في المنصب أو في المجتمع، ولا على أساس القيمة المادية التي يريدها دُعاة المذهب الرأسماليّ الذين يجعلون مقياسَ العلاقات بين الناس

(١) سورة الحجرات، الآية: ١٣.

(٢) كان الاسترقاق قبل الإسلام يتم بإحدى ثلاث، إما بالأسر، أي عندما يؤخذ أسير في الحرب يسترق، وإما بالسرقة، فإذا سرق سارق يُسترق، وإما عن عجز مدين عن دفع دينه. فأتى الإسلام وقال للمسلمين: إذا أسرتم أسيراً إمّا أن تفدوه وإما أن تمنوا عليه بحريته، لقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾. وقال عن السارق: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا﴾ وقال عن المدين: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖۚ﴾، فيكون بذلك قد منع الاسترقاق. وقد عالج الرِّقَّ عن طريق الكفارات والصدقات فجعل لعتقِ الأرقاء نصيباً في الزكاة.

(٣) سورة الحجرات، الآية: ١٣.

المنفعةَ الماديةَ فقط، في حين أن الإسلام يجعل مقياس الأعمال والعلاقات بين الناس مَبْنِيّاً على الحلال والحرام، أي على أوامر الله ونواهيه بعيداً عن تلك المنفعة المادية التي تسود الحضارة الغربية، والتي ينادي أصحابها اليوم بعَوْلَمَة الاقتصاد والتجارة والثقافة، بهدف احتواء الشعوب وإخضاعها لحضارتهم الناجمة عن مبدئهم الرأسماليّ، وهو المبدأ الذي أجهز على القيم الإنسانية، وحوّلها إلى مجرد سلعٍ استهلاكية، ونَحَا بالإنسان مَنْحَى الجَشَع دون وازع من ضمير، أو رادعٍ من دين.

إن الدولة الإسلامية التي استمر نظامُ حكمها ما يزيد على ١٣٠٠ عام هجري، وانضوى تحت لوائها كثير من الأجناس، والأعراق، والشعوب، كانت النموذَج الأمثل ـ من بين جميع الدول على مر العصور ـ من كل النواحي، ولا سيما من ناحية ترسيخها وممارستها مفهوم العدل، وحكم العدالة بين الناس، أفراداً وجماعات، دونما تمييز إلا على أساس الحق، والحق وحده..

إن تاريخ الأمم وآثارها هما خيرُ الشواهد على حياة كل أمة ورسوخ أصولها في عمق التاريخ البشريّ بأسره، لأنهما يؤلِّفان تراثَها الذي هو المقياسُ الدالُّ على مدى عراقتها ودرجات تقدُّمها ورقيِّها من جهة، أو الكاشفُ عن دركات

انحطاطها وما تمرَّغت فيه من ضعفٍ وتخلُّفٍ من جهة ثانية. إن تراث الأمم يعبِّر أصدق تعبيرٍ عن كل شأن من شؤونها الفردية والجماعية، ويبيِّن اهتمامَها وعنايتها في التنشئة على صعيد الأفراد من أجل صُنع لَبِنَاتٍ صالحة لبناء أمة صالحة، وعلى صعيد الجماعات من أجل حفظ الكيان والاحتفاظ بالمركز السامي الذي تحتلُّه إن هي تدرَّجت في مراقي الحضارة، أو أنه ـ على العكس ـ يُنبىء عن فشلها إن هي عاشت في ظل الخمول والخنوع والمَسْكَنَة..

إذن، فتراث الأمم هو مرآة حياتها إذ تنعكس عليه صور نهضتها موضّحاً خطواتها في مجال البناء والإنشاء، أو مُظهراً وهنَها الذي يدبُّ فيها ويؤدِّي بها إلى الانحدار بعد السموِّ فيما لو أصيبت بالتقهقر بعد التقدم في فترةٍ من الفترات.

إن حياة الأمم لا تُقاس بالشهور والأعوام، بل تُحسب عادةً، بالقرون والأحقاب الزمنية الطويلة، لأن كلَّ دور من أدوار أعمار الأمم يَقصر أو يطول بنسبة ما يَعرض لها من ضعفٍ أو قوَّة، وبحسب ما تكون حرةً سيدة، أو مغلوبة على أمرها، وبحسب ما تقدِّم من جهد وكفاح وما تبذل من عطاءٍ وتضحياتٍ في مراحل التغيير التي تتخطاها للنهوض بعد كبوتها وغفوتها. وبين أيدينا شواهدُ كثيرة على أن أمماً كان لها سلطانها الواسع الذي يمتدُّ إلى جملة أقاليم في أنحاء

المعمورة، وكان لها جيشها الذي يُرهب القاصيَ والداني، ومع ذلك انحدرت عن مكانتها وتقلّص ظلّها بعواملَ مختلفةٍ توالت عليها، فقبعت في زوايا الإهمال حقبةً طويلةً قبل أن تعاود استئناف النهوض، أو وقفتْ واستسلمت للخمول والاستكانة إذا ما عجزت عن ذلك. وبين كلِّ مرحلة من هذه المراحل كانت تمضي أحقاب وأحقاب، لا أيامٌ وشهورٌ في معرض التقدير والحساب.

إن الإسلام في نظرته إلى الإنسان، تجاوز بما لا يقاس جميع المبادىء الأخرى التي ابتدعها الناس، حيث تعاقب على الحكم في الدولة الإسلامية سلاطينُ وأمراء من مختلف الأجناس، كما تولى حكمَ الأقاليم والأمصار وإدارتها أناسٌ من أجناسٍ شتى، فكان انتماؤهم الإسلاميّ هو المعوّل عليه. ولم يكن المسلمون، بما ترسّخ في نفوسهم من مفاهيمَ نتيجة إيمانهم وتبنّيهم لما أمر به الدين من التزام بالشريعة، وما حدَّد من معاييرَ لضبط سلوك المسلم في حركته مع الحياة وتعاطيه شؤونها.. أجل، لم يكن المسلمون جراء ذلك لينظروا إلى الحاكم إلا بمقياس واحد: هو تطبيقه أحكام الدين وإقامة شرع الله، بغض النظر عن تحدّره من أصول عرقية أو قبلية معينة، وهو ما لم يحصل في أي مجتمع ودولة، لا في الحاضر ولا في الماضي.

والإنسان المفكر والمتمعن في أسباب هذا التلاقي الإنسانيّ ورقيه يدرك إلى أي مدى تمكَّن الإسلام من إلغاء الفوارق المظهرية التي تحول دون إقامة عدل حقيقيّ يشعر الناس بالتوادّ والتراحم فيما بينهم، كما دعا إليه رسول الله ﷺ بقوله: «**مثل المسلمين في توادِّهم وتراحمهم مثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهَر والحمَّى**»(١).

على مثل هذه المرجعيات في النصوص تم بناء الشخصية الإسلامية في المجتمع على امتداد العالم الإسلاميّ، وعلى أساسها نُشِّيء الفرد المسلم ليتفاعل في الكيان العام ضمن أطر الدولة. ومن هنا نجد بروز وحدة الأمة الإسلامية في: الأفكار، والمشاعر، والتوجهات، والحكم على الأشياء من منظور إسلاميّ واحد، رغم تعدد المستنبطات الفقهية بين المذاهب في الظنيات فقط. أما في القطعيات فإن الإمة الإسلامية لا تَعارُضَ بينها، فهي مُسَلّمةٌ بها تسليماً كلياً(٢).

---

(١) صحيح مسلم رقم ١٩٩٩.

(٢) لدى فقهاء المسلمين ما يعرف بالأحكام القطعية والأحكام الظنية. ففي الأحكام القطعية لا يوجد أي تعارض عند أئمة جميع المسلمين. وهذه الأحكام القطعية هي التي تشكل النسبة العالية من الأحكام. بيد أن بعض المتحذلقين أو المتفقهين في الدين نراهم لا ينبرون إلا =

وهذا ما سيترجم إلى واقعٍ أكثرَ بروزاً حين يمكِّن الله تعالى المسلمين من استعادة موقعهم الفاعل على المستوى العالميّ.

وثمة ناحية مهمة تحث المتمعن في الطريقة التي يعالج بها الإسلام شؤون الحياة على تتبع تلك الميزة التي انفرد بها الإسلام في نظرته إلى الإنسان ككائن بشريّ، رُكِّزت فيه غرائز، وحاجات عضوية، وملكات، وطاقات. وهي من النواحي الفكرية التي تستحق التمحيص والتدقيق والمراقبة الفعلية ببصيرة واعية.

ذلك أننا حين نمعن النظر فيما أودع الله تعالى في

= للأحكام الظنية دون القطعيات. وكأنما يتعمدون البحث في الظنيات لإثارة الفرقة، والفتنة بين المسلمين.

وكذلك الحال في أمور الواجب، والمحرم، والمندوب، والمكروه، والمباح. فالمباحات تشكل أكثر من سبعين بالمائة من الأشياء والأفعال. ومع ذلك فإن هذه المباحات مستبعدة عن أبحاث أولئك الذين يتجاهلون الأحكام الشرعية عن قصد، ولا يرغبون فهمها على حقيقتها، ويزعمون أن الإسلام لا يتناسب مع متطلبات العصر لأنه يُضيِّقُ على الإنسان بتلك الأحكام ويوصد الباب أمام الطامحين. ولذلك ينصب اهتمامهم على الأحكام المتعلقة بالواجب والمحرم حتى يثيروا الشبهات، ويظهروا وكأنه يوجد قصور في الأحكام الشرعية، بينما في الحقيقة والواقع أن الأحكام الشرعية أبعد ما تكون عن هذا القصور، الذي هو في نفوس الذين يتجنّون على الإسلام فقط.

الإنسان نستطيع أن نجد أنه مستوعَبٌ حوى مجموعة من الغرائز والحواس والخاصيات[١]، إلى جانب طاقات تحدد ماهية وجوده، كما تعطيه ذاتية معينة، بحيث ترتبط بها علاقاته جميعاً: بخالقه، وبنفسه، وبالآخرين من جنسه، وبكل ما يحيط به من كائنات متحركة وثابتة.

ونتبيَّن أن تركيبه العضويّ والنفسانيّ لا يماثلهما تركيب في سواه من المخلوقات على الأرض. فهو مميز بخصائص تمكنه من تطويع ما حوله من الكائنات والأشياء، فيعمل من خلالها على دفع مسيرته في الحياة نحو الترقي، وتؤهله لأن يتبوأ مركز السيادة على الكائنات الأخرى.

وأبرز تلك الخصائص فِكرُه، وهو المركز الأساسيّ الذي يحصل به التمييز والإدراك، والذي من خلاله يتمكن من الحكم على الأشياء.

فالحمد لله الذي كرّمَ الإنسان بعقله، وأنعم عليه بهذا الدين الحنيف الذي سيبقى منارة هُدى على مدى الدهر، وسيظل ظاهراً على ما عداه من بِدَع المبادىء الضالّة المضلّة، قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ

(١) خاصية الشيء: ما ينتجه الشيء نفسه كالأذن ينتج عنها السمع، والعين ينتج عنها البصر، والنار ينتج عنها الإحراق، والسكين ينتج عنها القطع.

عِوَجَاۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴿٢﴾ مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا ﴿٣﴾﴾[1].

وعلى هذا فإن هذا الكتاب يبحث في المواضيع التي تهم العالم اليوم، ويحدّد موقف الإسلام منها بطريقة واضحة وسهلة (إن شاء الله الملهم الوهاب الكريم).

الدعاة المسلمون
وتأثيرهم داخل محيطهم وخارجه

ليس بالمسْتَغْرَب على مَن يدرك قوة العقيدة الإسلامية وتأثيرها في النفوس أن يلمح الصعود المتزايد في استقطابها موجات المؤمنين من أجناس شتى.

يحدث هذا في الوقت الذي يشهد فيه العالم تراجعاً مستمراً في الأداء السياسيّ بكل مظاهره الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وما يندرج في إطارها من أخلاقيات، بينما يسجّلُ الإسلام بالمقابل خطّاً تصاعدياً باعتباره الأقوم.

ولا بد هنا من وقفةٍ تستلزم بعضاً من أناةٍ لاستشراف جملة اعتبارات ينبغي تقييمها بحيادٍ، بمقدار ما ينبغي تتبّعها

(١) سورة الكهف، الآية: ١ ـ ٣.

ومراقبتها بدقة وتفكير معمَّق. إذ لا شك في أن ثمة أمراً جوهرياً يميز الإسلام عن سواه من العقائد فيدفع بمن يطّلع عليه، اطّلَاع المتعلق بمعرفة الحقيقة، إلى التسليم بأفكاره واعتناقه.

حقائق القرآن:

إن القرآن العظيم يعرض المسائل جميعاً على الإنسان للتفكر بها، أي لوضع ما يُرى ويُحس في ميزان العقل ومن ثَمَّ الحكم عليها.. وإنَّ عَرْض القرآن للمسائل والأشياء مُسْتَوْفٍ كل الشروط الموضوعية الضرورية للحكم عليها بصفتها واقعاً محسوساً، ولأن لها هذه الصفة الواقعية والحسية فإن الإنسان بوصفه كائناً عقلانياً، مفكراً، مَسُوقٌ إلى معرفة أسرارها، ومن ثَمَّ إدراك الحقائق فيها وعنها. فالسماء والأرض وما فيهما أشياء محسوسة، وهي من هذا الباب واقع محسوس، فيأتي القرآن مخاطباً عقل الإنسان ليحثه على التفكير بهذا الواقع المحسوس: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٩١﴾﴾[1].

(١) سورة آل عمران، الآيتان: ١٩٠ و١٩١.

والحقيقة في معرفة الأشياء تتطلب معرفة مبتدَءاتِها: من أين أتت؟ ووظائفها: لماذا وجدت؟ وخاصّياتها: مهماتها في دائرة الوجود.

القرآن العظيم يجيب على هذه المسائل معرّفاً الإنسان أنها من صنع الله تعالى، موضحاً له حقائقها. ففي مجال خلق الإنسان يقول: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَٰجًا﴾[١]، ويقول: ﴿قُلْ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ﴾[٢]. وفي مجال خلق الأشياء يقول: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشْرَبُونَ ﴿٦٨﴾ ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ ﴿٦٩﴾﴾[٣]. وفي مجال التعريف بخصائصها يقول: ﴿وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ﴿٩﴾ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا ﴿١٠﴾ وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا ﴿١١﴾ وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا ﴿١٢﴾ وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا ﴿١٣﴾ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجًا ﴿١٤﴾ لِّنُخْرِجَ بِهِۦ حَبًّا وَنَبَاتًا ﴿١٥﴾ وَجَنَّٰتٍ أَلْفَافًا ﴿١٦﴾﴾[٤]. ويقول في مجال ما طبع في الأشياء من خاصيّات: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾[٥]. ويقول أيضاً:

---

(١) سورة فاطر، الآية: ١١.
(٢) سورة الملك، الآية: ٢٣.
(٣) سورة الواقعة، الآيتان: ٦٨ و٦٩.
(٤) سورة النبأ، الآيات: ٩ ـ ١٦.
(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٢.

﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَحۡيَيۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ﴾(١). ويقول: ﴿وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡبَحۡرَانِ هَٰذَا عَذۡبٞ فُرَاتٞ سَآئِغٞ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلۡحٌ أُجَاجٞۖ وَمِن كُلّٖ تَأۡكُلُونَ لَحۡمٗا طَرِيّٗا وَتَسۡتَخۡرِجُونَ حِلۡيَةٗ تَلۡبَسُونَهَاۖ وَتَرَى ٱلۡفُلۡكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾(٢).

حين تتحرك مَلَكةُ التفكير في الإنسان بتدبُّر معاني هذه الآيات وما تقصد إليه من ردّ المخلوقات إلى الخالق يَبْرزُ العقلُ كَمَرجعٍ حَكَمٍ ليقرر ما إذا كانت تفسيراً لواقع، أم أنها ادّعاء لمتصوَّرٍ غير موجود. ولنا أن نتخيل خَطَلَ التفكير في وجود موجود بغير واجد، أو في وجود مُوجِدٍ وقف عند حدّ الإيجاد، أو أن الأشياء الموجودة موجِدَةٌ لذواتها.

إنَّ مواطِنَ الخلل في خَطل التفكير على هذا النحو أنها تدور في دائرة منطق فلسفيّ بحت يحاول تلمُّسَ الحقيقة تبعاً لفرضيات مُفَسِّرة لموجودات لم يشهد الإنسان بدء تكوينها وخلقها، قال تعالى: ﴿۞ مَّآ أَشۡهَدتُّهُمۡ خَلۡقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَا خَلۡقَ أَنفُسِهِمۡ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلۡمُضِلِّينَ عَضُدٗا﴾(٣).

ويرتفع القرآن بتربية الإنسان إيمانياً فيعلمه أن ثمة أشياء

(١) سورة فاطر، الآية: ٩.
(٢) سورة فاطر، الآية: ١٢.
(٣) سورة الكهف، الآية: ٥١.

موجودة ولكنه لا يحسّ بها، حين يقسم تعالى بالأشياء التي نحسّها والتي لا نحسّها: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ ٣٨ وَمَا لَا تُبۡصِرُونَ ٣٩﴾[1]، وهنا يكمن مدى تكريم الله للإنسان إذ يخبره حتى بما لا يحسّ ولا يبصر، ولكنه تعالى يُفهم مخلوقه أنه بما قدره فيه من قوى الإبصار والسمع والحسّ مقيد بمعرفة الأشياء التي يحتاجها في حركته مع الحياة، وأنه أعجز من أن يدرك الأشياء غير المحسوسة إلا بخبر يأتيه من الله من طريق الرسل والأنبياء.

نخلص من هذا إلى بَديهيةٍ عقلية، هي أن كل ما في الكون من مخلوقات ليست موجودة لِذَواتها، وأن موجدَها هو الله الذي خلق كل شيء. وعلى الرغم من كون هذه البديهيّة قد سبقت إلى الإقرار بها عقائدُ وأديانٌ قبل نزول القرآن، فإن القرآن بيَّنَ بتفصيلاتٍ أدق هذه البديهيّة، وقدم للإنسان البراهين والأدلة مدعَّمَةً بالحجج والأمثلة التي لا يستطيع العقل إلا الإقرار بها إقراراً حتمياً لا مجال للشك في صحته. والقرآن العظيم بهذه الخاصيّة مكّن أهلَ القرآن من أن يقدموا للعقل ـ على قواعد الإقناع ـ أوضحَ السُّبُل لمعرفة الحقائق معرفة اليقين.

(١) سورة الحاقة، الآيتان: ٣٨ و٣٩.

بهذه المعرفة الحيّة اليقينية المُقْنِعة يتحرك الدعاة المسلمون في محيطهم وخارجه، مقتحمين عقائد الإلحاد والمادية، مصحِّحين ومصوِّبين مسيرةَ الإنسان لاستئناف حياته على هَدْي الإسلام، منادين بالعودة إلى الينابيع الحقيقية التي كوّنَت أنقى علاقة اجتماعية عرفتها البشرية في تاريخها.

وبهذا الزخم الإيمانيّ وصف الله سبحانه واقع هذه الأمة الإسلامية حين قال: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾[1]. فالدعوة إلى الخير هي الدعوة إلى الإسلام، الدين الذي ارتضاه ربُّ العزة ليُصيبَ خيرُهُ جميعَ أهل الأرض. وتبعاً لهذا المفهوم المؤسَّس على قاعدةٍ قرآنية نلمح أفواجَ الدعاة إلى دين الله وقد حملوا رايتَه عالياً غير آبهين بأموالٍ تُبذَل، ولا بنفوسٍ يحاصرها العسف، ولا بأقدارٍ مهدَّدةٍ بقطع سُبُلِ العيش... كل ذلك في سبيل مَرضاة الله تعالى.

وثمة ناحية انفرد بها القرآن العظيم، هي تلك المحورية الثابتة في تركيز الوحدانية، وفي جعلها الأساس الذي بدونه لا تستقيم حركة الكون. يتمثل ذلك في كل نص قرآنيّ، لفظاً، ومعنًى، وإيحاءً، واستنتاجاً ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[2]، ﴿ٱللَّهُ

(١) سورة آل عمران، الآية: ١١٠.
(٢) سورة الإخلاص، الآية: ١.

ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[١]، وفي قول الرسول ﷺ: «**ما قلت قولاً أنا ولا نبيّ من قبلُ أحبَّ إلى الله من قول لا إله إلا الله**»، وكذلك في تنزيهه نفسه تعالى عن المثلية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٢].

إن هذه المحورية في الوحدانية لا يخلو منها خطاب القرآن في جميع سوره. فشهادة «**أن لا إله إلا الله**» هي المبتدأ في الإيمان الحق، وعليها ترتكز جميع القواعد والمفاهيم والأفكار التي تسوس حركة الفرد في الجماعة، وحركة الجماعة فيما بينها، أو مع غيرها من الجماعات. وهي حركة قوامها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ومن خلال هذه القاعدة يتوجب التكليف بإقامة نظام يتولى إنفاذ هذه القاعدة القرآنية لرعاية شؤون الناس، وصيانة الحياة من العبثية وضلالية السلوك، وصولاً إلى تحصين المجتمعات من تفشّي الإلحاد ومساوىء الاستعباد المبطَّن الذي يُمارس على الناس بأشكال كثيرة.

إن الإسلام، برسالته العالمية يقف باستمرار وبتلقائية صارمة ـ كما سنرى في المواضيع الموجزة في هذا الكتاب ـ في مواجهة كل الأفكار التي تبغي السيطرة على العالم

(١) سورة الحشر، الآية: ٢٢.
(٢) سورة الشورى، الآية: ١١.

بمسَمّيات مختلفة، متذرعة بمبادىء أنتجتها عقول فلاسفة يدّعون زوراً إشاعة العدل والمساواة والحرية بين البشر، إلا أن هذه المبادىء سرعان ما ينكشف زيفها، فتنهار بعد أن تكبّد البشرية ملايين الضحايا فضلاً عن تعريض العالم للدمار، مثلما كان يحدث إبَّان سيادة النازية في ألمانيا وسيادة المبدإ الشيوعيّ فيما كان يعرف بالاتحاد السوڤياتيّ، ومثلما هو متوقع حدوثه الآن بعد انفراد أميركا بالسيطرة على العالم ومحاولات فرض مبدئها الرأسماليّ على الشعوب، وجرّها عن طريق العولمة للاحتواء، والتحكم بمقدراتها.

هنا نلمح بروز الإسلام، لا كعقيدة فحسب، بل وكمبدأ في مواجهة المبادىء الأخرى ومنها المبدأ الرأسماليّ الذي تتزعم الدعوة إليه أميركا، وتعمل عن طريق جديدها الاقتصاديّ (العولمة الاقتصادية) كخطوة أولية لمحاصرة الإسلام، كونه المبدأ الشموليّ الوحيد والرحمة المهداة من قبل الله سبحانه وتعالى لينير ظلمة هذا الكون. قال عز من قائل: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلۡنَاۚ﴾[1]، وقال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَـٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَـٰلَمِينَ﴾[2]. وقال الصادق الأمين: «**أنا**

(١) سورة التغابن، الآية: ٨.
(٢) سورة الأنبياء، الآية: ١٠٧.

الرحمة المهداة»[١]. فالإسلام بشموليته النورانية هو المؤهل لقيادة البشرية، والمناهض بمفاهيمه الإيمانية لمبدإ العولمة الرأسمالية.

العمل الإسلاميّ المعاصر

إن حتمية المواجهة بين الإسلام وخصومه من أولى القضايا التي ينبغي على المسلمين استنفار إمكاناتهم وقواهم للتصدي لها. ومقدمات المواجهة باتت من الوضوح بما لا يدع مجالاً للشك في تصميم الخصوم على إنهاك الشعوب الإسلامية اقتصادياً ونفسياً وسياسياً عبر ما يفرض على دولها من قرارات وإجراءات مقنّعة بشرعية دولية، لتدجينها وإرغامها على الدخول تحت عباءة النظام العالمي الجديد الذي هندست له دكتاتورية رأس المال الغربي.

إزاء وضعٍ بهذه الحدة التدميرية، ماذا يمكن لحكام العالم الإسلاميّ، باعتبارهم المؤتمنين على مصالح شعوبهم، أن يقدموا لا على المستوى الاقتصاديّ فحسب، وإنما على مستوى فكريّ شامل، وخاصة بما لديهم من مخزون حضاريّ متجذر في أعماق أبناء الأمة، وفي تراثها المنبثق عن عقيدة إيمانية راسخة تستوعب معالجة شؤون الحياة. وبالتالي ماذا

(١) صحيح مسلم رقم ١٢٣٧.

يمكن للمجموعات الفكرية ونُخبها المدركة جسامةَ الخطر المحدِق بالمسلمين والمستهدِف تكبيلهم بنظمٍ وقوانينَ ومعاهداتٍ دوليةٍ تحت شعار العولمة أن تقدمه ليس فقط في مواجهة هذه الهجمة الشرسة، بل من حيث كون الإسلام مبدأً قادراً على تصويب المسيرة الإنسانية: فكراً وسياسةً واقتصاداً وسلوكياتٍ وإبداعاً حضارياً؟!

تأسيساً على هذا الواقع بغَرَض تغييره وإحلال واقع بديل متميز بأنْسَنَةٍ حقيقية فإن المنطلق ينبغي أن يتركز في وضع العقيدة الإسلامية ـ مبدأً ونظاماً وما يتفرع عنهما من قوانين وتشريعات وعلاقات بين الناس والدول ـ موضع التنفيذ.

ويتأتّى ذلك من طريق إرساء قواعد فكرية تضع نصب أعينها تجاوز ما نبتَ على هامش الفروع الفقهية من خلافاتٍ لا ينشأ من تجاوزها إضرار بجوهر العقيدة ولا يمسّ المسلّمات الأساسية فيها، أي لا يمسّ القطعيات في الإسلام، لأن القطعيات لا تَعارُضَ فيها ولا عليها.

وذلك أن الملاحظ في حركة العمل الإسلاميّ في أكثرَ من موقع: في تنظيماتها، وتياراتها، وجمعياتها، وأنشطتها، تبعثرُ جهودها، من غير قصد منها، وبحسن نية، في تبنّي أفكار ترفض التراجع عنها بسبب تَجَذُّرها في الأعماق. ولو أنها أعادت النظر فيها وربطتها ربطاً فكرياً بالأصول لَوَجَدَت

الكثير منها قد نشأ إما عن استنباطات تعوزها الأدلة والأسانيد الصحيحة، وإما عن وقائعَ تاريخيةٍ زُرعَت في مناخات الفتن وتراكمت تحت مظلة التراجع عن إعمال الفكر لكبح جماح العصبيّات، وشحنه بالطاقة الإسلامية المستنيرة بكتاب الله تعالى وسنة نبيه، وإما أن أعمالها كانت نتيجة ردّات فعل للظلم الذي مُورِسَ عليها من قبل أعداء الإسلام. وللارتقاء فوق كل الخلافات الفرعية فإن السبيل الأقوم للحركات الإسلامية هو أن تتّبع قولاً وفعلاً توجيه رب العالمين في كتابه الكريم حيث قال: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[1]، وقال: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ﴾[2] وقال: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾[3].

فالمسلم الحق ملتزم بهذه القواعد القرآنية التزاماً جبرياً لا خيار له فيه، لأن وحدة العقيدة تقتضي التوحيد في كل ما يعود على المسلمين بالخير: في مجابهة خصومهم.. في وقوفهم كتلة واحدة متراصّة.. في ردهم على كل المشاريع التي تستهدف وجودهم وتعمل على تفتيت كيانهم بتفتيت شعوب هذه الأمة.

---

(١) سورة النساء، الآية: ٥٩.
(٢) سورة الأنفال، الآية: ٤٦.
(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٠٣.

كما أن على الفئات المتنورة أن تدرك أن خطابها لكي يكون شرعياً يجب أن يكون مستمداً من خطاب الشارع وأن يستوفيَ شروط الشرعية التي مناطها التوحيد، توحيد الأفكار والمفاهيم والخطط، وأن يكون خطاباً عالمياً، موجهاً إلى كل الناس، على اختلاف أجناسهم وثقافاتهم وانتماءاتهم وأفكارهم ومبادئهم. كذلك على تلك الفئات أن تدرك إدراكاً يقينياً لا يعتريه شك، أن المسلمين لم ينهزموا كأمةٍ إسلامية، وإنما هُزِمَ المسلمون عندما تخلَّوا عن الإسلام. وإن تركيا في الحرب العالمية الأولى لم تحارب على أساسٍ إسلاميّ بل حاربت كدولة أوروبية وقفت مع ألمانيا ضد الحلفاء.

كذلك على الحركات الإسلامية أن تعمد إلى تغذية أذهان الناس بالعقلية الإسلامية وأن تشحن طاقاتهم بالإسلام لتكوين النفسية الإسلامية. ونتيجة تكوين العقلية والنفسية تغدو الشخصية الإسلامية متحركة وفاعلة، فنكون بذلك قد عالجنا ما ترسّبَ في الأذهان من مفاهيم دخيلة تركزت نتيجة الغزو الثقافيّ الغربيّ، وانتزعنا ما علق في النفوس مما لا يستند إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ. وهي إذا تمكنت من ذلك تكون قد وصلت إلى درجة من الوعي لن يعود معه بإمكان الخصوم إنفاذ المؤامرات والدسائس، كما

تكون قد حطمت تلك الحواجز التي تحول دون عمل إسلاميّ واحد موحَّد.

إن الصحوة الحقيقية هي الصحوة على كتاب الله وسنة رسوله، لا على المذهب والطائفة. والمسلم الذي يحمل همَّ الأمة هو الساعي إلى إصلاح طوائفها وجمع كل فئاتها، من تياراتٍ وأحزابٍ وتنظيماتٍ وجمعياتٍ وأنشطة، على كلمة سواء وهي أنه: **آن الأوان لأن نكون في مستوى الدعوة، وأن نتبيَّنَ أن هذا الإسلام العظيم كفيلٌ حقّاً وصدقاً أن يجمع ولا يفرق.**

وهنا لا بد من استدراك ناحية مهمة ينبغي النظر إليها بكثير من العناية، منعاً لتفسيراتٍ وتأويلاتٍ قد يثيرها من لا يريدون وحدة المسلمين ويسعون إلى الوقيعة والدسيسة بينهم، وهي أن دعوتنا إلى وحدة العمل الإسلاميّ ونبذ ما نبت حول الفروع من أفكار ومفاهيم دخيلة، ليست دعوةً إلى طبعة إسلامية جديدة أو منقحة، ولا عملاً سياسياً مقوداً برؤية توافقية، ولا استحداثاً يقصد منه تأسيس فرقة أو طائفة أو مذهب أو حزب يُضاف إلى الفرق والطوائف والمذاهب والأحزاب، بل إن هذه الدعوة إنما انبثقت من قاعدة قرآنية واضحة وَعَتْ قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ﴾[1].

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٤.

وحدة العمل الإسلاميّ
دواعيها ـ أهدافها ـ مهامها ـ أساليبها

بالرغم من كون الإسلام بجِدّيّته الصارمة مناقضاً للعولمة الرأسمالية، فإن الحركات الإسلامية لم تتمكن بعد من بناء مشروعها بناءً على رسالته العالمية. والقاسم العمليّ المشترك والوحيد الجامع بين تلك الحركات هو وقوفها موقف الرافض لتلك العولمة نظراً إلى تناقض قيمها مع القيم الإسلامية. وهنا نلحظ أشكالاً من الرفض متمثلة في التصدي على مستوى الدفاع والمقاومة من قبل الشعوب والكيانات الإثنية الإسلامية، وذلك بمجابهتها قوى السيطرة الاستعمارية المباشرة في: فلسطين، الشيشان، البوسنة، الصين، والفلبيين.

كما نلاحظ أن أساليب الحركات الإسلامية تختلف باختلاف الجغرافيات والأُطُر السياسية التي تتحرك من خلالها. وهنا ينبغي أن لا نغفل النقاط الجامعة بين تلك الحركات، والتي بالإمكان تلخيص عواملها بما يلي:

أولاً: وحدة العقيدة أي عقيدة التوحيد.

ثانياً: وحدة الشريعة التي ترى فيها أفضل وأرقى نموذج لإقامة العلاقات الإنسانية.

ثالثاً: حال الاستضعاف المشترك بسبب مواجهة قوى استكبارية متسلطة في كل المواقع.

غير أن هذه العوامل بين الحركات تطغى عليها الناحية التمايزية، إما بسبب اختلاف الجغرافيا أو الأطر السياسية، وإما بسبب اختلاف المهام المطروحة أمام هذه الحركة أو تلك، وإما بسبب الاختلاف المذهبيّ أو الطائفيّ الذي ما يزال يؤثر في تحركها وسلوكها، ولكن على الرغم من هذا التمايز فإنه عندما يتعلق الأمر بضرب العالم الإسلاميّ وتفتيته فإن تلك الحركات يتوحد موقفها، لأن ذلك الأمر يعتبر القاسم المشترك الذي لا يُختلف فيه.

أبْعَدُ من ذلك.. يلاحظ في علاقات الدول فيما بينها أن الغرب لا يمانع في أي علاقة أو رابطة تقام بين دولة وأخرى ما دامت أنها غير قائمة على أساس الاندماج والتوحد.. ولكن يُلْحَظ في المقابل محاربة أميركا وأوروبا كل الحركات الإسلامية التي تعمل لإعادة بناء الدولة على أساس الإسلام.. وما حدث لجبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر ولحزب الرفاه في تركيا ليس ببعيد.

وكمحصّلةٍ مشاهَدَةٍ على المستوى العالميّ فإن أميركا حددت خياراتها العملية بفرض قواعد العمل السياسيّ والعسكريّ المؤمِّنة مصالحها الاقتصادية، ومن ثم إملاء طرق

عيشها وجرّ العالم للسير على أساسها. ولكن، ومن خلال رصد ما في الساحة العالمية من أفكار فإننا لا نجد بعد انهيار الماركسية فكراً بديلاً مقارناً أو موازياً لزحف الفكر الرأسماليّ بطبْعَتِهِ الأميركية. والأمر الأدهى أنه بالرجوع إلى المحاورات السياسية وجَدَليّاتها المنتشرة في ما يُكتب ويُذاع في العالم الإسلاميّ، وفي ما يتردد حتى على ألسنة الناس العاديين، يُرَى إلى أي حدٍّ تمكن الإعلام الأمريكيّ من تطويع لغة الفكر السياسيّ وطبعها بطابع **الديموقراطية**، وإلى أيِّ حدٍّ انطوت هذه اللغة على معلوماتٍ فضفاضة فقولبت ألفاظاً مُبْهَمَة تفسَّر حسب ما تقضي المصلحة، مثل الحرية، والمساواة، وسيادة القانون، والتقدم، والإرهاب، وحقوق الإنسان، إلى آخر هذه المنظومة من الألفاظ الموضوعة لصالح الثراء في مقابل الفقر، والإبهام في مقابل الوضوح.

حيال هذه الموجة العاتية من التحدي، وهذا المخطط الشرس، فإن على الحركات الإسلامية الارتفاع بمستوى خطابها، ليكون خطاباً عالمياً على مستوى العقيدة، وقائماً على قاعدة السموّ الذي يتمتع به الإسلام: أفكاراً ومفاهيمَ، ومبدأً جامعاً لكل مناحي الحياة في تفريعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وإن من شأن هذا الخطاب أن يزيل المباعدة بين الحركات الإسلامية، التي هي

الآن في دائرة الانكفاء على الذات، والتي تؤدي إذا لم تعالج إلى منطقة الخطر.

كما يلاحظ أنه في غياب الدولة الإسلامية الواحدة، فإن تنوع أنظمة الدول في العالم الإسلاميّ، وطبيعة كل منها، يُعْتَبَر من العوامل السلبية المؤثرة في العمل الإسلاميّ ككل، حيث يُطْبقُ نظام كل دولة وطبيعة الحكم المتغاير فيها على حركة العمل، وهو ما ينشأ عنه تغاير واضح يضطرها للاختلاف ومن ثم إلى التشتت. فهناك ملكيات منغلقة على الحكم الفرديّ المطلق، وجمهوريات علمانية، وجمهوريات ليس لديها من الجمهورية إلا التسمية، وإمارات ودول تُدار بأنماط العشائرية والقبلية أو العائلية، ودول تعيش حال عزلة مفروضة، ودول مرتبطة بالسوق العالميّ، ودول مناوئة لأي شكل من أشكال الممارسة الدينية.

وإنه لمن الطبيعيّ أن يُلقي هذا التباين بظلاله على طرائق العمل لدى الحركات الإسلامية، فيطبعها بطابع التشتت.. وعند مقارنة هذا الواقع بواقع العولمة الموحّد بقيادة قوة بحجم الولايات المتحدة الأميركية ومن ورائها القوى الغربية، يظهر الفرق الكبير في إمكانات العمل وتفعيله ومن ثمّ الوصول به إلى وضعية التأثير.

وإذا أُضيف إلى ذلك نجاح أميركا والغرب، على مدى

عقود، في تكوين دويلات على أنماط مختلفة وترسيخ كيانات مصطنعة وهشة، ندرك إلى أي مدى بلغ المخطط الغربيّ في تحويل العالم الإسلاميّ إلى دويلات تدفع بمحاولات التلاقي إلى منطق التصادم، وبالتالي إلى الرد على هذه المحاولات بتنظيرات عرقية وإقليمية، وعن طريق إثارة مَقولات المحافظة على المكونات الوطنية والهويات المستقلة. وما إقامة التجمعات على أساس القومية وغيرها في البلدان الإسلامية إلا تكريس لهدم التوحيد وإغراق المسلمين في مزيدٍ من التفريق والتشتيت.

وبناءً على هذا، كان لزاماً على الحركات الإسلامية أن تعمل على التصالح مع نفسها، وأن لا يكون اختلافها في الأسلوب سبباً للاختلاف في الطريق. وعليها أن تدرك أن العالم على اتساعه، بعد الثورة الهائلة في وسائل المواصلات والاتصالات، قد تحول إلى ما يشبه القرية، وأن الحدود بين الدول والقارات لم تعد تلك الحدود المانعة لإيصال الفكر وبثه في الناس، وأن فهم الواقع العالميّ فهماً مجرداً عن طريق استحداث أساليب لتغييره بعيدٌ عن طريقة الإسلام في التغيير.

لذلك فإن أساليب وأدوات العمل ينبغي أن تكون على مستوى التحدي الذي يُجابَه به الإسلام.

كذلك على الحركات الإسلامية إجراء نقد معمّق

لمنهجياتها، والاقتداء اقتداءً واعياً بمعلِّم هذه الأمة وقائدها، وأن يكون هَدْيُهُ هو المرجع الذي تلجأ إليه، والأسوة به هي السبيل الذي تحتذيه، تطبيقاً لأمر الله الحكيم الخبير حيث قال تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ﴾(١).

فإعمال البَصيرَة في هذه المرحلة التي تعيش فيها الأمة حالةَ استرخاء، على الرغم مما يحيط بها من أخطار، يدعو الحركات إلى أن يكون عملها منصباً على التثقيف بالإسلام، واستعادة مناخ الحالة السياسية في مكّة عندما كانت الدعوةُ في بدايتها، وعلى اتباع طريقة الرسول الكريم في التعامل معها.

فنحن اليوم بلا دولة تلتزم الإسلام منهجاً عاماً، ونعيش حالة إسلامية أشبه ما تكون بالحالة **المكية**، فعلى الدعاة إدراك هذا الواقع والتصرف على أساسه، شرط أن لا يغيب عن الأذهان أننا نعمل وصولاً إلى حالة **مدينية** لتأسيس المجتمع الإسلاميّ على قاعدة الدولة.

وهنا ينبغي أن نتتبَّع كيف تعامل دعاة مكة مع محيطهم قبل ترسيخ الدولة في المدينة. لقد اقتصر عملهم في مكة على الناحية الفكرية، فخاضوا معاركهم على أساسها، وعلى الرغم

(١) سورة يوسف، الآية: ١٠٨.

من تعرضهم لشتّى ألوان التنكيل فإنه لم يؤذَن لهم بقتال، ومن لم يستطع منهم تحمل الأذى سمح له الرسول الكريم بالهجرة إلى الحبشة، وَمَنْ تَحَمَّلَ أذى المشركين بقي مع الرسول في مكة، يخوض المعارك الفكرية، حتى كانت بيعة العقبة الثانية. . أُمر بعدها الرسول ﷺ بالهجرة إلى المدينة لتقام نواة دولة الإسلام، والمسلمون المتدبرون قرآنهم الكريم يعلمون ذلك عند تلاوتهم الآية الكريمة في سورة الحج: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾[1].

إذن، فالآية صريحة بأنه لم يُؤذَنْ بالقتال أثناء وجودهم في مكة، لأن المعركة كانت معركةً فكرية محضة، وتربية جديدة على المفاهيم والثقافة التي تؤسس طريقة للتفكير الهادف إلى التغيير. وهذا ما أراد الغرب إبعادنا عنه حيث استطاع أن يُخضع، بواسطة عملائه والمطبوعين بثقافته، دراسة النصوص الإسلامية لطريقة التفكير الرأسمالية التي تجعل الواقع مصدراً للحكم وليس موضعاً للحكم، مع أن الإسلام يجعل الواقع موضعاً للحكم لا مصدراً له.

ولما جعلوا الواقع مصدراً للحكم صار مقياس أخذ

(١) سورة الحج، الآية: ٣٩.

الحكم أو تركه هو النفعية المادية وليس الحلال والحرام، أي أوامر الله ونواهيه، مما دفع بعض المسلمين، عن حسن نية جاهِلَة، أو سوء نية عَالِمَة، إلى استحداث بعض القواعد التي لا تستند إلى نصوص شرعية لفهم الإسلام من مثل: فقه الواقع(١)، وفقه الموازنات(٢)، والضرورات تبيح المحظورات، وغيرها مما نتج منه بعض أحكام إسلامية مشوهة، لعدم التمييز بين الأصيل والدخيل، وبين ما هو

(١) فقه الواقع، هو معرفة الواقع والإحاطة به، والتفقُّه فيه، وهذا يعتمد على العقل والخبرة بالواقع، وهو لا يقل أهميّة عن التفقّه في النصوص الشرعية المتعلّقة بالواقع. ويمكن للفقيه أن يعتمد على أهل الاختصاص في معرفة الواقع، ولكن ما يقصده المحرّفون من عبارة فقه الواقع اليوم هو شيء آخر، إنهم يقصدون التلاعب بالنصوص الشرعية لتحريفها وتجديدها لتصبح موافقةً للأفكار الغربية ومنسجمة مع الأذواق الغربية الطاغية في العالم اليوم.

(٢) لا يأتي من يقول بفقه الموازنات بأي دليل شرعيّ، وليس لقولهم هذا أي تأييد من مجتهدٍ أو عالمٍ خلال عصور أمتنا المضيئة، فضلاً عن أن النصوص تدحض دعواهم بقول رسول الله ﷺ: «**لن يفلح قوم ولَّوا أمرهم امرأة**»، وعندما يناقشون بهذا الحديث وأمثاله يقولون إن الموازنة بين المرأة والرجل تقضي بالجواز مؤولين النصّ لمصلحة الموازنة بين المرأة والرجل، وكأن الله سبحانه وتعالى الذي شرَّع الحكم لم يأمرهم بتحكيم شرعه والتسليم به بقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾. النساء: ٦٥.

إسلام وما هو كفر. فصار الربا مباحاً، والاستشهاد انتحاراً، والإنفاق في سبيل الله إسرافاً، والعمل على إعلاء كلمة الله لجعلها هي العليا تهلكةً، مستشهدين بقول الله عز وجل: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[1] مع أن العكس هو الصحيح، أي: إنْ لم تتفقوا وتعملوا وتنفقوا في سبيل الله فستلقوا بأيديكم إلى التهلكة وسوف تصبح الغلبة لأعدائكم، يحتلون بلادكم ويسلبونكم خيراتكم، كما هو حاصل معكم اليوم.

كذلك هَدَفَ الغربُ إلى صياغة شخصية المسلم صياغة جديدة بحيث لا يجد غضاضةً في ترك الواجب وفعل الحرام، ولا يأمر بعدها بمعروف ولا ينهى عن منكر. ولذلك عمل الغربيون، نتيجة الحوار المكثف بين الأديان الذي بدأوا فيه منذ سنة ١٩٣٣م، على إزالة المناعة الثقافية في الأمة الإسلامية، واللّه سبحانه وتعالى أعلمنا بهذا في كتابه المجيد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من عزيز حميد بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُواْ﴾[2] وبقوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ۝٧٣ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٥.
(٢) سورة البقرة، الآية: ٢١٧.

شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ إِذًا لَّأَذَقْنَـٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴿٧٥﴾﴾[1].

إن شعار الغرب الإعلاميّ هو: «أن لا يُرينا إلا كما يَرَى»، حتى أصبحنا لا نقرأ إلا ما يكتبه ولا نسمع إلا ما يذيعه، ولا نشاهد إلا ما يبثه، لأنه جعل وسائل الإعلام في الدول تابعة لشبكاته.

وهكذا كان فرعون من قبل لا يُري قومه إلا ما يرى قال تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾[2].

(١) سورة الإسراء، الآيات: ٧٣ ـ ٧٥.

(٢) سورة غافر، الآية: ٢٩.

الفصل الثاني

العـــولـمـــة:
مقـــدمـاتـهـــا وأهـدافـهـــا
ومـا نشأ عنها وكيف نشأت

الحـداثـــة

التطـــــور

العـولمـــــة

أضـواء على منطلقات العولمـة

تـعـــريـف واقـــع الـعـــولـمـــــة

الـعـولـمـــــة ومـخـاطـــرهـــا

الخصـــخصـــة

الأصـوليـــة

الإرهـــــاب

الحـوار بين الأديـان

٢

العـــولـمـــة

الحـداثـــة:
رَجْعٌ قديم قادر على التشكّل.. سلباً أو إيجاباً

يتباهى أتباعُ الفكر الغربيّ من المسلمين، ممن تغذَّوا بالثقافة الغربية، بأنماط الحياة المعاصرة التي يحياها الغربيون، وهم يعتبرونها نموذجاً راقياً ومتقدماً لما ينبغي أن تكون عليه الحياة، وذلك من منطلق إيمانهم أنه لولا الثورة الفكرية التي أحدثها مفكرو الغرب، لما تمكن الغربيون من تحقيق إنجازاتهم العلمية والتكنولوجية، التي مكّنتهم من التفوُّق على غيرهم، حيث نجح أولئك المفكرون في تحويل مجتمعاتهم من دائرة التخلف إلى قمة التقدّم، وذلك إنما تحقق بعد نَبْذِهم الماضي ومعتقداته الدينية التي عجزت عن معالجة مشاكل الحياة وتسيير أمور العيش بالطريقة الفضلى، وهو ما أدى إلى ظهور ما أصبح يُعْرَف بالحداثة التي تعني الأخذ بنظرية التطور وقطع الصلة بالماضي، أي بالدين،

واعتباره غير قادر على استيعاب ما تفرزه الحياة من مظاهر.

ولذلك نرى بعض المسلمين يَدْعون إلى انتهاج منهج الغربيين في تهميش الدين، والإقبال على مجابهة المستقبل بنظرية الحداثة التي لا تعير اهتماماً للماضي وتنظر إليه باعتباره غير قادر على الثبات بوجه التحديات. وهم من خلال ما يطرحون من أفكار عن الحداثة أو العلمنة بدَعْوَى الانبعاث والتقدم إنما يقصدون قطع الصلة بالموروث الدينيّ، من منطلق اعتبارهم إياه حائلاً دون قيام مجتمع عصريّ. وينظرون إلى الدين نظرة اتهام، وكأنه وقف موقف المُعاقب للتجديد، أو الرافض لتطوير المفاهيم بما يلائم مقتضيات الحضارة وحق الإنسان في الإبداع وإثراء المجتمع بما يفيد.

فقد انزل مفكّرو الغرب نقمتهم على الماضي القديم، بسبب أحداث مُحْبِطَة، ظلامية، أنتجتها ممارسات شاذّة في مراحل تاريخهم الذي ينتمون إليه، وعملوا على قطع الصِّلات بماضيهم الدينيّ، والبحث عن مبادىء وأشكال جديدة ينظّمون حياتهم على أساسها فحاربوا الدين وأبعدوا رجاله عن التدخل في شؤون حياتهم..

هذا في الغرب... بينما لا يوجد في الإسلام رجال دين، بل يوجد علماء مسلمون أجلّاء، علينا أن نقدرهم

ونحترمهم، لأنهم قاموا ويقومون بخدمة هذا الدين الذي هو قوام حياة المسلمين، وجميل مَعادِهم عند لقاء ربّهم. وعلى ذلك فإنه ليس من حق المتغرّبين من المسلمين إصدار إدانةٍ تنصَبُّ على ماضيهم الدينيّ برمّته، والنقمة على القديم لمجرد قِدَمِه. ولكي لا تتحول نقمتهم إلى اتجاه علميّ مشروع، لا بدّ من إعطاء الحكم على الماضي مساحةً تتيح للملاحظة أن تأخذ دوراً في تتبّع أحداث هذا العصر ومقارنتها بمثيلاتها في الأعصر الماضية، إذ ذاك يتبين إلى أي مدى يمكنهم المضيّ في جعل الحديث ـ الجديد ـ العصريّ هو الأفضل، ومن ثَمَّ مؤهلاً لمحاكمة الماضي القديم والنقمة عليه.

هذا المدخل لا بد من إقرار أحقّيته لمن يريد بالفعل وضع العربة خلف الحصان، وليس العكس، لتسير المناقشة في مسار طبيعيّ، وليكون الحكم على الأشياء مستوفياً شروطه.

الحداثة... مصطلحاً:

إنه من خلال ما ظهر في المراجع من شروح وتعبيرات لمعنى الحداثة يُلحظ أن هذه اللفظة كمصطلح تتركز في محورية تعريفية، هي:

١ ـ حديث. ذو عهدٍ قريب. عصريّ. مستجدّ. مستحدَث. Modern(*).

٢ ـ تحديثية. اتباع الاتجاهات الحديثة (في الفكر أو الحركة الأدبية والأمور الاجتماعية). إقبال على كل شيء حديث. توفيق بين الدين ومتطلبات الاتجاهات الحديثة Modernism.

٣ ـ مُحْدَث. مستحدَث. شخص متجدد في آرائه وأساليبه (متحرر في القضايا الدينية) Modernist.

٤ ـ حداثة. جِدّة. شيء حديث مستحدَث. Modernity.

٥ ـ تحديث الشيء. جعل الشيء على صفة حديثة. Modernization(*).

إننا نميل إلى إعطاء هذا المصطلح تعريفاً خاصاً يناسب نظرتنا، هو: «التعاصر»، بمعنى ادعاء العصرنة.

دفع الموروث بالاستنباط.. لا بالانقلاب عليه:

ثمة ناحية ينبغي التوقف عندها في تناول مفهوم الحداثة وهو عدم المزج بين أفكار الحداثة، والوسائل الحديثة، إذ إن البحث يتناول الحداثة بمفهومها من حيث كونها اتجاهاً أو

(*) انظر: المغني الأكبر، صفحة ٨١٢، عمود ٢، لحسن الكرمي، معجم إنجليزي عربي، نشر: مكتبة لبنان، طبعة ١٩٩٧م، بيروت.

مبدأً أو منهجاً لمراحل حياتية يراد من خلاله دفع الموروث الثقافيّ ـ الدينيّ ـ الفكريّ برمته إلى مناخات إبداعية تطويرية. وذلك من موقع انتمائنا إلى دين وتبنّينا الإسلام عقيدة ومبدأً ومرجعاً أساسيّاً لحركتنا في الحياة ومع الحياة.

فإذا كان القصد من الحداثة معالجة الواقع على ضوء القواعد المتفق عليها في المنظومة الشرعية الإسلامية، فإن ذلك لا لَبس فيه، أما إذا كان القصد إيجاد قواعد حديثة تنزلق في الابتداع تحت مسمّى الإبداع فإن المسألة تصبح ليس انحرافاً بالقصد عن الجوهر فحسب وإنما تُعَدُّ انقلاباً عليه، وينبغي إذ ذاك بحثها على أساس القواعد الفقهية والقائمة على نصوص واضحة، أو أفكارٍ لا تعوزها الحجة أو الدليل.

وإنه باستقراء حركتنا للتاريخ يمكننا تقديم شاهد صارخ على خَطَل الحداثة عند ادّعائها التجدد لمجرد المُغَايَرَة، وانجرافها في التعلُّق بكل ما هو مضادّ للقديم، دون النظر إلى ما يؤول إليه تبنّيها للمُسْتحدَث الجديد.

مثال على ذلك: ما حدث من ردّةٍ فكريةٍ في العصر العباسيّ، ويُقصد بذلك: ثورة الزنج والحركة القرمطية، هاتان الظاهرتان اللتان اتَّسَمَتا بالتطرّف، وبالتحديث في مفهوم ذلك العصر، وانتَهَتَا إلى الزندقة والإلحاد.

كل من هاتين الحركتين أرادت ليسَ فقط إيجاد وضعٍ

مغايرٍ للواقع السُلْطَويّ، وهو ما يروّج له مفسّرو الظواهر التاريخية المتباهون بفلسفة التحديث، بل سَعَتْ إلى إحداثِ زلزلةٍ في ناحيتين مهمتين: في طريقة التفكير، وفي الممارسة، وذلك بدَعْوَى مقاومة السلطان الجائر، وهي مسألة تقتضي التأمل والاستقراء وعدم الانجرار خلف عنوان مبهم المضمون فضفاض المعنى، لأن ذلك يحمل من خَطَر الهَدْم ما يتجاوز بمراحل قصدَ البناء، ومن الانحراف عن المبدإ أكثر بكثير ممّا يَدَّعي من النزوع إلى التصويب والإصلاح وإفشاء العدالة.

هاتان الحركتان سَعَتا إلى إحداثِ فهم جديد للموروث، مغاير كل المغايرة للأصول. ويمكن إيجاز منطلقاتهما باتجاهاتٍ ثلاثة:

١ ـ العقل قبل النص: أي فوق النص الدينيّ.

٢ ـ الحقيقة قبل الشريعة: أي فوق ما شرع الله.

٣ ـ الإبداع قبل الإتباع: أي نفي الإقتداء بالسنة.

لقد جَعَلتا حكمَ العقل هو المقدَّم، فإذا كان ثمة تعارض بين حكم العقل والنص أوَّلَتا النص بمقتَضَى العقل، ما نتج عنه تفسيرات فلسفية (غيبية) أسقطتهما في هوّة تحميل النصوص أكثر من طاقتها.

الشطط العقليّ.. سقوط في شهوات الذات:

هذا التهويم الفكريّ باستحداث أساليب تأويلية من طريق استنطاق باطني النصّ تحت مظلة الادعاء أن العقل هو القائد ـ المرجع ـ الحقيقة، هو خروج من إطار الشريعة ـ الدين ـ النبوة، وهو مُصْطَنَع شيطانيّ، أي نزوع إلى تجريد الكون والإنسان والحياة من الصبغة الإلهية؛ إذ يُنَصَّبُ العقلُ إلهاً، وتالياً: يُجْعَلُ الإنسان الإلَه الجوهر ـ والعياذ بالله.

والثابت بالدليل (دليل العقل إياه) ومن طريق الحواسّ، التي هي قنوات الإنسان للوصول إلى المعرفة، وجودُ خالق، مدبر، رازق، هو الذي خلق هذه السلسلة المخلوقة التي من ضمنها الإنسان ـ العقل، هذا الثنائيّ المنصهر مع الروح في جَسَدٍ أُعْطِي أعلى ما في الكون من نِعَم: نعمة التفكير، وهو تميُّز متفرّد لا يتوافر لدى مكوَّنٍ محسوسٍ آخرَ إلاّ في هذا الإنسان المتميز بهذه النعمة الموهوبة وهو في حالة خضوع دائم للاختبار، اختبار اختياراته. وبما أنه قادر على الاختيار، فهو إذن مالكٌ حرية الحركة في مساحةِ اختياراته..

وهنا تبرز هِزَّةُ الخُيَلاء التي تعتري النفس البشرية نتيجةَ امتلاكها هذه الميزة التي لا تتوافَّر في المكوَّنات الأخرى، فيتدخل المكوَّن الشيطانيّ في مساحة الاختيار تلك ليشوّش عليها الحقائق ويدفعها أكثر نحو الاعتداد بذاتيتها المتميّزة.

وبمجرد استجابتها لدافع التشويش وميلها إلى سماع ما يتحرك في ذاتيتها من اعتداد، فإنها تقع في فخ تفسير الأشياء على غير حقيقتها، وتستمرىء من ثَمَّ لذّة السقوط في شهوات النفس.

وهنا نستدرك فنقول: إنه لكي نفرّق بين الحداثة في اتجاهها الإيجابيّ الاستنباطيّ الذي ينبني عليه الفقه والذي يستعمله المجتهد لاستنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، أي العمل بالنص ومن داخل النص، باستحداث الوسائل والأساليب لمعالجة أمور الحياة وما ينشأ فيها من متغيّرات، وبين اتجاهها السلبيّ العَدائيّ الذي يُقْصَدُ به تأويلُ النصوص بإخضاعها للعقل واستجلاب مفاهيمَ على قواعدَ جديدة مبتَكَرة، وضعيَّة، من الضروريّ أن تناقش أولاً: مَن المؤهَّل لإرساء القواعد وتأسيس النصوص، وبالتالي: الاستنباط؟.

إن إنساناً ما، مهما بلغت قدراته العقلية ومواهبه الفكرية لا يحق له أن يضعَ مرجعية نصيّة يفرضها على الناس، أو أن يطلبَ من الناس اعتبارها حقيقة مُسلَّماً بها. وإذا حدث هذا فمعناه تَفَرُّدٌ في الفهم لا يُعْقَل تصوّره أو قبوله من إنسان مخلوق، عدا أنه احتقار لقدرات ومواهب الآخرين، وفي حال إملائه فرضاً فإنه يندرج في سياق الطغيان. فليس لإنسانٍ ادّعاء

امتلاكه الحقيقة المطلقة، أو أهليّة نصيّة يُرْجَع إليها في تنظيم حركة المجتمع الإنسانيّ، وتفسير كل ما في الكون. إنّ ادّعاءً على هذا القَدْر من الشمولية يُنْسَب إلى إنسانٍ مخلوق لا يمكن وضعه إلاّ في دائرة التألّه ـ والعياذ بالله ـ، ولو لم يدَّعِ ذلك.

لا بدَّ إذن ليكون النصّ صحيحاً، حقيقياً، أن يكون مَأْتاهُ من خارج الإنسان.. ممَّن يملك الحقيقة، من خالقها ومكوّنها وجاعلها وجوداً. ولا يستطيع إنكار ذلك إلا مُعاند، مكابر، يتذاكى في صناعة الألفاظ، ويتعمَّد تغييب العقل بفصله الأفكار عن الواقع، بنزوع واضح إلى إنكار وجود إله خلق الأشياء وقدَّر فيها خاصّيّاتها ووضع لها قوانينها، وأرسل من عباده رسلاً برسالات واضحة النصوص، لتنظيم حركة الإنسان في الحياة، على أسسٍ صحيحة، وليس على أساس ادّعاءات معرفية بشرية تنفي تدخّل الخالق في تنظيم حياة خلقه، كما يدعو إليه الحداثيّون.

لذلك، فإن الرسوليّة أو النبوّة أمر بديهيٌّ عقلاً، وواقع لا بد من حدوثه، وهو قبل كل شيء اصطفاء من الله لمخلوقٍ إنسانيٍّ جَمَعَ من حميد الصفات ما أهَّلَه لأن يكون النموذَجَ الإنسانيّ الأمثل والأرقى، صِدْقاً وأمانةً وخلقاً وسلوكاً مستقيماً تفرد به عن سائر الناس، مبرَّءاً من الأهواء، مُتَّجِهاً

بكُلّيّته إلى الحق. وإن سِيَر الأنبياء والمرسلين صلوات الله وسلامه عليهم جميعاً تُظهر أنهم من هذا المعدن الخاص. والأدلة على ذلك واضحة جلية، لا ينكرها غير متعسّف حاقد يتخبط في الأهواء، متحلّلٍ من التزام جانب الصدق، مُغْرِضٍ في القفز فوق الحقيقة.

فضلاً عن ذلك فإن الاصطفاء من الله العزيز الحكيم للرسل والأنبياء هو إيمانٌ أساسيٌّ في العقيدة الإسلامية، وأي خروجٍ عن هذا الإيمان هو ردَّة وخروج من الإسلام. قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾(١).

هذا من ناحية إثبات أن الرسولية أو النبوة ضرورة لا بد منها. أما من ناحية التأويل، بمعنى تحميل النصوص فوق طاقتها، فمن المتفق عليه أن لكل علم خصائصه، وأهله، ولا يحق لمتعوْلِم تنصيب نفسه قيماً على استنطاق النص، فكيف إذا وهب نفسه حرية استِنْباطه بِغَيْرِ سُلطانٍ ولا بَيِّنة.

ويلحق بمفهوم الحداثة مفهوم آخر، ونعني به: مفهوم التطور، فما هي حقيقته وملابساته؟

(١) سورة الحج، الآية: ٧٥.

التطـور

من المفاهيم المغلوطة التي تسربت إلى الأذهان عند كثير من المسلمين ـ حتى أولئك الذين يقدِّمون بحوثاً ودراسات إسلامية ـ تفسيرهم للتطور بمعنى النشوء والارتقاء، فيما التطور لغةً، يعني ضروباً وأحوالاً مختلفة، أو التحول من حال إلى حال، أو من طور إلى طور.

والتطور بمعنى التحول من طور إلى طور، يتمثل في المفهوم الإسلاميّ، بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾[١]، أي خلق الإنسان طوراً: نطفةً، ثم طوراً: علقة، ثم: مضغةً، ثم: عظاماً، ثم: كسا العظام لحماً[٢]، ثم أنشأه خلقاً آخر، نبتَ له الشعر، وكملت الصورة، ثم يمرُّ بعد اكتمال صورته على أحسن تقويم بأطوار جديدة أخرى: الطفولة، الصبا، الشباب، الكهولة، الشيخوخة.. ويقف مفهوم التطور في الإسلام عند حدود هذه الأطوار، ولا يتعداها إلى غيرها. فلم يعرف عنه، من ثَمَّ، أكثر مما فُهِمَ منه، إلى أن غزت مفاهيم النشوء والارتقاء الأجيالَ الصاعدة، وساد الانقلاب الصناعيّ، ولمس الإنسان التحسُّن في بعض الميادين، ولا سيما وسائل

(١) سورة نوح، الآية: ١٤.

(٢) انظر: لسان العرب، لابن منظور، المجلد ٤، ص٥٠٧، العمود ٢، مادة طور، مطبعة صادر، بيروت.

النقل والاتصالات التي أذهلته، فانقاد انقياداً أعمى إلى جميع ما نتج من الغرب من تقدم في مجالات الحياة المدنية، ومن مفاهيم، بما في ذلك اصطلاح «التطور» الذي اعتبره الناس أنه هذا التحول في الاختراعات والاكتشافات إلى عصر يختلف عما سبقه..

ولكن لو اعترضتَ أحد هؤلاء الذين بهرهم الغرب بأشيائه الجديدة، وقلتَ له: إن هذا المفهوم للتطور يخالف الشريعة الإسلامية، أجاب بسرعة، وبدون تروّ أو تفكير: أتعود بنا إلى الوراء؟

وأما إذا كان من الذين يؤمنون بالإسلام، ويغارون عليه أجاب: إنَّ الإسلام مَرِنٌ، ومتطور يسير مع الأفكار التقدمية وهو مع التطور والتجديد حيثما وجدا، وينسى، أو يتناسى أن الأهداف العليا لصيانة المجتمع الإسلاميّ ليست من وضع الإنسان، بل هي من أوامر الله تعالى ونواهيه. وهذه الأوامر والنواهي ثابتة لا تتغير، ولا تتطور، فهي تحافظ على النسل، نسل الإنسان (بفرض حد الزنى)، وعلى العقل (بحد شارب الخمر)، وعلى الكرامة الإنسانية (بحد القذف)، وعلى نفس الإنسان (بعقوبة قتل العمد)، وعلى الملكية الفردية (بحد السرقة)، وعلى الدين (بحد المرتد)، وعلى الأمن (بحد قطاع الطرق)، وعلى الدولة (بحد أهل البغي).

إذن فقد كان للاكتشافات العلمية والتقدم في الوسائل والأدوات والآلات في ميادين شتى أثرُها على إيجاد إشكالية في مفهوم هذا التقدم فسماه الغرب: تطوراً. وقد نشأت هذه الملابسة عند المسلمين أواخر القرن التاسعَ عشر، أي أيام الانحطاط الفكريّ لديهم، فشاع في صفوفهم عن الإسلام أنه مرنٌ ويساير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل زمان ومكان. ووجد الاستعمار الفرصة المناسبة للقضاء على التشريع الإسلاميّ، وطمس معالمه، فقام بتغذية هذه الملابسة حتى طغت على أفكار بعض المسلمين، وطُبعت في أذهانهم، وأصبحت تتحكم في تصرفاتهم.. وهذا بخلاف الإسلام الذي لا يُحل للمسلمين أن يتكيفوا مع الزمان ولا مع المكان خلافاً لعقيدتهم، بل عليهم معالجة المستجدات، وكل المتغيرات التي تحصل على ضوء كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ، وفيهما ما يجعل الحياةَ في ظل الإسلام ذاتَ طراز خاص متميز عن غيره كل التمييز، فلا يمكنهم بالتالي أن يخرقوا الأحكام الشرعية التي تنظم حياتهم، بل هم مقيدون بها لأنها من الله تعالى، وبذلك فإنهم لا يطمئنون فكرياً ولا نفسياً إلا بالأنظمة المبنية على الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة، وهي وحدها التي تكفل لهم السعادة.

العولمة

بتخطيط من أميركا، وهي القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية الكبرى، يتجه العالم ببطءٍ أحياناً، وبخطًى متسارعةٍ أحياناً أخرى، بحسب ما تقتضي الأوضاع نحو ما أصبح يُعْرَف بالعَوْلَمة.

والعَوْلَمَة: لفظٌ مستحدثٌ، ولذلك يُعتبر من المصطلحات الجديدة، ويقتضي شرحاً يبين ماهيته وأهدافه ومقاصده والغاية التي يسعى واضعوه للوصول إليها، كما يقتضي النظر فيه، لا كما يطرحه ويروّج له واضعوه ومهندسوه، بل كما يقتضي اعتباره مشروعاً شرعوا بتطبيقه ويراد له أن يعمَّ العالَم بأسره ويقيد الحركة السياسية والاقتصادية العالمية بقوانين وأنظمة ومواثيق ومعاهدات تنفرد بصياغتها أميركا وتوافق عليها معها أوروبا، ومن ثَمَّ ترضخ لأحكامها الدول التي تدور في فلكهما أو التابعة لهما التي لا تملك من أسباب ووسائل القوة ما يجعلها قادرة على الصمود والمجابهة.

ولذا، فإن العَوْلَمَة، هذه اللفظة، تحجب ما تُخفيه لتحقيق ما تنطوي عليه. فهي اسم مستحدث في اللغة الإنجليزية أو الفرنسية منذ حوالي عشر سنوات، وهي تُطْلَق لا

لوصف شيء بأنه عالميّ لوجوده أو تحققه في معظم أنحاء العالم، بل لتعيين أن فاعلاً أو فاعِلَيْن أو دولة أو دولتين أو شركة أو شركتين، أرادوا جعل هذا المسمَّى أو هذا الشيء عالمياً. ومثاله أن تتبنّى شركةٌ ما سياسةً إنتاجية تنظر إلى العالم كله بأنه صالح لأن تنتج فيه سلعها، ثم تباشر إنتاجها بالفعل في دولةٍ أو دولٍ تكون كلفةُ الإنتاج فيها أقل مما هي في سواها، وعندها يُقال عن هذه الشركة بأنها قد عَوْلمتْ إنتاجها.

ومن هنا وجب علينا المقارنة بين هذا الغزو الجديد وبين الغزو التبشيريّ الذي انطلق من مالطا في بداية القرن التاسع عشر الميلاديّ، والغزو الثقافيّ الذي هَدَفَ إلى صياغة أفكار المسلمين صياغة تكون تابعة لحضارة الغرب. وقد حقق الغربيون نجاحاً باهراً في ذلك، وتمكنوا من إحداث شرخ عميق في البِنَى الفكرية الإسلامية وخلخلتها عند المسلمين حينما زيَّفوا الوقائع التاريخية مُفْرِغين تلك البِنَى من محتواها. وقد تم ذلك بتمويهات مُتَأَنْسِنَةٍ تحت شعار العلم والإنسانية. وبهذا الشعار الذي ظاهره التحضُّر وباطنه التمكن من مصادرة العقول نجحوا في السيطرة على إدارة الفكر ووضعه في القنوات التي تخدم مصالحهم، وتحقق أهدافهم، من خلال الجامعات التي أغروا المسلمين بالانتساب إليها، ما نتج منه قَوْلَبةٌ ثقافيةٌ وبِنى فكريةٌ أبعدتهم عن الانتماء إلى الفكر

الإسلاميّ الأصيل، وجعلتهم يتبنَّون تلقائياً ما يطرح من جرعات فلسفية أدت بهم إلى جعل الغرب النموذج الأمثل في إقامة المجتمعات.. الأمر الذي ساعد على احتلال بلاد المسلمين واستعمارها بعد احتلال عقولهم..

وبعد أن تبين للمسلمين زيف شعارات التحضر والأنسَنَة أخذوا يعيدون النظر في مدى صحة الأفكار والثقافة الغربية، ولكنهم ظلوا متخبطين في إيجاد طريق الإنقاذ: فمنهم من أرهقه البحث فاكتفى بالرفض، ومنهم من وجد في الماركسية إمكانية للخروج من المأزق، ومنهم من زاوج بين الاشتراكية والإسلام الاقتصاديّ. ولكن القاعدة الشعبية العريضة من المسلمين بقيت هي الخزان الأعرض بموروثها العقائديّ المجذَّر إيمانياً، والذي لا يقبل الجدل في أهلية الإسلام لقيادة العالم. تلك القاعدة الشعبية هي التي احتضنت نواة الدعوة إلى صحوة إسلامية نشاهد إشراقاتها هنا وهناك على امتداد العالم الإسلاميّ.

وفجأة تفتق عقل الغرب عن مبدإ تطويقيّ جديد يركز فيه غزوه واحتلاله بلاد المسلمين فجاء بالعولمة الاقتصادية التي ما هي إلا تكريسٌ لوجوده وقرصنةٌ مُقَونَنةٌ لنهب ثروات العالم الإسلاميّ، وإبقاء المسلمين أُجَراء في بلادهم، غير مالكين لثرواتهم، غرباء في مواطنهم وبين أهليهم.

أضواء على منطلقات العولمة:

قبل الاسترسال في تعداد وتفنيد مخاطر العولمة وتأثيرها السلبي والمدمر سياسات واقتصاديات الدول والشعوب الضعيفة، وما تحمل في طياتها من هدم للقيم الثقافية والاجتماعية، لا بد من إلقاء الضوء على المنطلقات الأساسية التي تقوم عليها.

مما لا جدال فيه أن العولمة هي وليدة المبدإ الرأسماليّ وإحدى إفرازاته الفكرية، ويمكن القول إنها أخذت بالتبلور بعد نجاح الولايات المتحدة الأميركية بمؤازرة الدول الرأسمالية الرئيسية في الغرب في تفكيك الاتحاد السوفياتي والإجهاز على نظامه، وبالتالي، على أنظمة الدول الأخرى التي تدور في فلكه وتدين بالمبدإ الشيوعيّ. كما أنها تجلّت، بكثير من الوضوح والتحدي إثر حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من إحكام السيطرة على أهم منابع النفط في العالم، وبعبارة لا تحتاج إلى دليل: بعد حسم الصراع الأيديولوجيّ لصالح الرأسمالية العالمية والإطباق على الطاقة المحركة للاقتصاد العالميّ إطباقاً كاملاً ولأمدٍ طويل ـ إن لم نقل ـ بشكل يكاد يكون نهائياً.

هذه مسلَّمة يعرفها كلّ من يتعاطى الشأن السياسيّ ومَن

له دراية ولو متواضعة بمجريات الأوضاع السياسية والاقتصادية، إنْ محلياً أو إقليمياً، أو على المستوى العالميّ.

إن النظر إلى العولمة ينبغي فيه التركيز على أساسيتين تكمل إحداهما الأخرى؛ **أولاهُمَا**: أن العولمة فكر مبدئيّ شاملٌ كل مناحي الحياة، وإن كان المنحى الرأسماليّ مقدمتَه الأبرز فيه، **ثانيتهما**: أنها رديف للسيطرة على المناخات الفكرية وما ينبثق عنها من ثقافات وسلوكيات وأخلاقيات سياسية واقتصادية واجتماعية. وكلتا الأساسيتين تحركهما هجمة شرِسَة متمرّسة بالتخطيط لاحتواء شعوب العالم، ومنها الشعوب الإسلامية التي قدر الله تعالى لها أن تمتلك من الثروات الطبيعية ما جعلها محط أطماع الدول الكبرى التي تخشى أن يفلت زمام الأمور من يدها لوجود تلك الثروات، وتطمع في إحكام قبضتها عليها، ولا سيما بعد تزايد موجات العودة إلى استئناف الحياة على أساس الإسلام والدعوة إلى إدارة شؤون الحياة على منهاجه. ونذكّر في هذا المجال بما حدث من تخريب متعمَّد في اقتصاد كل من ماليزيا وأندونيسيا.

وجديرٌ أن نلمّح هنا إلى معلوم يُتجاهَل أحياناً، وهو أن المال الذي هو عصب الحياة في المبدإ الرأسماليّ هو المعوَّل عليه أولاً وأخيراً، وهو القيمة الأساسية لأي عمل أو تحرك أو

إنجاز على مستوى الفرد والمجتمع والدولة. وكل قيم الحياة في السياسة والثقافة والسلوك إنما تُردّ إلى تلك القيمة، وأي عمل لا يقيَّم على أساس هذه القاعدة ـ في المنظور الرأسمالي ـ هو مجرد نفخٍ في الهواء.

تعريف واقع العولمة:

في مجال التعريف بالعولمة، من المهم الإشارة إلى ما يلي:

١ ـ إن العولمة اشتقاق لفظيّ محمول على معناه المترجم من لغته الأصلية، وهو آتٍ من العالمية. والعالمية (Globalization) المقصودة في هذا المبنى هي عالمية المبدإ الديمقراطيّ الرأسماليّ (بنظر مبتدعيه)، أي جعله مبدأ العالم وحضارته. واحتكار لفظ العالمية هنا وتخصيصه بالديموقراطية الرأسمالية وترسيخه في الأذهان على أنه مبدأ العالم وحضارته هو نوع من التعالي والفَوْقية، بقدر ما هو احتقار للمبادىء الأخرى وتجاهل لوجودها.

٢ ـ والعولمة أيضاً هي عبارة عن دمج وتطويع الاقتصاديات المحلية ضمن الاقتصاد العالميّ. وقد بدأنا نسمع عن

دمج المصارف الكبرى المحلية في أميركا، وعن دمج الشركات الكبرى لصناعة السيارات بين أميركا وألمانيا. وهذا إنما يتم بحكم العولمة من طريق الاقتصاد المتخصص وربطه بالاقتصاد العالميّ وجعل عمليات التصدير في كل بلد تستهدف السوق العالميّ كما تستهدف السوق المحليّ سواء بسواء. ولذا فإن أميركا تسعى بالعولمة إلى تفكيك القطاع العام وتحويله إلى قطاع خاص، وذلك بغرض إزالة الحواجز والقيود لتسهيل انتقال الأموال والمنافع، وبالتالي لجعل الدول الضعيفة مجرد هياكل تتحرك بإرادة خارجية لا حَوْل لها ولا قوة، حتى أنها لا تملك من أمرها شيئاً، لأن مقدرات البلاد تصبح حينئذٍ بيد القطاع الذي تتحكم فيه المصارف العملاقة والشركات الكبرى الموجودة في أميركا والدول الأوروبية.

٣ ـ إن السوق العالميّ والاقتصاد العالميّ في نظام العولمة لا يعنيان اقتصاديات الدول المُقْفَلة، أو المحميّة، بل يعني البلدان التي تتبع الانفتاح الاقتصاديّ. وأما الاقتصاد المُقْفَل والمَحْميّ فستجعله أميركا مهيَّأً ليسهل عليها الدخول إلى هذه البلدان، وذلك عن طريق تفتيت الدول إلى كيانات صغيرة، كما فعلت في يوغوسلافيا،

مثلاً، وكما تحاول أن تفعله في ألبانيا. وينبغي أن لا يغيب عن البال أن أميركا عندما تندب نفسها لحل مشكلة ما فهي لا تتدخل لحلها، وإنما لتعقيدها، وغالباً ما تكون هي مثيرتها في الأساس.

فالسوق المفتوح عالمياً يعني إبقاء مجتمعات الدول الضعيفة مجتمعات استهلاكية لصالح الشركات الضخمة المموَّلَة من مصارف الدول الصناعية الكبرى. وهو ما ينتج عنه، حكماً، إحكام السيطرة على مجتمعات الدول الضعيفة والتي لن تقوى على مجاراة الدول الكبرى، أو حتى مجرد التفكير بمجاراتها إنتاجياً أو صناعياً.. الأمر الذي يبقيها خاضعة لإراداتها في كل اتجاه، وبالتالي يجعلها غير قادرة على استغلال ثرواتها وتوظيفها فيما يعود على شعوبها بالنهوض أو الخروج على الأقل من دائرة التخلف الاقتصاديّ.

٤ ـ يُلاحَظ في العولمة تركيزها بشكل رئيسيّ على نظام الخَصْخَصَة، وذلك بتحويل القطاع العام إلى قطاع خاص، بدعْوَى عدم قدرة القطاع العام على أداء دوره بنجاح، وبدعْوَى سوء إنتاجيته وقصوره عن تلبية احتياجات السوق نتيجة فساد القائمين على إدارته، كونهم مؤدّين لمهمات وظيفية يعوزها العامل الاندفاعيّ

الذي يميز أصحاب رؤوس الأموال ويجعلهم أكثر حزماً في إنماء ثرواتهم وأكثر حرصاً على تحسين نوعية الإنتاج وتطويره نحو الأفضل.

٥ ـ المؤسساتية (مؤسسات الشركات والمصارف): ـ من المعلوم أن المصارف والشركات في دول مثل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية هي مصارف وشركات عملاقة، وبعض هذه المصارف شريك في شركات، وبعضها مؤسس ومالك لها، وبعضها داعم رئيسيّ لمشاريعها ومنشآتها، ما يعني قدرة مالية هائلة على إنتاج كمٍّ هائلٍ ومتميزٍ من السلع والخدمات والمشاريع التي لا سبيل إلى مقارنتها بقدرات المصارف والشركات في الدول الضعيفة، التي لن يكون لها حتى مجرد طموح في المنافسة مع تلك المصارف والشركات.

٦ ـ أما بالنسبة للأسواق المالية، مثل أسواق الأسهم والسندات والعملات، والتي يجني أصحاب رؤوس الأموال من ورائها الأرباح الطائلة، فإن الشركات في الدول الكبرى هي التي تتحكم في تقويمها وقيمتها، علوّاً أو انخفاضاً، وذلك نظراً لتمرسها بالمضاربات المالية، كما فعل (سوروس) في شراء الأسهم بماليزيا.

وفي هذا المناخ فإن الدول الضعيفة ستكون خاضعة لقانون العرض والطلب الذي تتلاعب فيه تلك الشركات العملاقة، تبعاً لسياسة الدول المسيطرة والتابعة لها. وما على الشركات في الدول الضعيفة إلا الرضوخ لواقع السوق ولواقع العرض والطلب وحرية التجارة تجاوباً مع نظام العولمة، الذي يُدار من قبل الدول الكبرى.

٧ ـ إن نجاح أميركا في إدخال العولمة إلى الدول الأوروبية هو ما حثها على أن تسعى جاهدةً إلى تفتيت كيانات الدول الأخرى بتقسيم الدولة الواحدة إلى كيانات ودويلات، بغية تمهيد الطريق لإدخال العولمة إلى البلدان الرافضة لها أو تلك التي تحاول المحافظة على استقلاليتها ولو بحدودها الدنيا، ولا سيما في المناطق الاقتصادية الحسّاسة والزاخرة بالنفط والثروات الطبيعية والتي تعتبر ذات تأثير حضاريّ ـ اقتصاديّ ـ سياسيّ ـ ثقافيّ في محيطها.

وبإمعان النظر في ما يجري في العالم الإسلامي كله من مناورات سياسية، وما يُدار فيها من توتيرات تصل أحياناً إلى حد المجابهة العسكرية، ومن ثَمَّ تشهد تراجعاً يوحي بالبرمجة بعد تحقيق ما تصبو إليه، ندرك قصد أميركا وحلفائها من تقسيم اندونيسيا ـ التي تعتبر من أكبر

دول المسلمين ـ إلى جزر لا حول لها ولا طولَ. ومن خلخلة كيان دولة مثل العراق والعمل على تمزيقها إلى دويلات. ويُلمح في هذا المجال محاولات أميركا في تحريض الأكراد والشيعة والسنّة على الانفصال، وفي إبقاء العراق في حالة عدم استقرار، وصولاً إلى هدف التفتيت. وما الضربات الأميركية الأخيرة التي وقعت على العراق إلا بداية دلالة على تقسيمه.

٨ ـ وثمة عوامل ناتجة من العولمة تتمثل في اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء اتساعاً متزايداً، وذلك يجعل نمط الحياة في كل بلد مطبوعاً بالازدواجية والانشطار على جميع المستويات، وهو ما يُودِي بالشعوب إلى السقوط في القيم المادية البَحْتَة ويدخلها غيبوبة اللاإنتماء إلى أي بُعْدٍ إنسانيّ، حتى تصل على غير لإرادة منها إلى تبنّي أخلاقيات مَكْيَافِيلِيَّة، لعل أخطرها أن الغاية تبرر الوسيلة.

العولمة ومخاطرها:

إن تصور عالم منقاد لإدارة دولة تملك مفاتيح السيطرة على جميع القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية على وجه الكرة الأرضية، فارضةً عولمةً مادية لا أثر فيها لأي قيمة

إنسانية، سوف يصبح، بلا ريب، عالماً غابيّاً، متوحشاً، يتحول فيه تسعة أعشاره إلى محتاجين يتكففون العيش على ما تبقى من موائد أباطرة المال؛ ويصادر نزوع الإنسان إلى الحياة السوية: في أن يكون مالكاً لإرادته، كريماً في عيشه، عزيزاً في مجتمعه ووطنه، غير مسحوق أو مُهان.

إن عالماً مَوسوماً بمادية ظالمة خالية من أي بعد إنساني سوف يكون استقراره هشاً، ممهوراً بالاضطراب، وهو ما سيؤدي به لا محالة إلى اندلاع أنواع من الحروب الخفية والمعلنة التي لا يعلم إلا اللّه تعالى أخطارها ونتائجها.

الخصخصة

الخصخصة من مكملات العولمة، وهي جزء منها، ولكن أفردنا لها عنواناً خاصاً لما فيها من خطورة على الملكية العامة. وهي فكرة رأسمالية، ظهرت في الثمانينيات من القرن العشرين، ومن وضع مستشار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق السيد ريغان، ومستشار رئيسة وزراء بريطانيا السالفة السيدة تاتشر. وتُعْرف الخَصْخَصَة بالليبرالية النقدية، أي بتحرير رأس المال، أو بعبارة أخرى، هي تحويل المؤسسات العامة والمنشآت والمصانع والمرافق الاقتصادية من ملكية الدولة، أي الملكية العامة، إلى الملكية الخاصة

للشركات الرأسمالية وذلك عن طريق إفساح المجال لدخول الشركات العالمية الكبرى في هذه المصالح العامة كشريك. ويُسَمّى هذا الشريك الأجنبيّ بالشريك الاستراتيجيّ، مما يتيح أيضاً للدول الكبرى الاستيلاء على هذه المرافق الاقتصادية كالكهرباء والبريد والمياه والتلفون وغيرها، وتبرير ذلك أمام الشعوب بالخسارة الفادحة التي تنتج عن سوء الإدارة لهذه المرافق. وهذا التخلي عن المرافق العامة للأجانب يجعل من الحكام في الدولة هياكل لا عمل لهم، لأن جميع المصالح تصبح في يد الأجنبيّ التي يسيّرها بما يؤمِّن له الفائدة والربح عن طريق الرسوم التي تزداد مقاديرها بصورة مطردة.

الأصوليــة

الأصولية وصف دخيل على الإسلام:

الحرب النفسية التي يشنها الغرب على الإسلام والمسلمين بقصد الإيذاء والتشويه ليست وليدة عصرنا الذي نعيش فيه، فقد تعرض الإسلام لمثلها منذ بدء دعوته، وعمل كفار قريش على النيل من النبيّ ﷺ حين عجزوا عن مجابهة العقيدة الإسلامية فكرياً، فاتخذوا أسلوب التجريح والتهجم على شخص الرسول ليصرفوا الناس عنه وعن الاستماع إليه، والاستجابة لدعوته.

قالوا عنه إنه شاعر، وكاهن[١]، ومجنون[٢] وساحر[٣].

ورد عليهم القرآن مبيناً بطلان ما يدّعون، وما يهدفون إليه بنشرهم تلك الأراجيف، مثبِّتاً قلوب المؤمنين، واعداً من اتقى وصبر بالنعمة والفضل، وأنه سبحانه وليّهم[٤] في الدنيا والآخرة.

فالمسلمون المتدبرون لقرآنهم لا يستغربون ما يذهب إليه الغرب في ترويج حربه النفسية على دين الله، وذلك من طريق إطلاق مقتبسات لفظية، أدخلها في السياسة الدولية، يرددها الإعلام وكأنها حقائقُ مسلَّمٌ بها، بغرض دمغ الإسلام والمسلمين بوصمة العداء للإنسانية والتقدم.

والواقع أن الساسة الغربيين نجحوا حتى الآن في صبغ المسلمين بتلك العدائية، وفي تصنيع مجموعة من التوصيفات

---

(١) ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾ [سورة الطور، الآية: ٣٠].

(٢) ﴿فَذَكِّرْ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾ [سورة الطور، الآية: ٢٩].

(٣) ﴿إِذْ يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٤٧].

(٤) ﴿۞ لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٨٦]. ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾ فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ وَٱتَّبَعُوا۟ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٧٣ و١٧٤].

الشاذة يثيرون من طريقها الرأي العام الدوليّ ويهيؤونه ليستقبل برضىً أيَّ إجراءات زجرية تُتخذ ضد أي دولة في البلاد الإسلامية التي لا يرضَون عن سياستها، أو يرغبون في إبقائها أسيرة نفوذهم.

هذا النهج السياسيّ الغربيّ الذي أصبح مألوفاً، ومفضوحاً بشكل سافر، يدخل ضمن استراتيجية تحددت منطلقاتها عقب انهيار الشيوعية وتراجعها الفكريّ. والغرب بنزوعه للاستئثار بالسيطرة على العالم وامتلاك ثرواته يدرك أن ليس ثمة من يقاوم أطماعه غير الإسلام، كونه المبدأ الوحيد الذي بإمكانه مناهضة الفكر الرأسماليّ، ليس من الناحية الإنسانية وحسب، بل وفي شتى مناحي الحياة، لشموليته الفكرية وأهليته لقيادة العالم، وقيام نظام دوليّ عادل.

لذلك فإنه بعد النجاح الذي حققه الغرب الرأسماليّ على الشيوعية بدأ الغربيون التمهيد لضرب المسلمين حتى في عقيدتهم، يشجعهم على ذلك نجاحهم في هدم نظام الخلافة بعد الحرب العالمية الأولى. وقد وجدوا الطريق اليوم أمامهم سهلة وممهدة، نتيجة ما طرأ على الأفكار الإسلامية من تغشية لدى عامة المسلمين، فأخذوا ينشرون من خلال وجودهم القويّ في الإعلام وفي مراكز التأثير على الرأي العام افتراءاتهم على الإسلام والمسلمين تحت مسمّيات ابتدعوها،

مثل: التطرف، والتشدد، والإرهاب. وأخيراً استقروا على جمعها تحت مصطلح «الأصولية»، وهو ما أصبح اليوم متداولاً باعتباره نهجاً إسلامياً. وقد تمكنوا من تكوين رأي عام يضع معظم الحركات الإسلامية إن لم يكن جميعها في هذا الإطار.

ومما يدعو للاستغراب أن تكون ردود الفعل عند المفكرين والعلماء المسلمين مقصِّرة، في دحض هذه المفتريات وإزالة اللبس المقصود حين يُنْعَتُ الإسلام بمصطلح دخيل هو الأصولية، إذ لم يسبق التعريف بالإسلام على أنه أصوليّ، ولكنها مغالطة يُراد إلصاقها بالإسلام كرهاً به وإمعاناً في محاربته، ومنع المسلمين من الكفاح السياسيّ لتحرير شعوبهم من السيطرة.

فبدلاً من أن يعمل مفكرو الأمة وعلماؤها للتركيز على بيان عدم انطباق مفهوم الأصولية على الإسلام، ومن ثم بيان أن الإسلام هو الإسلام، وأن المسلمين هم المسلمون، وأن هذاالوصف هو الوصف الصحيح، ولا ينطبق عليهم أي وصف آخر، نَجِدُهُم متخبطين بين متقبّلين للتوصيف الغربيّ ظناً منهم أن الأصولية هي العودة إلى (الأصول) فيدافعون عن الأصولية باعتبارها إسلاماً، وبين متبرِّئين من هذا التوصيف باعتباره اتهاماً مغرضاً يندرج في خط التمرد على الحضارة

الحديثة والوقوف في وجه الرفاه البشريّ والتقدم العلميّ والصناعيّ والتقنيّ. والأدهى أن ثمة حكومات (في المحيط الإسلاميّ) وقعت في هذا الخلط بين الإسلام والأصولية فاعتبرتهما شيئاً واحداً، واعتبرت كل متمسكٍ بإسلامه وعقيدته، داعٍ إلى استئناف الحياة على أساس المبدإ الإسلاميّ، ذا نزعة أصولية.

فأين وجه الحقيقة في هذه المغالطة؟ ثم ما هي الأصولية التي يعنيها الغربيون، ومن أين أتى هذا المصطلح المتداول على ألسنة الناس؟..

منشأ الأصولية:

برزت الأصولية باعتبارها حركة بروتستنتية لها وجهةُ نظرٍ معاديةٌ للعلوم والفلسفة الحديثة مع أواخر القرن التاسع عشر الميلاديّ في أوروبا، وكان ذلك تحت شعار الالتزام التام بالتعاليم النصرانية. وترجمت الحركة موقفها إلى مبادىء بانعقاد مؤتمر (نياجرا) الإنجيليّ عام ١٨٧٨م، ثم المؤتمر العام البروسبتيري عام ١٩١٠م. ونتج من هذين المؤتمرين مجموعة أفكار مبدئية مؤسسة على العقائد النصرانية، حملت لواء معارضة التقدم العلميّ الذي يفرزه تطبيق المبدإ الرأسماليّ في غرب أوروبا، والمؤسَّس أصلاً على عقيدة

فصل الدين عن الدولة، وبالتالي منع الكنيسة من التدخل في الشؤون الحياتية.

وعلى الرغم من عجز هذه الأصولية عن التأثير تأثيراً فاعلاً في محيطها، فإن مبادئها لدى الأوروبيين الغربيين وُصِمَت بالتخلف العقليّ، وهو تعبير شاع واستعمل بطريقة فيها الكثير من التهكم. واعتبرت الأصوليةُ منذ ذلك الحين عدوةَ التقدم العلميّ وآفةً يجب محاربتها واستئصالها، بل وإزالةُ جميع آثارها ومظاهرها من المجتمعات، وذلك نظراً لما عانته أوروبا من تخلف وظلامية حين كانت سيطرة رجال الدين سائدة وموجِّهة للملوك والقياصرة قبل بزوغ ما يسمونه عصر النهضة والتقدم التكنولوجيّ أو قيام مجتمعات وأنظمة تطورت إلى ما أصبح يعرف بالأنظمة الديموقراطية الرأسمالية. وتشكّل رأي عام اعتبر الأصولية ظاهرة فظّة لا تتلاءم مع نزوع المجتمعات إلى التقدم في عصر النهضة، وهو العصر الذي مكَّن الدول الصناعية الكبرى من تحقيق إنجازات مادية في ميادين العلوم والصناعة والفنون، وأطلق فيها ملكات الإبداع. ولكن عصر النهضة أفرز إلى جانب إنجازاته تلك سلوكياتٍ أخلاقيةً وعلاقاتٍ اجتماعيةً فاسدة، وفي الوقت نفسه قلَّص سلطة الكنيسة ورجال الدين، ما دعا الغيارى على نصرانيتهم إلى رفض مبدإ الرأسمالية ككل ومعاداة نتاجها،

والمناداة بالعودة إلى أصول النصرانية. وجاراهم في منحاهم هذا اليهود، ولعل هذه المجاراة ليست على سبيل المصادفة، فمن المعلوم أن نصرانية الغرب، والبروتستنتية منها على الأخص، تُظهر العطف على اليهود وتُردد بحرارة تفسيراتهم ونبوءاتهم التوراتية. ودلالة ذلك واضحة في تأييدها اللامحدود للدولة العبرية ودعمها بكل أسباب القوة.

ولكن، مع اندلاع الحرب العالمية الثانية بدا من المستحيل أن تأخذ الأصولية النصرانية دوراً بين أزيز الطائرات وقصف المدافع، فضاعت مبادئها وأفكارها مع دخان الحرائق وجثث ملايين القتلى، وغدت في سجل التاريخ خبراً يذكر بامتعاض، وينظر إليه الغرب باعتباره شبحاً من الماضي.

فالأصولية إذاً بذلك المضمون المتخلف هي مولود أوروبيّ، نشأ في أحضان الغرب. وبالرغم من أن هذا المولود لم يصل إلى مرحلة البلوغ، فقد تركز في أذهان الغربيين أن الأصولية مناقضة لمبدإ الارتقاء بالحياة، وعاجزة عن تقديم حلول لمشكلاتها.

وهنا ينبغي الإقرار بصوابية هذا الحكم على الأصولية بمعناها الخاوي من إيجاد الحلول والمعادي للتقدم العلميّ والصناعيّ. ويجب أن يُلْحظ في هذا السياق أن البرتستنتية في منحاها الأصوليّ، إنما استقت أصوليتها من نصرانيتها،

ومعلوم أن النصرانية عقيدة تعنى بالروح، ولا تتضمن قواعدَ ينبثق منها نظامُ حكمٍ ينظم علاقات الناس في ما بينهم على أساسٍ قابلٍ للقَوْنَنَة، وهو ما جعل الناس في الغرب يفصلون الدين عن الدولة، وينشؤون أنظمة وضعية تنظم مجتمعاتهم، واقتصروا على إبقاء سلطة الدين في الكنائس، تاركين حرية الاعتقاد للأفراد يعتقدون ما يريدون.

ومن هنا أيضاً نشأ اعتقاد الغربيين بضرورة محاربة أي حركة توصف بالأصولية، بسبب خصوصية هذا المصطلح في جانبه التاريخيّ المستقر في أذهانهم. ولذلك نجد أن الشعوب الغربية تؤيد مواقف دولها في وجه ما أطلقوا عليه الأصولية الإسلامية، ولا سيما أن شعوب الغرب لا تعلم عن الإسلام غير ما زرعه في ثقافتها معظم المستشرقين المغرضين من اللاهوتيين، والذين لا ينظرون بِحَيْدةٍ إلى الإسلام، ولا يقدمونه لشعوبهم على حقيقته. وزاد الأمرَ بلبلةً انكفاءُ الدول في العالم الإسلاميّ عن تقديم النموذج الصالح، وتراجعُ المسلمين عن أداء دورهم في بناء الحياة على أساس عقيدتهم ومنهاجهم، وهو ما يجعل الغربيين مذعورين عندما يسمعون بأن ثمة من يدعو إلى إقامة دولة بحاكمية دينية.. الأمر الذي انعكس سلباً على الحركات الإسلامية جميعها، وأدخلها زوراً في نفق مصطلح الأصولية وإيحاءاته التاريخية.

وشاهدُ ذلك تأييدهم الواضح للإجراءات القاسية التي تنفذها حكومات في بلدان إسلامية في من يوصفون بالأصوليين الإسلاميين، ووقوف منظمات حقوق الإنسان في الغرب موقف المتفرج إزاء تنفيذ أحكام الإعدام، وإجراءات التنكيل التي تنفذ في الإسلاميين نتيجة دمغهم بالأصولية واتهامهم بارتكاب جرائم بشعة، مثل قتل السياح، والاعتداء على نصارى محليين، وزرع المتفجرات في الأماكن الآهلة، والتسبب بإزهاق أرواح بريئة.

وإن كنا لسنا في صدد تقديم الملابسات حول خلفيات هذه الأعمال وما تنطوي عليه من دسيسة، فإن من الضروريّ أن نلحظ تمكن الاستخبارات الغربية من إدارة هذه المكيدة بكفاية، حتى غدا أيُّ عمل أو تحرك سياسيّ أو حقوقيّ إسلاميّ في نظر الرأي العام الدوليّ واقعاً تحت مطرقة ممارسة الإرهاب وصادراً عن الأصولية الإسلامية.

نخلص من هذا إلى أن الحرب النفسية التي نشهد فصولها، هنا وهناك، إنما تحركها استراتيجية أدرك واضعوها مبلغ الخطر الذي يهدد مصالحهم وأطماعهم في السيطرة إذا قيض الله للمسلمين إعادة الإسلام إلى منطق الدولة. وربما كان الساسة الغربيون أكثر وعياً من كثير من ساسة الشعوب الإسلامية بقدرة المبدإ الإسلاميّ على تغيير الواقع، وقلب

معادلات القوة في العالم، وبالتالي إيجاد نظام يعيد للإنسانية كرامتها، ولقيم الحضارة وجهها الأصيل.

ويُشار في هذا المنحى إلى أن المغالطة في وصف الحركات الإسلامية بالأصولية هي مغالطة مقصودة لم تطلق جزافاً من قبل الاستراتيجية الغربية. فدُهاتها يريدون إيجاد مبرّرات أدبية أمام شعوبهم كي يتمكنوا من القيام بأعمال سياسية أو عسكرية مستقبلاً، في حال وصول حركة إسلامية إلى الحكم في بلد ما، أو في حال سكوتهم عن إجراءات قمعية تمارسها سلطة حكومية على تلك الحركات في بلد يدور في فلك السياسة الغربية، أو خاضع لها، أو متظاهر بتطبيق نوع من ديموقراطيتها.

أما تنسيب الأصولية إلى الإسلام على أساس أنها رجوع إلى أصل الدين أو أصول الفقه، فهو تنسيب مردود ولا ينطبق على واقع، لأن أصل الدين الإسلاميّ هو العقيدة الإسلامية، أي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر، والأصول فيه متعلقة بفقهه، أي بالقواعد التي يبنى عليها الفقه، والتي يستعملها المجتهد لاستنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية.

وفي تاريخ الدولة الإسلامية ظهر الكثير من الحركات والمدارس، ولكنها لم توصف بالأصولية، ولم يوصم أحد

من أفرادها بالأصولية بل اعتبرت حركات إسلامية. كما أنه لا وجه للمقارنة بين ما دعت إليه الحركة البروتستانتية والحركات الإسلامية التي قامت على أساس إيجاد حلول لمشاكل الحياة على معايير فقهية، وكذلك معظم الحركات الإسلامية المعاصرة التي تعمل هي أيضاً بظهير فقهيّ لمواجهة متغيرات الحياة بإيجاد حلول شرعية عملية لها، دون معاداة التقدم العلميّ والصناعيّ.

لقد انقسَمَ علماءُ المسلمين قسمين تجاه الأصولية: القسم الأول يدافع عن الإسلام ويحاول أن يبرئه من الجمود والتخلف ويقول بأن الإسلام ليس عدواً للتقدم العلميّ والصناعيّ والفنيّ، والقسم الثاني قبل التهمة وألصقها بدينه ظناً منه أن الذين يتمسكون بالإسلام هم أصوليون، مع أن الإسلام ليس بحاجة إلى من يدافع عنه أو إلى مَن يبرئه لأنه ليس متهماً، بل هو بحاجة إلى مَنْ يبلّغه ويدعو إليه بأمانة وإخلاص، لأن الدعوة إلى الإسلام هي كالجَرَيان بالنسبة للماء، فكما أن الماء يَرْوي ويَسْقي ويعطي الخير للناس، ولكنه بحاجة إلى مَن ينقله وينقل خيره من غير أن يلوثه، فكذلك الإسلام هو أيضاً يحتاج إلى مَن ينقله وينقل خيره، دون تحريف، لكي يَرْويَ ويسقيَ العطاشى إلى الحق، ويَهْديَ، ويُرْشدَ من يريد الارتواء من معين الله الرحمن الرحيم.

وهنا تبرز الصلة الوثيقة بين الإسلام والدعوة إليه، وبناءً على هذا يقول الرسول ﷺ: «**بلِّغوا عني ولو آية**»[١]؛ وقال: ﷺ: «**نَضَّر الله عبداً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فربَّ حاملِ فِقْهٍ ليس بفقيه، ورُبَّ حاملِ فِقْهٍ إلى مَنْ هو أفقه منه**»[٢]. وعن عمر بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: قام رسول الله ﷺ بالخِيف من منىً فقال: «**نضَّر الله امرأً سمع مقالتي فبلّغها، فربَّ حامل فقهٍ غير فقيه، ورُبَّ حَامِل فقهٍ إلى مَن هو أَفقه منه**»[٣]. وكما أن الله أنزل الماء من السماء ليحيىَ به الأجسادَ الأَكِلة، كذلك أنزل ـ سبحانه ـ الوحيَ من السماء ليحيىَ به النفوس العاقلة. والشريعة في اللغة هي مورد الشارِبَة، وكذلك الشريعة هي ما شرع الله لعباده من الدين.

الإرهـــاب

إن شيوع لفظ الإرهاب وتداوله بمدلوله السياسيّ بقصد وصف عمل عنفيّ تشجع عليه دولة ما، أو تقوم به مجموعة، أو فرد، يوحي على الفور بممارسة همجية.

---

(١) رواه التبريزي في باب العلم صفحة ١٣ والبخاري في باب الأنبياء صفحة ٥٠.

(٢) السيوطي. الجزء الثاني صفحة ١٨٧.

(٣) ابن ماجه، الجزء الثاني، رقم ٣٠٥٦.

وإنه لكذلك فعلاً.

ولكن يُلْحَظ أن استعماله اتخذ مساراً استنسابياً، يُسَيَّر بحسب ما تقتضيه مصالحُ مَن يطلقونه، ويخضع لرؤية سياسية خاصة تنطوي على تحقيق أهداف سياسية من قبل دولة ضد دولة، أومن قبل المخطِّطين في دولة ضد مجموعة معارضة، أو ضدّ شعوب مقاومة تعمل على إزاحة محتلِّي أوطانها باستعمال حقها في الدفاع عن كياناتها وبلدانها من طريق الكفاح المسلَّح، بعد يأسٍ من الوسائل الأخرى، أو نتيجة وجهة نظر خاصة بها.

وإذا ما أُريد تعريف هذا اللفظ من الناحية اللغوية، ثم من ناحية صيرورته مصطلحاً يتبين الآتي:

١ ـ من الناحية اللغوية:

رَهَبَ يَرْهَبُ رَهْبَةً ورُهْباً ورَهَباً: أي خاف. وترهَّب غيرَه: إذا تَوَعَّدَه. والرَّهْبَة: الخوف والفزع، وأرْهَبَهُ: أخافَهُ وفَزّعَهُ[١].

٢ ـ ومن الناحية الاصطلاحية:

الإرهاب، مصدر أرْهَبَ. وهو رُعْبٌ تحدثه أعمال

(١) لسان العرب، الجزء: ١، مادة: رهب، ص ٤٣٦، العمود ٢، دار صادر، بيروت، طبعة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

عنفٍ كالقتل وإلقاء المتفجرات أوالتخريب.

والإرهابيّ: مَن يلجأ إلى الإرهاب بالقتل أو إلقاء المتفجرات أو إطلاق الصواريخ أو قنابل الطائرات والمدافع أو التخريب في العقول والنفوس والممتلكات لإقامة سلطة أو تقويض أخرى.

والحكم الإرهابيّ: نوع من الحكم الاستبداديّ يقوم على سَوْسِ الشعب بالشّدة والعنف بغيةَ القضاء على النزعات والحركات التحررية أو الاستقلالية[١].

وفي اللغة الإنجليزية فإن الفعل Terror يعني: ترويع، رعب، هَوْل. وكلمة Terrorism تعني: إرهاب، أي استعمال القوة والتهديد للإخضاع، وأيضاً: إخضاع بالإرهاب. وعبارة Regime of terror تعني: حكم الإرهاب (في فرنسا القرن الثامن عشر الميلاديّ)[٢].

وقد عرّفت كلٌّ من الاستخبارات الأميركية والبريطانية

(١) معجم «الرائد» لجبران مسعود، ص: ٨٨، العمود ١، مادة: الإرهاب، نشر: دار العلم للملايين، طبعة ١٩٦٤م، بيروت.

(٢) معجم «المغني الأكبر»، معجم إنجليزي عربي، لحسن الكرمي، ص:١٤٤٨، العمود٣، مادة terror، نشر: مكتبة لبنان، طبعة ١٩٩٧م، بيروت.

الإرهاب أنه (استعمال العنف ضد مصالح مدنية لتحقيق أهداف سياسية)، وذلك في ندوة تمَّ عقدها عام ١٩٧٩م بغرض بحث ظاهرة الإرهاب ودرسها .

ثم إنه بهدف الوصول إلى محاصرة التحركات السياسية المناهضة لتسلط الغرب، وعلى رأسه أميركا وبريطانيا، قامت هاتان الدولتان بتكثيف جهودهما في هذا الاتجاه فَدَعَتا ودعمتا انعقاد مؤتمرات وندوات دولية لسن تشريعات وقوانين باسم المجتمع الدوليّ تجيز اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الدول والجماعات التي تقوم بأعمال عنف، أو تساعد على القيام بها. وقد ظهر بالممارسة أن المقصود بذلك هي الدول والجماعات التي تشق عصا الطاعة وتتمرد على سياستهما. وقد أجازت كل منهما لنفسها تحديد الأعمال التي يمكن وصفها بالإرهاب، بل وتسمية الدول والجماعات التي تُدرجانها في لائحة الإرهاب، .ويتّضح من مجمل تلك القوانين والتشريعات النيات المختبئة وراءها، وكذلك مدى تمكن الدولتين من إخضاع الاتجاهات السياسية التي تخدم مصالح دول الغرب عموماً، ومصالح كل منهما على وجه أخصّ.

وإذا استرجعنا ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ حادثة تفجير مكتب الاتحاد الفيدراليّ بأوكلاهوما نتبين كيف تعاملت أميركا مع هذا الحدث بادىء الأمر. فقد وسَمَته على الفور

بالعمل الإرهابيّ، وذلك بقصد توظيفه ولَصْقه بجهة ما. ولكن انكشاف ظروفه وافتضاح معالمه لدى الرأي العام اضطر الإدارة الأميركية للسير في اتجاه إجراء تحقيق على ضوء ما تكشف من خبايا. وعندما تبين أن وراء التفجير ميلشيات أميركية، إذ ذاك تحول وصف الحادثة من عمل إرهابيّ إلى عمل إجراميّ. والفارق بين العمل الإرهابيّ والعمل الإجراميّ كبير جداً، لأن العمل الإجراميّ يطال منفذيه فقط، أما العمل الإرهابيّ فيطال منفذيه ومَن وراءهم.

كذلك إذا استرجعنا حادثة إحراق ثلاثة أطفال عمداً في إيرلندا، حين أقدمت مجموعة من الـ(أورانج أودا) على إلقاء قنبلة حارقة على منزل تسكنه سيدة كاثوليكية لمجرد كونها غير بروتستانتية تربّي أطفالاً من أب بروتستانتيّ. فعلى الرغم من كون هذا العمل ذا طبيعة سياسية قصد به تخريب الاتفاق الذي أبرم مؤخراً بين الطائفتين المتناحرتين الكاثوليك والبروتستانت في إيرلندا برعاية الحكومة البريطانية، فإنَّ وصف المسؤولين الحكوميين له في كل من بريطانيا وأميركا لم يوسم بالإرهاب ولم يتفوَّه بلفظه لا من قريب ولا من بعيد، وغاية ما استعمل في وصفه أنه عمل بشع، وجريمة شنيعة.

ولو أن مثل هذا العمل حدث من قبل مجموعة مناهضة

للسياسات الغربية لقامت الدنيا وما قعدت، ولشاهدنا شاشات التلفزة في أنحاء المعمورة تندّد به مستصرخة الرأي العام الدوليّ واضعة إياه في دائرة الإرهاب، ولسمعنا تصريحات المسؤولين وتلميحاتهم بضرورة الاقتصاص وتنفيذ القوانين والتشريعات الفورية بمَن يقفون وراءه، بينما لم نسمع ولم نشاهد شيئاً من ذلك عندما دمّرت أميركا مصنع الأدوية في السودان..

ومن الأمور العجيبة التي تدعو إلى التقزّز أن هاتين الدولتين لا تعتبران الأعمال التي تقوم بها إسرائيل في فلسطين من مذابحَ وتدميرٍ للبيوت على أصحابها بواسطة الطائرات والدبابات أعمالاً إرهابية. وحتى في حال وقوع حدث خطير وبدا للرأي العام الدوليّ إرهابياً كما وقع في مقتل الطفل محمد الدرة وهو مُحْتَمٍ بأبيه، وكما وقع سابقاً في **مجزرة قانا** بلبنان حين قامت إسرائيل بأقذر عمل عسكريّ فقصفت بالصواريخ والقنابل الحارقة مدنيين احتمَوْا بالقوات الدولية، فإن أميركا بالذات بذلت ضغوطاً سياسيةً واسعةً لمنع صدور قرار من مجلس الأمن يضع هذا العملَ في دائرة الإرهاب، ووقفت ضد كل مشاريع القرارات التي تقدمت بها أكثرُ من دولة لاتخاذ ما يلزم من عقوباتٍ ضد إسرائيل، وتمكنت من إملاء إرادتها على مجلس الأمن باستصدار قرار إدانة خجول

ومُصوغ صياغة هشة يردُّ أسباب تلك المجزرة الوحشية إلى طبيعة الصراع في المنطقة، ويطلب من الفرقاء ممارسة ضبط النفس، ويساوي بين المدافعين عن أرضهم والمعتدين عليها، وبعبارة قاسية يساوي بين الجلاّد والضحية.

ولنا أن نتصور كيف يكون الحال لو أن مثل هذا العمل قامت به دولة عربية على مدنيين إسرائيليين.

وإذا تتبعنا تصرف الإدارة الأميركية حيال مثل هذه الأعمال نجد العجب العجاب. فهي تصف وبوضوح حركة الثوار في نيكاراغوا بأنها حركة شعبية، وكذلك وصفها لجيش التحرير الإيرلنديّ، بل وتعتبر الذين يقاتلون معهما ويقعون في الأسر أسرى حرب على أساس بروتوكول عام ١٩٧٧م بحسب ملحق اتفاق جنيف. أما حركات التحرير الأخرى المضادة لمصالح أميركا وعملائها فإن أميركا لا تتورع عن وضعها في قائمة الإرهاب، وتطلب من المجتمع الدوليّ معاقبتها. وأميركا تنظر إلى معظم الحركات الإسلامية كحركات إرهابية، وهو ما يبدو جلياً من خلال تصريحات المسؤولين الأميركيين ضد الجماعات والحركات الإسلامية العاملة في مصر وباكستان وفلسطين والجزائر وغيرها، وعبر تشجيع المسؤولين في هذه الدول على سحق تلك الحركات،

وسكوتها عما يمارس ضدها من إجراءات قاسية تصل إلى حد تطبيق أحكام الإعدام أو السجن سنوات دون محاكمة حقيقية.

وتعصب أميركا لمصالحها يدفعها إلى تعميم صفة الإرهاب على الدول التي لا تماشيها في رعاية مصالحها مثل كوريا والصين والعراق وليبيا، بل وعلى كثير من الحركات الإسلامية التي تدافع عن أرضها وإنسانها وشرفها وكرامتها، مثل حزب الله في لبنان، والجهاد وحماس في فلسطين، وجبهة الإنقاذ في الجزائر. وقد استغلت أميركا التفجيرات التي حصلت في فلسطين ضد اليهود، والتفجيرات والأعمال التي حصلت في الجزائر، فوظفتها في سياق محاربة الأعمال الإرهابية. كذلك استغلت أعمال التفجير وقتل السياح التي حدثت في مصر وألصقتها بالجماعة الإسلامية لتجاهر بعدائها للإسلاميين، ولكل حزب يعمل لإعادة دولة الخلافة الإسلامية، على الرغم من كون تلك الأعمال مدسوسة على الإسلاميين ولا دخل للأحزاب الإسلامية فيها. غير أن ماكينة الاستخبارات الأميركية بإمكاناتها الضخمة ووكالات أنبائها الواسعة الانتشار قادرةٌ على إلباس ثوب الإرهاب وتهييج الرأي العام ضد من يهددون مصالحها ويناهضون مخططاتها السياسية.

ولذلك نرى كيف تمكنت أميركا، بموجب المعاهدات

والقرارات التي انتزعتها من المجتمع الدوليّ، من تأسيس أحقية شرعية تستطيع من طريقها ملاحقة وضرب كل من تصفه بالإرهاب كما فعلت في شهر آب ١٩٩٨م عندما ضربت بصواريخها المدمرة أفغانستان، والسودان، وكما فعلت وتفعل كل يوم ربيبتها إسرائيل التي تقذف المدنيين من أطفال انتفاضة الحجارة في فلسطين وفي جنوب لبنان بحمم الصواريخ والمدافع الثقيلة، والتي يهدد باستمرار وزراؤها وقادتها العسكريون بضرب منشآت البنية التحتية في لبنان ولا سيما منشآت الكهرباء والماء، لردع المقاومين عن ضرب المحتل لأراضيهم. وذهب وزراء شارون إلى أبعد من ذلك فهم يهددون مصر اليوم بضرب السد العالي. وبواسطة إعلامها وعملائها هيأت أميركا العالم لتقبُّلِ ما تقوم به من عقوبات وإجراءات تصل إلى حد فرض حصار اقتصاديّ وشن حملات عسكرية على بعض الدول التي تصفها ـ من منظارها ـ بأنها داعمة لأعمال إرهابية. ولعل أوضح تعبير عن نية أميركا ما صرح به شولتز وهو أحد وزراء خارجيتها السابقين حيث قال: «إن الإرهابيين مهما حاولوا الفرار فلن يتمكنوا من الاختباء». وهذا القول في حد ذاته ينطوي على ما هو أكثر من الإرهاب، لصدوره عن وزير دولة كبرى لديها من إمكانات التدمير وتدبير المؤامرات ووضع الخطط وتزييف

الوقائع ما لا تملكه الدول الأخرى، فما بالك بالحركات والأحزاب السياسية الإسلامية التي لا تملك غير الكفاح الفكريّ في حربها مع مالكي الصواريخ العابرة القارات وعمالقة القوة النووية في العالم.

لذلك نرى أن وصف أميركا للإسلام بالإرهاب والمسلمين بالإرهابيين وصف مغرض، ولا ينطبق على واقع، ويهدف إلى منع المسلمين من ممارسة حقهم في الحياة السياسية على ضوء عقيدتهم ومبدئهم. فالإسلام رسالة رحمة وليس رسالة إرهاب، وإذا كان ثمة من يدعي غير ذلك فليقرأ التاريخ بوعيٍ وتجردٍ ليزداد يقيناً. أما أن يقال عن الإسلام إنه دين حرب، وإنه فتح البلدان بالقوة والسيف فهو قول يفتقر إلى المعرفة للتفريق بين وجود دولة إسلامية تقوم بحمل رسالة وتجاهد في سبيل إشاعة العدل وإقامة الحق بين الناس كافة، وبين مجموعات إرهابية أو ميليشيات مسلحة تقوم بحرق الأطفال كما حصل في إيرلندا وترويع الآمنين وقتلهم كما حصل في تفجير مبنى مكتب الاتحاد الفيدراليّ في أوكلاهوما بأميركا، وتعمد إلى إحراق عشرات المدنيين بالصواريخ والقنابل الإسرائيلية الحارقة كما يحصل في فلسطين وكما حصل في مجزرة قانا بجنوب لبنان.

الحِوار بين الأديان

الدعوة إلى الإسلام من الأمور التي فرضها الله تعالى على المسلمين، وهي تكليف من التكاليف الشرعية التي لا خلاف عليها. والمسلمون منذ بدء الدعوة لم يتخلفوا عن القيام بهذا التكليف انصياعاً لأمر الله تعالى ورسوله ﷺ، باعتبار ذلك طاعةً من الطاعات، إذ قال عز من قائل: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾(١)، وقال الرسول في كتابه إلى هرقل عظيم الروم: «. . . **فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أَسْلِمْ تَسْلَمْ، يُؤْتك الله أجرَك مرتين، فإن تولَّيت فعليك إثمُ الأريسيين**».

فالدعوة إلى الإسلام لم تتوقف على مدى أربعة عشر قرناً، وستظل قائمة إلى أن يرث الله الأرض وما عليها. أما أنها أقل بروزاً اليوم، فذاك أمر طبيعيّ، لعدم وجود الدولة التي تحملها إلى العالم وتتحمل أعباءها، وما يقتضي ذلك من رعاية، إلى جانب ما طرأ من تحوُّلاتِ ضعفٍ عند المسلمين، وما يعانونه في واقعهم العام من تدهور، مما جعلهم غير قادرين على القيام بهذاالتكليف خير قيام.

ولكن، على الرغم من ذلك، فإن الدعوة إلى الإسلام

(١) سورة النحل، الآية: ١٢٥.

يقوم بها هنا وهناك أفرادٌ في الأمة، وتمارسها هيئات ولجان ومنظمات في بلادٍ إسلامية وغير إسلامية، ولو أنها لا تصل إلى الدرجة المرجوة في ظل دولة تحملها. وهذا كلُّه ينعكس سلباً على تقديم الإسلام بصفته عقيدةً، ومبدأ، ونظامَ حياة.

وعلى الرغم من ضغوط هذا الواقع، فإنه لا يغيب عن الملاحظة أن خط الإقبال على الإسلام خارج نطاق العالم الإسلاميّ هو في حالة صعود، ولو بدرجه بطيئة. ومردّ ذلك إلى ما تعيشه مجتمعات غير إسلامية من فراغٍ في العقيدة، وبسبب غلوها في المادية، وخوائها من فكرٍ سَوِيّ يبين علاقة الإنسان في دورته مع الحياة الدنيا بربطها بما قبلها وما بعدها، وبسبب التباسات في مفاهيم دينية مشوشة، ولا سيما بعد أن غدت النظرة إلى الإنسان في تلك المجتمعات قائمةً على أساس أنه منتج مستهلك، وأنه القوة الأعظم في السيطرة على كل مظهر من مظاهر الوجود، لا يشاركه فيها أحد. وهذا يناقض الفطرة التي فطر الله تعالى عليها هذا الكائن البشريّ، كما يناقض حقيقة جميع ما في الوجود من مخلوقات وأشياء، وأن هذا الإنسان هو من ضمن المخلوقات التي خلقها الله سبحانه وتعالى، وميّزه عليها. والفطرة عندما تصطدم بما يناقضها، وهي تتلمسه نتيجة إعمال الفكر ووجود معلومات صحيحة، فإنه لا مفرّ للإنسان من البحث عما يناسب فطرته، لتستويَ

فيطمئن. فإذا قيَّض الله له مَن يهديه ويأخذ بيده إلى الإسلام، أو تمكن بطريقة ما من الاطلاع على هذا الدين الكريم، استجابت الفطرة، فلبّى داعيَ الإيمان فيها، قال تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾(١). فأكثر الناس لا يعلمون حقيقة هذا الدين الكريم الذي يأخذ بيدهم إلى مراقي المعرفة لكل شيء، ويرسم لهم كيف يتعاملون مع الحياة بما يشعرهم بقيمة وجودهم، ويقودهم إلى السبل الصحيحة لتعاملهم مع بعضهم البعض، بما يحقِّقُ لهم الخير والصلاح.

الفرق بين الدعوة والحِوار:

إن الفكرة من الحوار بين الأديان الجاري على الساحة العالمية والمحلية هي من المشاريع التي تنطوي على الكثير من الشك، إن من ناحية الأهداف، أو من ناحية طرحها اتجاهاً غرضه التقريب بين الأديان. وكلتا الناحيتين لا تتفقان مع الدعوة إلى الإسلام على أساس أنه خاتم الرسالات، وأنه الدين المهيمن على سواه من الأديان، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ

(١) سورة الروم، الآية: ٣٠.

مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾(١).

إن معنى (مهيمناً) في الآية: الحاكم، الشاهد، الأمين، الحافظ، الرقيب، فأي معنى أُخذ من هذه المعاني يُفضي إلى أن الإسلام أحق أن يُسْتَمَع ويُحْتَكَم إليه. وتمام المعنى أن الإسلام له المركز الأرقى، وهو من موقعه هذا الأقوم على أن يُدْعَى إليه، لا كما يريده مهندسو فكرة الحوار بين الأديان في موضع مقارب، بحيث يؤخذ منه ما يتفق مع ما يؤمنون به، ويُتْرَكُ ما لا يتفق، وفي ذلك خروج عن خط الإسلام الصحيح. ولا يجوز التنازل عن شيء في الإسلام قلَّ أم كثر، قال تعالى: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ﴾(٢).

ثم إن الحوار بين الأديان على أساس العقيدة، فكرة شجع عليها الإسلام، قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ

(١) سورة المائدة، الآية: ٤٨. (وتفسيرها: (وأنزلنا إليك) ـ يا محمد ـ (الكتاب) ـ القرآن ـ (بالحق) ـ متعلق بأنزلنا ـ (مصدقاً لما بين يديه) ـ قبله ـ (من الكتاب ومهيمناً) ـ شاهداً ـ (عليه)، والكتاب بمعنى الكتب، (فاحكم بينهم) ـ بين أهل الكتاب إذا ترافعوا إليك.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٤٩.

كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾[1]، فالغرض من فكرة الحوار في الإسلام أن يتم على قواعد لا بد من التأكيد عليها وهي: التوحيد، نفي الشرك، إفراد العبادة لله وحده، أن لا يُطيع أحدٌ أحداً من الناس في معصية الله. وهو ما يدل عليه نص الآية دلالة لا لبسَ فيها.

فهل الحوار الجاري الآن قائم على هذا الأساس؟. وإذا كان الجواب بالنفي، وهو قطعاً كذلك، فإن من الواجب التدليل على بطلانه، ومن ثم تبيين بواطنه وما يدور من شكوك حوله. وذلك أقل ما ينبغي على مسلم أن يفعل، تبرئةً لذمةٍ، وتبصرةً لمتوهّم منخدع..

نشأة فكرة الحِوار:

من الملاحظ أن فكرة الحوار بين الأديان عند الغربيين[2] نشأت بعد انهيار دولة الخلافة الإسلامية في تركيا. أما بروزها بشكل دوليّ فبدأ في العام ١٩٣٢م بإرسال فرنسا ممثلين عنها لمفاوضة رجال الأزهر في فكرة توحيد الأديان الثلاثة: الإسلام واليهودية والنصرانية. وتَبعَ ذلك

(١) سورة آل عمران، الآية: ٦٤.

(٢) المقصود بالغربيين: دول أوروبا وأميركا.

مؤتمرٌ عقد في باريس في العام ١٩٣٣م شارك فيه مستشرقون ومبشرون من جامعات أوروبية وأميركية إلى جانب علماء من تركيا وغيرها.

وفي العام ١٩٣٦م عقد مؤتمر الأديان العالميّ، وهو آخر مؤتمر للأديان عقد قبل نشوب الحرب العالمية الثانية. وبنشوب هذه الحرب انشغل الغربيون عن عقد مثل هذه المؤتمرات.

غير أنه أُعيد إحياءُ فكرة الحوار مجدداً في العام ١٩٦٤م، فقد وجه بابا روما بولس السادس رسالة يدعو فيها إلى الحوار بين الأديان. عقب ذلك صدرَ كتاب عن الفاتيكان بعنوان: «دليل الحوار بين المسلمين والمسيحيين» في العام ١٩٦٩م.

وفي سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين الحاليّ عقد أكثر من ثلاثة عشر لقاءً ومؤتمراً للحوار بين الأديان والحضارات، كان أبرزها: المؤتمر العالميّ الثاني للدين والسلام، الذي عقد في بلجيكا وحضره حوالي ٤٠٠ مندوب من ديانات مختلفة، ومؤتمر قرطبة في إسبانيا، وحضره ممثلون من المسلمين والنصارى، من ثلاث وعشرين دولة، ثم الملتقى الإسلاميّ المسيحيّ الذي عقد في قرطاج بتونس عام ١٩٧٩م.

وفي تسعينيات هذا القرن عادت الحيوية إلى عقد مثل هذه المؤتمرات، فعقد مؤتمر الحوار الأوروبيّ العربيّ عام ١٩٩٣م في الأردن، ومؤتمر الخرطوم للحوار بين الأديان عام ١٩٩٤م، ومؤتمران أحدهما في استوكهولم والآخر في عمان عام ١٩٩٥م، ثم مؤتمر الإسلام وأوروبا في جامعة آل البيت في الأردن عام ١٩٩٦م.

سقطات الحِوار:

لقد نجح الغربيون من خلال المؤتمرات التي دعَوْا إليها، وتلك التي عملوا على عقدها، في توجيه دفة الحوار وضبط مساره بما يخدم مخططاتهم ويتفق مع معتقداتهم. وقد حملوا لتحقيق هذا الغرض لافتة كتبت خطوطها بعناية، إذ تمكنوا من وضع عناوين توحي بالحرص على حماية الأديان السماوية بالوقوف في مواجهة الكفر والإلحاد اللذين كانت تمثلهما شيوعية الاتحاد السوفياتي قبل انهياره وبعد انهياره. ومن أهم التوصيات التي كانت تصدر عن المؤتمرين هي:

١ ـ إيجاد جوامع مشتركة في الأديان الثلاثة تشمل العقيدة والأخلاق والثقافة، وتأكيد على المشترك الإيجابيّ بين الأديان، لأن جميع أهل الكتاب مؤمنون يعبدون الله.

٢ ـ بلورة ميثاق مشترك لحقوق الإنسان من أجل إحلال

السلام والتعايش بين أصحاب الأديان لإزالة مفهوم العدو في ثقافات الشعوب وسياسات الدول.

٣ ـ إعادة صياغة التاريخ ومناهج التعليم على أساس هذه الثقافة المستحدثة لتكون بعيدة عن الإثارة والأحقاد.

٤ ـ اعتبار التعليم الدينيّ[١] من الدراسات الإنسانية التي تُكَوِّن شخصية منفتحة على الثقافات الإنسانية ومتفهمة للآخرين، ولذلك يجب استبعاد البحث في بعض العقائد والعبادات، والاهتمام في بحث الموضوعات التالية:

ـ العدالة

ـ السلام

ـ المرأة

ـ حقوق الإنسان

ـ الديموقراطية

ـ التعددية

ـ السلام العالميّ

ـ التعايش السلميّ

---

(١) التعليم الدينيّ في المدراس الذي يطالب به المسلمون هو غير التعليم الدينيّ الذي يريد الغرب أن يصيغه ويفرضه على العالم.

ـ الانفتاح الحضاريّ

ـ الحرية

ووضع مفاهيم موحدة لها.

وخلطوا بين مفهوم العلم والثقافة والحضارة والمدنية ليتخذوا من هذا الخلط مسوّغاً لمهاجمة الذين يتمسكون بوجهة نظرهم في الحياة ولوصمهم بالرجعية والتخلف، وبأنهم ضد العلم وضد المدنية الناشئة عن الحضارة الغربية.

وكان للديموقراطية الغربية بهوَسها المعروف بالعَدَدية القِدحُ المعلّى في تسيير قرارات وتوصيات ومناقشات تلك اللقاءات والمؤتمرات، حيث اعتبرت العددية (أي رأي واختيار الأكثرية) هي القاعدة في الوصول إلى الحقيقة وتعريفها وليس لديانة ما ادّعاء احتكارها.

وكان هذا أولى سَقطات الحوار بالمنظور الإسلاميّ.. إذ كيف يصح إخضاع حقائق إيمانية في الإسلام لتجاذبات الأكثرية وآرائها انطلاقاً من مبدإ الديموقراطية؟ ثم كيف يصح شرعاً إعطاء تعريف للكفر أو الإلحاد أو الشرك من خارج دلالات الإسلام وتعريفه لهذه المعاني؟ وهل من الإسلام في شيء أن يكون رأي الأكثرية هو الأقرب إلى الحقيقة في أمور هي من المسلمات في الكتاب والسنة التي لا يصحّ بحال من

الأحوال إخضاعها لرأي الأقلية أو الأكثرية أو لأي رأي مطلقاً لأنها أحكام من الله العليّ الحكيم.

لذلك ومن منطلق إيماننا بأن الدين عند الله الإسلام، فإن الحوار يجب أن يقوم على أساس طرح الإسلام عقيدةً، ومنهج حياة، فإذا وجد الناسُ فيه ما يلبي تطلعاتهم، وحاجاتهم الدنيوية والأخروية، وضعت المواثيق التي تنبثق عن المؤتمرات المعقودة التي تطرح على المستوى العالمي مواثيق شرف تلتزم بها الدول، ولا تحاربها، وتترك من ثم للناس الحكم عليها إن كانت تصلح لحياتهم.

هكذا نريد الحوار القائم على دعوة التوحيد، وعن هذه الدعوة تنبثق جميع المفاهيم، والمناهج والأنظمة التي تؤَمِّن خير الإنسان.

الفصل الثالث

العلمـــانيـــة

الـديـمـوقـراطـيـــة والـشـــورى

الـديـمـوقـراطـيـــة الـرأســمـاليـــة

تـــعـــريـف الـديـمـوقـراطـيـــة

مـســـــاوىء الـديـمـوقـراطـيـــة

تـــأثيـــــر الديموقراطيـــة على بـــلاد المســـلمين

مـا يجـوز أخـذه ممـا عنـدهم وممـا لا يجـوز أخـذه

حكـم الأكثريـة

الحريـــات العامـــة

الإنـــتخـــابـــات

٣

العلمانيـــة

العلمَانية لفظة مضلّلة توحي بأن لها علاقة بالعلم، ولكنها تعني باصطلاحها الأصلي (اللَّادين) فهي مضادة للدين وتقوم على إقصائه عن الحياة العملية. أي أن العلمانية قد تركت للناس حرية التدين، وأبقت الدين مجرد علاقة فردية يقيمها كل فرد وفقاً لمعتقده الإيمانيّ.. فتكون العلمانية بالمفهوم المتداول فصلَ الدين عن الدولة وعن الحياة.

ولقد نشأت العلمانية في أوروبا، يوم كان رجال الدين يتدخلون كثيراً في شؤون الحياة بصورة غير صحيحة، ما أدى إلى نفور الناس من الدين[١] ووقوفهم إلى جانب المفكرين والفلاسفة في حربهم على رجال الدين. وبعد صراع مرير بين الكنيسة من جهة والفلاسفة والمفكرين من جهة أخرى انتصر

(١) رجل الدين تسمية غربية لرجل الكنيسة، ومن العجيب أن نسمع أن بعض المسلمين يقيسون علماء المسلمين على التسمية الغربية.

أعداء الكنيسة على رجال الدين والحكام، وهذا ما أدى ببعض المفكرين والعلماء في الغرب إلى نفي وجود الدين مطلقاً، واعتباره بدعة، وهؤلاء هم العلمانيون[١]. ووصفه آخرون على أنه نمط من التفكير لا دخل له بشؤون الحياة، متخذين شعاراً لهم «دع ما لله لله وما لقيصر لقيصر»، وهو قول مأخوذ من الإنجيل كدلالة على عدم رفض الدين كلياً، بل حصره في الكنيسة.

والفكر الأساسيّ الذي قامت عليه العقيدة العلمانية هو فصل الدين عن الحياة، وبالتالي فصل الدين عن الدولة، وسرعان ما استجاب الناس في أوروبا لهذه الدعوة للتخلص من رجال الدين.

وهكذا نشأت العلمانية[٢] كنقيض للدين وكخصم لدودٍ

---

(١) العلمانيّ: العاميّ الذي ليس بإكليركي. وهو خاص بعامة الناس غير رجال الدين (أو) بأمور الدنيا دون الدين.

(٢) العلمانية: Secularism بحسب ما جاء في دائرة المعارف البريطانية هي حركة اجتماعية تهدف إلى صرف الناس، وتوجيههم عن الاهتمام بالآخرة، إلى الاهتمام بهذه الدنيا وحدها، وذلك أنه كان لدى الناس في العصور الوسطى، رغبة شديدة في العزوف عن الدنيا، والتأمل في الله واليوم الآخر، وفي مقاومة هذه الرغبة أخذت الـ (Secularism) تعرض نفسها، من خلال تنمية النزعة الإنسانية، حيث بدأ الناس في عصر النهضة يظهرون تعلقهم الشديد بالإنجازات الثقافية والبشرية،=

له، وصار عندها أن الناس هم الذين يقررون، وأن الأكثرية هي صاحبة التشريع في كل شيء، بخلاف الإسلام الذي يقول: إن المشرّع هو الله الواحد الأحد.

لقد اعتبر العلمانيون أن الإنسان إنما يخضع للدين بسبب العجز والجهل، وزعموا بعد انطلاق العلم وتحقيقه اكتشافات مهمة في ميادين عديدة شعر الإنسان بالقوة، وأنه يستطيع الاستغناء عن الإله. وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧﴾[1]. وصار الدين هو عندهم الأغلال التي كانت تمنع الفكر من الانطلاق، والعلمانية هي التي فكته من إساره بالعلم.

وقد أراد الغرب أن يفرض خِواءَ علمانيته من الروحانيات على عالمنا الإسلاميّ الذي يمزج المادة بالروح،

= وبإمكانية تحقيق مطامحهم في هذه الدنيا الفانية.

أما معجم اكسفورد فيشرح كلمة (Secular):

١ ـ دنيوي، أو مادي، ليس دينياً ولا روحياً، مثل التربية اللادينية، الفن أو الموسيقى اللادينية السلطة اللادينية، الحكومة المناقضة للكنيسة.

٢ ـ الرأي الذي يقول: إنه لا ينبغي أن يكون الدين أساساً للأخلاق والتربية.

والتعريف الأصح للعلمانية: هو فصل الدين عن الدولة، أو عن شؤون الحياة.

(١) سورة العلق، الآيتان: ٦ و٧.

بينما هو يفصل المادة عن الروح، معتمداً على القياس الشموليّ، فكما اعتبر أن علمانيته باتت بديلاً صالحاً عن الدين النصرانيّ، فهي كذلك عنده بالنسبة للإسلام. نعم، الغرب طوَّر وسائل الحياةِ وأساليبها ولكنه غفل[١] عن الآخرة حتى بات لا يذكرها إلا لماماً، فصدق قول الله سبحانه وتعالى فيهم ﴿يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْأَخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ﴾[٢] وراح يبث أفكاره ويروّجها بين الشباب المسلم في جامعاته وعن طريق وسائل إعلامه قائلاً بالفم الملآن: ما على المسلمين إذا أرادوا النهوض إلا أن يَدَعُوا الدين الإسلاميّ جانباً، ويبعدوا تأثيره عن حياتهم، ويعتنقوا العلمانية اقتداءً بما فعله الغرب. وهذا القياس الشموليّ غير صحيح، لأن الإسلام هو الطريقُ الأمثلُ للعيش في الحياة الدنيا، والهادي إلى نعيم الآخرة بمعانيه السامية، والمتميزُ بمعالجاته الناجعة في كل أمر وشأنٍ عن بقية النظم الأخرى. والمسلمون طبقوا الإسلام على أنفسهم ودعَوْا إلى تطبيقه طيلة ثلاثة عشر قرناً، ولم يعترض على هذا التطبيق عالمٌ ولا مفكرٌ ولا جماعة، بل كان الاعتراضُ دائماً على الذين يسيئون تطبيقه، والمطالبةُ منصبَّةً على حُسن تطبيقه.

---

(١) الغفلة: سهوٌ يعتري الإنسان من قلة التحفُّظ والتيقُّظ.

(٢) سورة الروم، الآية: ٧.

الديموقراطية والشورى[١]

الديموقراطية هي إعطاء حق التشريع للشعب وحصره

(١) يلتبس على كثيرين البعدُ المبدئي الذي تقوم عليه الديموقراطية، ومردّ ذلك إلى مغلوطةٍ انطبعت في أذهانهم عنها، من حيث أنها تتيح ممارسة غير مسبوقة في إعطاء الإنسان مساحةً أعرض في حركته السياسية؛ وهم حين يرددونها إنما يَعْنون تمتُّع الفرد بحرية التعبير عن أفكاره، وتحديد خياراته، ويقفون عند هذا الجانب الجزئي منها، ويجهلون الجوانب الأخرى التي تتضمنها الديموقراطية، كونها مبدأً عاماً ووجهة نظر في إدارة شؤون الحياة. فيما يعتبرها آخرون أسلوباً عصرياً متقدماً للخروج من واقع متخلف إلى واقع أكثر انسجاماً مع متغيرات العصر، مستأنسين في ذلك بما تحقق من نجاحات في مجتمعات اعتمدت هذا الأسلوب، سواء أكان في مستواها المعيشي، أم في تقدمها التكنولوجي. وبعضهم لا يريدون أخذ الديموقراطية بكليتها، بل جوانب منها، مثل الحرية الاقتصادية إلى جانب حرية التعبير. وثمة فريق يتبنّى الديموقراطية معتقداً كل مضامينها، ويريد اعتمادها مبدأً عاماً يسيّر جميع شؤون الحياة على أساسها.

أما القول بأخذ أو استعارة جزئية من الديموقراطية، كحرية التعبير، واعتمادها أسلوباً، أو إطلاقها لفظاً، بحجة العصرنة، ودمجها في الخطاب السياسي وتشريعاته، بهدف إثبات أهلية الإسلام في استيعاب المستَجدّ من التعابير والاصطلاحات، فهو قول مشدود للانبهار باللفظ أكثر من الفكرة، ولا يتفق مع منهج الإسلام، لأنه لا مجال لأخذ ما لا يجوز الأخذ به حين توافر اللفظ الصحيح للفكرة الصحيحة. ثم إن إدخال لفظ كُلّيّة مبدأ على مبدأ آخر، وجعله من ضمن أساليبه، كأن يستبدل لفظ الشورى أو المبايعة في الإسلام بلفظ الديموقراطية، هو من قبيل الاعتراف بقصور المبدأ الإسلامي في وضع المصطلح =

فيه، وهي تتناقض تناقضاً قطعياً مع الإسلام، لأن حق التشريع كله في الإسلام لله سبحانه وتعالى.

والشورى لا تكون للتحليل أو التحريم، بل هي لأخذ الرأي وإعطائه للوصول إلى الرأي الأصوب، أو لمعرفة رأي الناس أو الجماعة أو رأي الأكثرية في هذا الموضوع أو ذاك. وأما الحلال والحرام فلا يُعْرَض للاستفتاء، ولا يُسْتَشار فيه أحد، لأن الذي يحلل ويحرم هو الله وحده، وحكم الله يُؤْخَذ من الكتاب والسنة. وإذا كان للتشاور مكان فإنه يكون لمعرفة الأَصْوَب والأدق في فهم نصّ، أو في ثبوت حديث، أو في التحقق من صحة واقع معين أو فعل معيّن، وكل ذلك لمعرفة الحكم أو النصّ المتعلق به.

فالتشاور يمكن أن يكون في عملية الاستنباط أو التفريع، ولا يكون في تقرير الإذن أو المنع.

وبناءً على ذلك فالنظام الذي يجعل زواج الذكر للذكر أو الذي يجعل الإجهاض خاضعاً للاستفتاء ومن ثَمَّ للتشريع،

= الصحيح، عدا كون اللفظ المسْتَعار منافياً لمعنى الشورى، والمبايعة في الأساس، ولا يتفق مع واقعهما ومقاصدهما. فالمبايعة لها معنى ومبنى، والشورى لها معنى ومبنى، وهما لا تعنيان حرية التعبير، كما أنهما لا تندرجان تحت شروط حرية الاختيار في المبدأ الديموقراطي.

أو الذي يشرع قوانين الخمر أو الربا، هو نظام لا يمتُّ إلى الإسلام بصلة، لأن الحكم الشرعيّ يؤخذ من الكتاب والسنة، حصراً، من الوحي، وليس من الشعب، ولا بد عند أخذه من إدراك الصلة بالله عز وجل.

وفي المقارنة، إن الشورى حكم شرعيّ من جملة أحكام الشريعة الإسلامية، بينما الديموقراطية هي مبدأ أو فكرة تعطي حق التشريع والتحليل والتحريم للشعب عن طريق الأكثرية.

الديموقراطية الرأسمالية:

وعلى هذا فإن الديمقراطية، التي تطبقها الأنظمة السياسية في العالم اليوم، هي فكرة جاء بها الغرب إلى بلاد المسلمين، ليتخذوها نظاماً للحكم، دون أن يكون للإسلام علاقة بها. بل هي تتناقض وأحكامَ الإسلام تناقضاً كاملاً في الكليات والجزئيات، وفي المصدر الذي جاءت منه، والعقيدة التي انبثقت عنها، والأساس الذي قامت عليه، وبالتالي فهي مناقضة للإسلام فكرة ونظاماً. لذلك فإنه يحرم على المسلمين أخذها، وتطبيقها أو الدعوة لها، تحريماً جازماً.

تعريف الديموقراطية:

الديموقراطية هي نظام حكم وضعه البشر من أجل التخلص من ظلم الحكام، وتحكّمهم بالناس باسم الدين.

فهذا النظام مصدره البشر، ولا علاقة له بوحي أنزله الله العليّ الحكيم.

ويقوم تعريف الديموقراطية على أنها: «حكم الشعب للشعب بتشريع الشعب». فالشعب هو السيد المطلق، وهو صاحب السيادة، يملك زمام أموره، ويمارس إرادته ويسيرها بنفسه من خلال القوانين والأنظمة التي يشرعها حكامُهُ الذين يختارهم، وكلاء عنه، بالانتخاب. وهو الذي يختار الحاكم، ويقلِّده زمام الحكم.

وحتى يكون الشعب سيّد نفسه، في شتى تلك الأمور، فقد جعل الغرب الحريات العامة التعبير الأمثل عن المبدإ الفرديّ الذي يوجب توفير هذه الحريات لكل فرد من أفراد الشعب حتى تكون السيادة فعلاً للشعب، وحتى يمكن للشعب ممارسة إرادته دون ضغط أو إكراه. وقد تمثلت هذه الحريات العامة بأربع هي:

- حرية الاعتقاد
- حرية الرأي
- حرية التملك
- الحرية الشخصية

ومن المبادىء الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية «فصل الدين عن الدولة». وأساس هذا المبدإ، الذي صار

فيما بعد، عقيدة الرأسمالية، أو عقيدة الحل الوسط المائعة، هو ما تمخَّض عنه الصراع في أوروبا إبان القرنين الماضيين.

فمن ناحية كان يسود أوروبا الحكم القائم على الحق الإلهيّ، الذي كان يمارسه الملوك والأباطرة بصورة مطلقة لاعتقادهم أنهم يستمدون سلطتهم من الله، ولهم بمقتضى الصلاحية المطلقة المفوضة لهم من الله حق تقرير ما يريدون دون محاسبة من أحد، فهم يملكون سلطة التشريع، والقضاء، والأمن، والإدارة... والشعب هو رعية لهم، يخضع للحكام خضوع العبد للسيد، وعليه الطاعة والتنفيذ..

ومن ناحية ثانية قام الفلاسفة والمفكرون يدعون إلى إلغاء الأنظمة القائمة على الحق الإلهيّ، وإسقاط الملكيات والأمبراطوريات واستبدالها بأنظمة حكم جديدة تقوم على جعل التشريع والسلطة للشعب، لأنه هو سيد نفسه، وهو مالك إرادته التي يسيِّرها، وليس عبداً يُسيَّر بإرادة غيره. كما تقوم على فصل الدين عن الحياة، باعتباره مصدراً لحكم الاستبداد، والظلم، والجور والفساد. فكان منهم من أنكر وجود الدين مطلقاً، ومنهم من اعترف به، ولكنه نادى بفصله عن الحياة، وبالتالي عن الدولة والحكم.

وقد انجلى ذلك الصراع الذي أدى إلى ثورات دامية أزهقت الأرواح وأهلكت الممتلكات عن فكرة الحل الوسط،

فكرة فصل الدين عن الحياة، وتعمقت هذه الفكرة في النفوس حتى صارت العقيدةَ التي قامت عليها الديموقراطية الرأسمالية. وعلى أساسها عالج الغرب جميع مشاكله في الحياة.

ومن هنا كان انبثاق النظام الديموقراطيّ عن فكرة فصل الدين عن الحياة، ثم صارت هذه الفكرة بمثابة العقيدة والقاعدة الكلية التي تبنى عليها جميع مفاهيم الديموقراطية.

وأهم النظريات التي تقوم عليها الديموقراطية:

أ ـ السيادة للشعب.

ب ـ الشعب هو مصدر السلطات.

وبذلك صار الشعب هو المشرع باعتباره صاحب السيادة، وصار الشعب هو المنفذ باعتباره مصدر السلطات.

وتحقيق هاتين النظريتين يقوم على حكم الأكثرية. فأعضاء الهيئات التشريعية يُختارون بأكثرية أصوات المقترعين من الشعب. وجميع القرارات المتعلقة بسن القوانين، ومنح الحكومات الثقة ونزعها عنها تُتخذ بالأكثرية في المجالس النيابية. وكذلك الأنظمة والقرارات التي يصدرها مجلس الوزراء، وجميع قرارات المجالس والمؤسسات والهيئات الحكومية فإنها أيضاً تُتخذ بالأكثرية.

ومن هنا كانت الأكثرية هي السمة البارزة في النظام الديمقراطيّ. وكان رأي الأكثرية هو المعيار الحقيقيّ المعبر

عن رأي الشعب حسب وجهة نظر الديمقراطية الرأسمالية. ومن هذا البيان الموجز للديموقراطية نتبيَّن باختصار الأمور التالية:

١ ـ إن الديموقراطية هي من وضع عقول البشر، ولا تستند إلى وحي من الله تعالى، أو إلى رسالة سماوية أو كتاب سماويّ، بل هي مجافية لدين الله تعالى إلى عباده.

٢ ـ إن الديموقراطية كانت نتيجة الاعتقاد بفصل الدين عن الحياة، وبالتالي أدت إلى فصل الدين عن الدولة.

٣ ـ إنها ترتكز على نظريّتَيْ: السيادة للشعب، والشعب مصدر السلطات.

٤ ـ إنها حكم الأكثرية، واختيار الحكام وأعضاء المجالس النيابية يتم بأكثرية أصوات المقترعين، وجميع القرارات تُتخذ بأكثرية الآراء.

٥ ـ إنها تجعل الحريات الأربع أساساً لسيادة المبدإ الفرديّ. بحيث يجب توافر هذه الحريات لكل فرد ليتمكن من ممارسة إرادته، وبالتالي ممارسة سيادته في اختيار ممثليه وحكامه وقوانينه وأنظمته.

مساوىء الديموقراطية:

وقبل أن نبين مناقضةَ الديموقراطية للإسلام، وحكمَ

الشرع في الأخذ بها أو تحريمها، لا بد من إظهار مساوىء هذه الديموقراطية حتى بالنسبة إليها هي، كأصلٍ لنظامٍ يُحكم العالم به، أو بالنسبة للشعوب المحكومة بها.

وأهم هذه المساوىء:

١ ـ أنها مبنية على التضليل والخداع، وهي غير قابلة للتطبيق، بل ولم تطبق في أعرق الدول ادعاءً بالديموقراطية. فهي في الواقع تعني اجتماع الشعب كله في مجلس واحد، واتخاذ قراراته، وهو ما لم يحصل قط، حتى في عهد الإغريق الذين اخترعوا فكرة الديموقراطية كان هناك تمييزٌ ـ في اتخاذ القرارات ـ بين المواطنين الإغريق والأرقاء والعبيد والغرباء. وتعاقبت تطبيقات الديموقراطية على مثل هذا التمايز، فلم تُعطَ النساء في أوروبا حق التصويت إلا في القرن العشرين. فكيف الحال في القرون السابقة.

فالبرلمان الذي يجسد الإرادة العامة للشعب يُنتخب أحياناً من أقلية منه وليس من الأكثرية. ذلك أن مركز العضو الواحد في البرلمان يجري الترشيح له من قِبَلِ عدة أشخاص، فتتوزع أصوات المقترعين ـ الذين لا تتعدى نسبتهم في أقصى الاحتمالات ٨٠٪ ـ في الدائرة على عدد المرشحين، وبالتالي فإن من يفوز يكون قد

حصل على أصوات نسبة قليلة من المقترعين، وليس على أصوات الأكثرية، أي بمعنى أن التفويض قد جاء من الأقلية الشعبية وليس من الأكثرية[١].

وكذلك الأمر بالنسبة لرئيس الدولة، سواء جرى انتخابه من الشعب مباشرة، أم من قبل أعضاء البرلمان.

هذا فضلاً عن أن رؤساء الدول وأعضاء البرلمانات، ورؤساء الحكومات وأعضاءها، يمثلون أصحاب رؤوس الأموال الذين يدفعون المبالغ الطائلة لإيصالهم إلى الحكم، لكي يعمل هؤلاء الحكام بدورهم على تأمين مصالح الذين موّلوهم. وهذا معروف في غالبية الدول الرأسمالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، أو بريطانيا التي يمثل حزب المحافظين فيها كبار الرأسماليين من رجال الأعمال والملاك، وطبقة اللوردات الارستقراطيين. ولا يأتي حزب العمال إلى الحكم إلا عند حصول حالة سياسية تستدعي إبعاد المحافظين.

---

(١) الانتخابات غير البيعة، فالانتخابات تأتي أولاً من قبل بعض أهل الحل والعقد أو من بعض الأمة أو أكثريتها، أما البيعة يجب أن تكون من جميع أهل الحل والعقد الذين ينوبون عن الأمة أو من جميع أبناء الأمة، لأن البيعة فرض على المسلمين لقول رسول الله ﷺ: «**من مات وليس في عنقه بيعة فقد مات ميتةً جاهلية**». كنز العمال رقم ١٤٨٦٣

٢ ـ القول إن الحاكم، أوالحكومة ـ أو السلطة التنفيذية ـ مسؤولة أمام البرلمان الذي يجسِّد الإرادة العامة للشعب، وأنه لا تتخذ القرارات الكبرى إلا بعد موافقة أكثرية أعضاء الحكومة، هو قول مغاير للواقع. ومن الأمثلة على ذلك إيدن (رئيس وزراء بريطانيا) الذي أعلن حرب السويس على مصر دون أن يعلم لا البرلمان، ولا حتى وزراء حكومته، إلا بعضاً منهم. ودالس (وزير خارجية أميركا) الذي طلب منه الكونغرس أيام حرب السويس، ملف السد العالي والأسباب التي أدت إلى سحب العرض بتمويله، فرفض أن يسلم الملف إلى الكونغرس. وديغول الذي خوَّله دستور الجمهورية الخامسة سلطات استثنائية واسعة، تمكنه من اتخاذ القرارات الكبرى قبل الرجوع إلى البرلمان، وكما حصل أخيراً في ضَرْب العراق، فإن أميركا وبريطانيا لم ترجعا إلى مجلس الأمن لأخذ الموافقة، مع أن هيئة الأمم تعتبر أكبر صرح للديمقراطية في العالم؛ وقِسْ على ذلك. وحتى في أكثر البلدان المتخلفة التي تدعي أنها تطبق الديموقراطية فإن حكامها يتخذون القرارات المهمة والخطرة دون أن يدري بها مجلس النواب، ولا الوزراء في أغلب الأحيان.

٣ ـ فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات فإنَّ الحكومة هي التي تضعها وتقدمها على شكل مشاريع قوانين للبرلمان أو على شكل اقتراحات قوانين يقدمها بعض أعضاء البرلمان الذي يصدرها، بعد دراسة اللجان المختصة، بالأكثرية من أعضائه الحاضرين في الجلسة. وهم عادة لا يشكلون إلا نسبة ضئيلة من الإرادة الشعبية، ناهيك أن الذين يصوتون على هذه القوانين قليلاً ما يعرفون واقعها، لأنها ليست من اختصاصاتهم.

لذلك فإن القول بأن التشريعات في البلاد الديموقراطية تعبر عن الإرادة العامة للشعب هو قول يخالف الحقيقة والواقع.

٤ ـ إن البلد الديموقراطيّ الذي لا يوجد فيه أحزاب كبيرة قادرة على أن تحصل على الأغلبية المطلقة في البرلمان، غالباً ما يقع في أزمات سياسية نتيجة لاختلاف التكتلات البرلمانية، وما يجر إليه هذا الاختلاف من تأخير في تشكيل الحكومة، أو تأليف حكومة غير متجانسة، مما ينعكس بالتالي على الأوضاع العامة من عدم استقرار سياسيّ، وأزمات اقتصادية، ومشاكل عمالية ونقابية إلخ... بل وغالباً ما تتحكم الأحزاب الصغيرة في تشكيل الحكومة التي

تشارك فيها مما يجعل الحكم قائماً على رأي الأقلية وليس على رأي الأكثرية.

٥ ـ أما أهم المثالب والمساوىء التي تقود النظام الديموقراطي فهي فكرة الحريات المطلقة:

٥ ـ ١ ـ فمن ناحية حرية التملك، وكون المنفعة هي مقياس الأعمال، وكون المبادرة الفردية هي أساس النظام الاقتصاديّ الحر، فقد ترتب على ذلك وجود الرساميل الضخمة، والاحتكارات في أيدي فئة معينة من رجال الأعمال الذين يحتكرون معظم الثروة العامة، ويتركون لمعظم الشعب أن يتخبط في مشاكله وأن يتعب ويشقى حتى يؤمن لقمة العيش، أو المظهراللائق من العيش أو أن يعيش عاطلاً عن العمل، بلا مورد رزق يقيم أودَ عياله[١].

(١) أما الضمانات التي استحدثت في النظام الرأسمالي فكانت ردات فعل ومجاراة لما طبّقه الإتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الشيوعية بإعطاء حرية التكتلات النقابية، ونتيجة ضغط العمال على الرأسماليين استطاع العمال أن يحصلوا على ضمان صحي وإجازات أسبوعية وسنوية، وتعويضات نهاية الخدمة، وضمان الشيخوخة، وبعض التقديمات الاجتماعية، وذلك حسب قوة الدولة المالية أو ضعفها، وكان هذا كله ترقيعات للنظام الرأسمالي، وليس من صلب النظام الديموقراطي، لأن النظام الرأسمالي يحافظ على حرية الملكية المطلقة. =

والرأسمالية كما هي بحاجة إلى المواد الخام لتشغيل مصانعها، فإنها بحاجة إلى أسواق استهلاكية لتصريف منتجاتها، وهذا ما جعل الدول الرأسمالية تتنافس على استعمار البلاد المتخلفة، وتستغلُّ مواردها وثرواتها الطبيعية، وتتحكَّم بلقمة العيش لشعوبها مما يتنافى وشتى القيم الخلقية والإنسانية. ناهيك عن الحروب العسكرية، والانقلابات والفتن التي تثيرها الدول الكبرى في مناطق شتى من العالم كي تبقى قادرة على تصريف صناعاتها العسكرية التي تدر عليها الأموال الطائلة.

وكم هو مثير للسخرية تبجُّحُ الدول الديموقراطية، ولاسيما الكبرى منها، بالأخلاق، وبالحفاظ على حقوق الإنسان، وهي ـ في الحقيقة ـ التي تهدر الأخلاق والقيم، وتهدر حقوق الإنسان بل ودماء الناس. والأمثلة لا تعد ولا تحصى: فلسطين، البوسنة، أفريقيا السوداء، أميركا اللاتينية، جنوب شرقي آسيا. وأحداثها شواهد على وقاحة تلك الدول الكبرى في ادعائها الحفاظ على تلك القيم وهي عدّوها اللدود.

= وإذا كان دعاة النظام الديمقراطي الرأسمالي يفخرون بما وصلوا إليه من انجازات على هذا الصعيد ويعتبرون ذلك من فضائل الديمقراطية التي تسعى لتحقيق سعادة الإنسان في الحياة الدنيا، فإن المسلمين يفخرون بالأحكام التي أنزلها الله تعالى على نبيه (ﷺ) ويقدسونها لأن فيها سعادة الإنسان في الدنيا ورضا الله تعالى في الدنيا والآخرة.

٥ ـ ٢ ـ ومن ناحية الحرية الشخصية فإنها أوصلت المجتمعات في الدول الديموقراطية إلى مجموعات من الناس منحطة خلقياً، لما يسودها من الإباحية، ومن ركضٍ وراء المتع الرخيصة والأهواء المبتذلة فصدق فيها قول الله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴿٤٣﴾ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾﴾[1] ولذلك أصبحت مظاهر الإباحية والخلاعة من أنماط الحياة العادية في المجتمعات الديموقراطية، وخاصة في الغرب، حيث ترى:

- تبادل القبل والضم والعناق في الشوارع، وفي الحدائق العامة، والحافلات، والأتوبيسات وفي أي مكان، دونما خجل من أحد.
- تعرّي النساء، فهن يستلقين تحت الشمس عاريات تماماً سواء أكان في حدائق البيوت أم على شرفاتها، أو على الشواطىء. والمحتشمة منهنَّ قد تضع ورقة التوت التي تغطي السوأة.
- أفلام الجنس العاهر للمتاجرة وكسب الأموال، سواء على الشاشات الكبيرة، أم على شاشات التلفزة.

(١) سورة الفرقان، الآيتان: ٤٣ و٤٤.

- استعمال المرأة سلعة إما للدعارة وإما للإعلان.
- الممارسة الجنسية الشاذة، فكثرت اللواطة بين الذكور، والسحاق بين الإناث، وتعاطي الجنس مع البهائم والحيوانات، وممارسة الجنس الجماعية بين عدة أشخاص معاً وبالتبادل مع بعضهم البعض.. إلى آخر ما هنالك مما لم تشهده حظائر البهائم.

وقد نشرت إحصائية قديمة في إحدى الصحف الأميركية تبين أن هنالك ٢٥ مليون شاذ في أميركا يطالبون بالاعتراف بشرعية الزواج بينهم. ونُشرت إحصائية أخرى تبين أن مليون شخص في أميركا يمارسون الجنس مع أرحامهم من الأمهات والبنات والأخوات.

وقد نتج عن هذه الإباحية انتشارُ الأمراض الجنسية وأشدها فتكاً «الأيدز». كما نتج عنها أبناء الزنى، ومثاله ما نشرته إحدى الصحف من أن نسبة ٧٥٪ من الإنجليز هم أبناء سفاح.

- تفسّخ الأسرة في المجتمعات الديموقراطية، وفقدان التراحم والتواصل بين الآباء والأبناء. ولذلك فإن الظاهرة البارزة عند المتقدمين في السن تربية الحيوانات من القطط، والكلاب خاصة، ومشاركتها في المسكن والمأكل والنوم، لتكون عوضاً عن الأبناء، ومؤنساً في الوحدة.

وأغرب ما في ظاهرة التهتك والتبذل والانحراف في الدول الديموقراطية إصدار التشريعات التي تبيح الزواج من الشاذين جنسياً بحيث يتزوج الرجل رجلاً مثله، وتتزوج المرأة امرأة مثلها..

٥ ـ ٣ ـ وأما من ناحية حرية العقيدة فحدث ولا حرج، إذ سيطرت الأفكار المادية البحتة على العقول والنفوس، واستشرى الإلحاد، واعتناق العبادات الوثنية بما فيها عبادة الشيطان، وما تجرّ إليه هذه العبادات من الكفر، والشرك، وإباحة كل شيء دون أدنى اعتبار لحلال أو حرام..

٥ ـ ٤ ـ وأما من ناحية حرية الرأي فقد باتت طبولاً جوفاء لا أكثر ولا أقل، تطغى عليها المؤسسات الإعلامية الموجِّهة، والقادرة على تسيير الرأي العام كما تشاء، حيث بإمكانها تضليل الناس، وسلب إرادتهم، والطغيان على عقولهم ومشاعرهم فينقادون وراء ما تبثُّه وسائل الإعلام دونما تمييز أو تمحيص..

تلك هي بعض النماذج عن المساوىء التي تغرق فيها المجتمعات الديموقراطية، وخاصة في الغرب، والتي تدل بذاتها على فساد الديموقراطية التي يتغنّون بها..

تأثير الديموقراطية على بلاد المسلمين:

وعلى الرغم من كل مظاهر الفساد والفسق والفجور التي أفرزتها الديموقراطية كنظام للحكم، ومن التضليل الذي أشاعته بأن الشعب هو سيد نفسه، وبرلماناته هي وكيلة عنه في هذه السيادة، وعلى الرغم من الويلات والكوارث وإهدار الحقوق التي تسببت بها الدول الديموقراطية للشعوب المتخلفة، وعلى الرغم من أن الديموقراطية فكرة مكذوبة وغير قابلة للتطبيق في الواقع...

أجل على الرغم من ذلك كله، فقد استطاع الغرب أن يوجد لأفكاره الديموقراطية تلك من يؤمن بها من المسلمين..

أما كيف؟ فذلك أن دول الغرب ـ وأوروبا بالذات قبل ظهور أميركا قوة عظمى ـ قد أدركت أن الإسلام عقيدةً ومنهجاً هو سر قوة المسلمين، فوضعت خطة تقوم على غزو العالم الإسلاميّ غزواً تبشيرياً، وغزواً ثقافياً يكون من شأنهما حملُ المسلمين على الاقتناع بالثقافة الغربية، والأفكار الديموقراطية فيتخذونها مصدراً لتفكيرهم وتعبيراً عن وجهة نظرهم في الحياة، وبذلك يتم إبعادهم عن إسلامهم، وعن التقيد بتعاليمه، والالتزام بتطبيق أحكامه. أما الأسلوب الذي اعتمدته فيقوم على ما يلي:

- الحط من شأن الإسلام، وتشويه أحكامه، وإفهام المسلمين أنه سبب تأخرهم وانحطاطهم في الوقت الذي تمجّد فيه الديموقراطية، والحضارة الغربية، ويُعمل على إبراز علو شأنهما في كل شيء.
- التضليل بإيهام المسلمين أن حضارة الغرب لا تناقض حضارة الإسلام، بل تأخذ منها، وأن قوانينها وأنظمتها لا تخالف أحكام الإسلام ولكن جرت قوننتها بشكل عصريّ..
- القول بأن الشورى في الإسلام لا تعني إلا الديموقراطية بعينها، وأن الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ومحاسبة الحكام هي القواعد الأساسية في النظام الديموقراطيّ مثلها في النظام الإسلاميّ..

وقد أدى الغزو التبشيريّ والثقافيّ وأساليبهما إلى التأثير في المسلمين تأثيراً كبيراً، فأخذوا الأفكار الغربية، وصنعوا لها قوالب لسن قوانينهم وأنظمتهم ولا سيما بعد القضاء على دولة الخلافة في تركيا، حيث ظهر هذا التأثير على الفئة المثقفة، ورجال السياسة، وعلى حملة الثقافة الإسلامية، بل وعلى بعض حملة الدعوة الإسلامية أنفسهم... وبالتالي على جمهرة المسلمين.

أما الفئة المثقفة، وسواء من درسوا في الغرب، أو في

بلاد المسلمين، فإنهم تأثروا بالثقافة الغربية، خاصة وأن مناهج التعليم قد وضعت، بعد الحرب العالمية الأولى، على أساس فلسفة الغرب وأفكاره، ووجهة نظره إلى الحياة. وكل ذلك من جراء استمراء كثير من المثقفين هذه المناهج وتلك الثقافة، حتى وصل بهم الحال لأن يستنكروا الثقافة الإسلامية وأحكام الإسلام كلما تناقضت مع ما أتى به الغرب. بل إنَّ فئة من هؤلاء المثقفين ـ ويا للأسف ـ مقتت الإسلام كما يمقته الغربيّ، وحملت العداء لكل ما يمت إلى إسلامها بصلة، حتى صارت أبواق دعاية للغرب، وأبواق مهاجمة للإسلام.

أما معظم رجال السياسة فقد أخلصوا بدورهم للغرب وأنظمته، وربطوا أنفسهم به، فصاروا يتكلون عليه في إدارة شؤون بلادهم، وبما يوحيه إليهم من السياسات، والمخططات والتوجيهات، بل ويتعهدون له بتنفيذ أوامره ومؤامراته. وبذلك ناصبوا الله ورسوله العداء، فكانوا حرباً على الإسلام السياسيّ، وعلى حملة دعوته المخلصين.

وإن عدم إدراك كثير من المسلمين حقيقة الأحكام الشرعية، وعدم وعيهم ما في واقع حضارة الغرب وأفكاره وأنظمته المنبثقة عن النظام الديموقراطيّ الرأسماليّ من تباين مع تعاليم ومفاهيم وأحكام دينهم، قد جعلهم ذلك كله يتغنّون بالديموقراطية، كما ظهر على ألسنة الحزبيّين الإسلاميين في

انتخابات المجالس النيابية والبلدية في بلدان عديدة من العالم الإسلاميّ، وهم يتحاورون مع الناس على أساس المفاهيم الديموقراطية، والأساليب الديموقراطية. والعلة، حقيقةً، ليست في حملة الثقافة الإسلامية، بقدر ما هي في الأجواء الثقافية المسيطرة في البلاد الإسلامية، حيث طرأ على أذهان المسلمين ضعف شديد في فهم الإسلام وأحكامه، وفي تطبيقها على المجتمع. وهكذا شاع الخطأ في فهم الشريعة، وفي تفسير المفاهيم والمعاني التي تنبثق عن الإسلام بما لا تحتمل نصوصه، وصارت أحكامه تؤوَّل بما يتفق مع الواقع، بدلاً من تغيير هذا الواقع بما يتوافق وأحكام الإسلام. فأخذوا بأحكام لا سند لها من الشرع، أو كان لها سند ضعيف، بحجة القاعدة الخاطئة التي وضعوها: «لا يُنكر تغيّر الأحكام بتغير الزمان». وكان من مقولاتهم: إن النظام الديموقراطيّ في الحكم، والنظام الرأسماليّ في الاقتصاد لا يناقضان أحكام الإسلام. وإن الديموقراطية من الإسلام. وإن الحريات العامة من الإسلام... وبذلك التبس عليهم ما يجوز لهم أخذه من العلوم والمعارف التي لا تخالف الإسلام، وما لا يجوز لهم أخذه في كل ما يتعلق بالعقيدة، وبالأحكام الشرعية على أساس أن القاعدة في ذلك تقوم على: الأخذ بما آتاه الرسول ﷺ من كتاب وسنة، وما دلّ عليهما الكتاب والسنة.

ما يجوز للمسلمين أخذه مما عند غيرهم وما لا يجوز أخذه

١ ـ إن جميع الأفعال التي تصدر من الإنسان، وجميع الأشياء التي تتعلق بها أفعال الإنسان، الأصلُ فيها، كما يدل عليه عموم آيات الأحكام، وجوبُ الرجوع إلى الشرع، ووجوبُ التقيد بأحكام الشرع، أي اتباع الرسول ﷺ والتقيد بأحكام رسالته. والأدلة على ذلك:

قول الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾(٤).

قال رسول الله ﷺ: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ**»(٥) أو «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردّ**»، رواهما البخاري ومسلم.

---

(١) سورة الحشر، الآية: ٧.
(٢) سورة النساء، الآية: ٦٥.
(٣) سورة الشورى، الآية: ١٠.
(٤) سورة النساء، الآية: ٥٩.
(٥) رواه البخاري صفحة ٢٠.

فالأصل إذن في الأفعال والأشياء وجوب اتباع الشرع والتقيد به. فلا يجوز لمسلم أن يقدم على فعل شيء، أو تركه إلا بعد أن يعرف حكم الله فيه: أهو واجب أو مندوب فيقدم على القيام به. أم هو حرام أو مكروه فيقدم على تركه. أم هو مباح فيكون مخيّراً فيه بين الفعل والترك.

هذا بالنسبة للأفعال.

أما بالنسبة للأشياء التي هي من متعلقات أفعال الإنسان، فإن الأصل فيها هو الإباحة، ما لم يرد دليل التحريم. فالنصوص الشرعية جاءت عامة وتشمل إباحة جميع الأشياء وذلك لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[١]، ومعنى التسخير هو إباحة كل ما في السماوات وما في الأرض للإنسان. وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُوا۟ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ﴾[٤].

(١) سورة لقمان، الآية: ٢٠.
(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٩.
(٣) سورة البقرة، الآية: ١٦٨.
(٤) سورة الملك، الآية: ١٥.

وعموم الآيات يدل على إباحة جميع الأشياء. فإذا حُرّم شيء فلا بد من نصٍّ مخصص لهذا العموم، كما في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾(١).

ومن هنا: كان الأصل في الأفعال التقيد.

وكان الأصل في الأشياء الإباحة.

٢ ـ الشريعة الإسلامية كاملة، حاوية لأحكام الوقائع الماضية كلها، والمشاكل الجارية جميعها، والحوادث التي يمكن أن تحدث بأكملها. فلكل شيء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل حكم في الشريعة، قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾(٢). وقال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾(٣).

فالشريعة الإسلامية لم تهمل شيئاً من أفعال العباد مهما كان. فهي إما أن تنصب دليلاً للفعل في القرآن والحديث،

(١) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٢) سورة النحل، الآية: ٨٩.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣.

وإما أن تضع أمارة في القرآن والحديث تدل على الفعل لعموم قوله تعالى: ﴿تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ وللنص الصريح ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾.

أ ـ ما يجوز أخذه:

إن جميع الأفكار المتعلقة بالعلوم والاختراعات والصناعات، وجميع الأشكال المدنية الناتجة عنها التي لا تتعلق بالعقيدة ولا بالأحكام الشرعية، إنما هي من الأشياء المباحة التي يستخدمها الإنسان في شؤون حياته. ودليل ذلك الآيات العامة الواردة في إباحة الانتفاع بجميع الأشياء الموجودة في السماوات، وفي الأرض.

وروى مسلم أن النبيّ ﷺ قال: «**إنما أنا بشر مثلكم، إذا أمرتكم بشيء من أمر دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من أمور دنياكم فإنما أنا بشر**».

ولما ورد في حديث تأبير النخل من قوله ﷺ: «**أنتم أعلم بأمر دنياكم**»[1].

ولإرساله ﷺ بعض الصحابة إلى جُرَش اليمن لتعلم صناعة السلاح.

وعلى ذلك فإنه يجوز أخذ جميع العلوم المتعلقة

(١) صحيح مسلم، باب الفضائل رقم: ١٤١.

بالطب والهندسة والرياضيات والفلك والفيزياء والكيمياء والزراعة والصناعة والاتصالات وعلوم البحار والجغرافيا وعلم الاقتصاد (الذي يبحث في الانتاج وتحسينه وإيجاد وسائله وتحسينها، لأنه علم عالميّ) فكلها يجوز أخذها ما دامت لا تخالف الشريعة. أما إذا خالفتها فقد امتنع أخذها من أي مصدر كان بل ويمكن اعتبار هذا الأخذ نوعاً من الحرام. ولذا فإن نظرية داروين مثلاً التي تقول: «إن أصل الإنسان قرد» لا يجوز أخذها لأنها تخالف الشريعة في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾[٣].

وكما يجوز أخذ الأفكار والعلوم كما أشرنا إليه فإنه يجوز أخذ منتجاتها، وأشكالها المدنية، فيجوز مثلاً: أخذ المصانع بجميع أنواعها وصناعاتها عسكرية كانت، أو غير عسكرية، من الرصاصة إلى الطائرة فالدبابة فالصاروخ، والقنابل الذرية والهيدروجينية والالكترونية والكيمياوية،

(١) سورة الرحمن، الآية: ١٤.
(٢) سورة السجدة، الآيتان: ٧ و٨.
(٣) سورة الروم، الآية: ٢٠.

والجرارات والشاحنات والقطارات والبواخر.. وآلات المختبرات، والآلات الطبية، والزراعية، والأثاث، والسلع الاستهلاكية..

إذن فيجوز أخذ كل شيء من ذلك إلاَّ ما حرَّم الشرع مثل مصانع الخمر ومنتوجاتها، والتماثيل وما شابه لوجود النص الشرعيّ على تحريمها..

ب ـ ما لا يجوز أخذه:

إن الأفكار المتعلقة بالعقيدة، والأحكام الشرعية، والأفكار المتعلقة بحضارة الإسلام، ووجهة النظر في الحياة، والأحكام التي تعالج مشاكل الإنسان.. إنَّ هذه لا يجوز أن تؤخذ إلا من الشريعة الإسلامية حصراً، أي مما جاء به الوحيُ في كتاب الله تعالى وسنة رسوله، وما أرشدنا إليه الكتاب والسنة. فلا يجوز أن تؤخذ إلاَّ من هذه المصادر حصراً دون أي مجال لمصادر غيرها ولا في حال من الأحوال.

وذلك:

ب ١ ـ أن الله سبحانه وتعالى أمرنا أن نأخذ كل ما آتانا به الرسول وأن ننتهي عن كل ما نهانا عنه، لقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ فـ«ما» في الآية من صيغ العموم. ومفهوم الآية أن لا نأخذ من غير ما آتانا به الرسول ﷺ.

ب ٢ ـ أن الله سبحانه وتعالى منع على المسلمين أخذ أي شيء من غير الشريعة الإسلامية حيث قال عز وجل: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾(١).

فمقارنة (ما) في قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ﴾ ﴿وَمَا نَهَىٰكُمْ﴾ مع قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ...﴾ تظهر جلياً وجوب حصر الأخذ بما جاء به الرسول ﷺ، وإن الأخذ من غيره ﷺ إثم يُعاقَب عليه فاعلُهُ وخاصة أنه سبحانه وتعالى كما حذَّر الذين يخالفون عن أمر رسول الله ﷺ فإنه ـ جلت عظمته ـ قد حذر رسوله نفسه من أن يفتنه الناس عن بعض ما أنزل إليه، حيث قال تعالى: ﴿وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾(٢).

وفوق ذلك فإن القرآن المجيد قد نهى الذين آمنوا أن يتحاكموا إلى غير ما أتى به الرسول ﷺ، وخاصة تحاكمهم إلى أهل الطاغوت، بقوله العزيز الحكيم:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟

(١) سورة النور، الآية: ٦٣.
(٢) سورة المائدة، الآية: ٤٩.

أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦۖ وَيُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمۡ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا﴾[١] أي يريدون أن يتحاكموا إلى من هو كثير الطغيان. . .

مناقضة الديموقراطية للإسلام

تناقض الديموقراطيةُ الإسلامَ مناقضة تامة في كل شيء، وخاصة بالمقومات الأساسية، وفقاً لما يلي:

أولاً ـ المصدر:

فالديموقراطية جاءت في مصدرها من الإنسان، ويُرجع فيها لإصدار الحكم على الأفعال والأشياء، بالحسن والقبح إلى العقل، فهي في الأصل من وضع الفلاسفة اليونان، ثم تابعهم الفلاسفة والمفكرون في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر الذين برزوا أثناء الصراع الرهيب بين الأباطرة والملوك في جانب، وبين الشعوب في جانب مواجه للتخلص من آفات ومآسي (الحكم الإلهيّ).

أما الإسلام فهو من الله تعالى أوحى به إلى جميع الأنبياء والمرسلين، وحمله في نهاية مطاف الرسالات السماوية إلى الأرض، محمد بن عبد الله، رسول الله ﷺ إلى جميع الناس بشيراً ونذيراً وسراجاً منيراً. وما جاء هذا

(١) سورة النساء، الآية: ٦٠.

الرسول بشيء من عنده، إنما كان كله وحياً منزَّلاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[١]. وقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾[٢].

ويرجع فيه لإصدار الأحكام إلى الشرع ـ الذي أنزله الله ـ وليس إلى العقل. قال تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[٤]. وقال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[٥].

ثانياً ـ العقيدة:

انبثقت الديموقراطية عن نظرية فصل الدين عن الحياة، وبالتالي فصل الدين عن الدولة، فكانت عقيدة الحل الوسط بين رجال الدين النصارى ـ وعلى رأسهم مركز الباباوية ـ الذين كانوا ينازعون الأباطرة والملوك على الحكم. ثم كانت النظريات الفلسفية والأفكار التي تدعو إلى التحرر من العبودية، وظلم الحكام وجورهم واستغلالهم لشعوبهم.

---

(١) سورة النجم، الآيتان: ٣ و٤.
(٢) سورة النحل، الآية: ٨٩.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ٥٧.
(٤) سورة الشورى، الآية: ١٠.
(٥) سورة النساء، الآية: ٥٩.

وهذه النظريات هي التي أقامت الثورات التي أطاحت بالحكم الاستبداديّ، ونزعت سلطة الحكام وسلطة الكنيسة عن الشعب على حد سواء.

وتعتبر الديموقراطية عقيدة الحل الوسط لأنها لم تنكر الدين نهائياً، بل أعطت للكنيسة دورها في مجال العبادات وبعض الأحوال الشخصية فقط، وألغت بالمقابل دور الدين في معترك الحياة، وتسيير شؤون الحكم والدولة. فكانت الديموقراطية هي القاعدة الفكرية لهذه العقيدة وعنها انبثقت جميع النظم في الغرب عندما حدَّدت اتجاهاتها الفكرية، ووجهة نظرها في الحياة على أساسها.

أما الإسلام فهو بذاته عقيدة، وهي عقيدة التوحيد، وعقيدة الإيمان بما أنزل الله تعالى من الأحكام الشرعية، ومن الأوامر والنواهي التي لا يجوز بدونها تسيير شؤون الحياة وشؤون الدولة، فيكون كل نظام منبثقاً عن هذه العقيدة، ولا يملك الإنسان أن يضع نظامه، وإنما عليه أن يسير وفق النظام الذي أنزله الله العليم الحكيم.

ثالثاً ـ الأساس في السيادة والسلطات:

في الديموقراطية السيادة للشعب، وهو مصدر السلطات، لأنه وحده يملك إرادته، أي الإرادة العامة

لجماهير الشعب، الذي يختار سلطاته لتحكم باسمه، وتشرع لمصلحته. وتتوزع هذه السلطات بين ثلاث: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وتقوم هذه السلطات على مبدإ الفصل فيما بينها في الوظائف والصلاحيات، وعلى مبدإ التعاون في تسيير الشؤون العامة.

وعلى هذا فإن تلك السلطات، وبحسب اختصاصاتها، يعود لها وضع الدساتير، وتشريع القوانين، وإصدار الأنظمة، كما يعود لها إلغاؤها، فيما يراه العقل من مصلحة. ولذلك وجدنا تحويلاً وتبديلاً في الأنظمة من ملكية إلى جمهورية، ومن جمهورية برلمانية إلى جمهورية رئاسية، وكذلك من ملكية إلى حكم جمهورية الحزب الواحد وعقيدته الشيوعية، أو إلى التحويلات التي جرت باسم الديموقراطية من أنظمة الحكم الليبراليّ إلى الاشتراكي، وشَرْعَنَة الأنظمة الاجتماعية التي تبيح الشذوذ، والزواج اللواطيّ أو السحاقيّ، وإباحة حرية المعتقد الدينيّ في الارتداد عن الدين إلى دين آخر، أو عن الإيمان بالله الواحد الأحد إلى الإلحاد والوثنية.

كما تملك السلطات المختصة صلاحية اتهام الحكام ومحاسبتهم وخلعهم، وتنصيب غيرهم..

أما في الإسلام فإن السيادة للشرع، والسلطان للأمة.

ـ فمن ناحية السيادة فهي للشرع وحده وليس للأمة، فالله ـ رب العباد ـ هو وحده المشرع، ولا تملك الأمة، ولو اجتمعت، أن تشرع حكماً واحداً مخالفاً للإنتظام العام. فلو أجمع المسلمون مثلاً على إباحة الربا لإنعاش الحالة الاقتصادية، أو أجمعوا على إباحة أماكن للقمار من أجل السياحة والاقتصاد، أو أجمعوا على إلغاء الملكية الفردية، أو على إلغاء فريضة الصيام (ليتمكنوا من زيادة الإنتاج)، أو أجمعوا على إباحة الحرية الاقتصادية من أجل أن ينمي الفرد ماله، بأية وسيلة ولو كانت عن طريق الحرام، أو أجمعوا على إباحة الحرية الشخصية ليتمتع الفرد في حياته كيفما يشاء من مثل شرب الخمر، واقتراف الزنى، أو أجمعوا على إباحة حرية العقيدة بحيث يرتد المسلم عن إسلامه إلى غيره... فإن هذا الإجماع لا قيمة له، ولا يساوي في الإسلام جناح بعوضة. وإذا أقدمت عليه فئة من المسلمين وجب أن تُقاتَل حتى ترجع عنه.

فما يملك المسلمون أن يعملوا عملاً يتناقض مع أحكام الإسلام، بل هم مقيدون في جميع أعمال حياتهم بأوامر الله ونواهيه. ولذلك كانت السيادة للشرع، وكان الله عز وجل هو المشرِّع، بدليل نصوص القرآن في آيات عديدة، وبدليل

الأحاديث القطعية التي تبين أن السيادة للشرع، وأن أعمالنا نحن البشر في هذه الحياة يجب أن تكون متوافقة ومتطابقة مع أوامر ربنا تعالى ونواهيه. قال الله عز وجل: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾[١]. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[٢]. وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾[٣]. وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٤].

ومن البداهة أنه إذا لم يكن الحكم لله فهو من البشر، وما لم تكن السيادة للشرع فهي للبشر أيضاً، وهذا ما يخالف منطوق الفطرة البشرية، ومنطوق الوجود البشريّ، لأن ما يشرعه الخالق غير ما يشرعه عباده..

- ومن ناحية السلطان فقد جعله الإسلام للأمة، فهي تختار الحاكم ليقوم بتنفيذ أوامر الله ونواهيه، إذ يقع على عاتقه تنفيذ الأحكام الشرعية، والأنظمة التي تتوافق مع الكتاب والسنة.

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٥٧.
(٢) سورة المائدة، الآية: ٥٠.
(٣) سورة النساء، الآية: ٦٥.
(٤) سورة النور، الآية: ٦٣.

واختيار الحاكم هو أمرمن الله سبحانه وتعالى كما دلَّ عليه كتابه الكريم، وكما طبقه رسوله الأمين في البيعة التي حصلت عدة مرات في حياته، قال رسول الله ﷺ: «**من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**»[١] وعن عبادة بن الصامت أنه قال: «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في المنشط والمكره»، وأحاديث كثيرة تبين أن الأمة هي صاحبة السلطان في تنصيب الحاكم عن طريق البيعة على كتاب الله وسنة رسوله.

ولا يجوز الخروج على الحاكم إلا إذا أظهر الكفر البوَاح، كما ورد في قول رسول الله ﷺ: «**من رأى سلطاناً جائراً، مستحلاً لحرم الله، عاملاً في عباد الله بالإثم والعدوان، ولم يغيِّر عليه بقول ولا بفعل، كان على الله أن يدخله مدخله**»[٢]. وكما ورد في حديث عبادة بن الصامت في البيعة أيضاً أنه قال: «.. فبايعناه، فقال: فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأَثَرَةٍ علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله إلاَّ أن تروا كفراً بَواحاً عندكم من الله فيه برهان».

---

(١) كنز العمال رقم ١٤٨٦٣.

(٢) كشف الخفاء الجزء الثاني رقم ٢٣٣.

والذي يملك عزل الخليفة إنما هو محكمة المظالم، وذلك عند حدوث أي أمر من الأمور وفيه مظلمة من المظالم يقتضي إزالتها. ولكن هذه المظلمة تحتاج إلى القاضي لإثباتها. وبما أن محكمة المظالم في الدولة الإسلامية هي التي تحكم بإزالة المظالم فإن إثباتها لأية مظلمة أقرها القاضي، تؤدي إلى عزله.

حكم الأكثرية

بما أن الديموقراطية تعني حكم الأكثرية: في اختيار أعضاء المجالس، وفي التشريع، وفي اختيار الحاكم، وفي اتخاذ المقررات على مختلف المستويات.. لذا كانت الأكثرية ملزمة في النظام الديموقراطيّ للجميع من حكام وغير حكام، لأن رأي الأكثرية هو المعبر عن إرادة الشعب، وما على الأقلية إلا أن تخضع وتنصاع لرأي الأكثرية.

أما في الإسلام فالأمر مختلف تماماً، ففي حالات يجوز الأخذ برأي الأكثرية، وفي حالات أخرى يجوز الأخذ برأي الأقلية لأنه الرأي الصواب. ولمعرفة متى يؤخذ برأي الأكثرية بقطع النظر عن كونه صواباً أو خطأ، أو متى يجب الأخذ بالرأي الصواب دون النظر إلى كونه رأي الأكثرية أو الأقلية، فلا بد من معرفة واقع الآراء في العالم، حتى يمكن

فيما بعد تطبيق الأدلة على واقع الرأي تطبيقاً تشريعياً. وعلى هذا فالآراء في العالم لا تخرج عن أربعةٍ لا خامسَ لها وهي:

١ ـ أن يكون الرأي حكماً شرعياً، أي رأياً تشريعياً.

٢ ـ أن يكون تعريفاً لأمر من الأمور كأن يكون تعريفاً للحكم الشرعيّ، أو تعريفاً لواقع كتعريف العقل أو تعريف المجتمع.

٣ ـ أن يكون رأياً يدل على فكر في موضوع، أو على فكر في أمر فنيّ يدركه ذوو الاختصاص.

٤ ـ أن يكون رأياً يرشد إلى عمل من الأعمال للقيام به.

وفي تطبيق هذه الآراء على المفاهيم الإسلامية نجد ما يلي:

١ ـ من حيث التشريع فإن الأمر فيه لا يتوقف على رأي الأكثرية أو الأقلية، وإنما يتوقف على النصوص الشرعية، التي هي من الله ـ سبحانه وتعالى ـ وليس من الأمة، وترجَّح فيه قوة الدليل فقط.

وصاحب الصلاحية في تبني الأحكام التي تلزم لرعاية شؤون الناس، وتسيير الحكم إنما هو الخليفة وحده، فيأخذ الأحكام من النصوص الشرعية في كتاب الله وسنة رسوله بناءً على الدليل الأقوى باجتهاد صحيح. وليس من الواجب على

الخليفة أن يرجع لمجلس الأمة ـ أو للأكثرية ـ كي يأخذ الرأيَ فيما يريد تشريعه من أحكام، وإن كان يجوز له ذلك كما كان يفعل الخلفاء الراشدون عندما كانوا يرجعون إلى الصحابة لأخذ رأيهم عندما يريدون تبني حكم من الأحكام. وإذا رجع الخليفة إلى مجلس الأمة ـ أو إلى الأكثرية ـ كي يأخذ الرأي في الأحكام التي يريد أن يتبناها، فإن رأي المجلس ـ أو رأي الأكثرية ـ لا يكون ملزماً له. فالرسول ﷺ لم يرضخ لرأي الذين اعترضوا على عقد صلح الحديبية ـ وكانوا كثرة ـ ورفض رأيهم، ومضى في إتمام العقد، وقال لهم: «**إني عبد الله ورسوله ولن أخالف أمره ولن يضيّعني**».

والصحابة الكرام قد أجمعوا على أن للإمام أن يتبنَّى أحكاماً معينة مستنبطة من كتاب الله وسنة رسوله، ويأمر بالعمل بها، وعلى المسلمين طاعته، وعدم العمل بآرائهم الخاصة بشأنها. ومن ذلك استنطبت القواعد المشهورة:

«أمر الإمام يرفع الخلاف».

«أمر الإمام نافذ ظاهراً وباطناً».

«للسلطان أن يحدث من الأقضية بقدر ما يَحدُث من مشكلات».

وأما طاعة المسلمين للإمام فهي أمر من الله تعالى،

لقوله العزيز: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[١]. وأولوا الأمر: هم الحكام.

٢ ـ ومن حيث تعريف أمرٍ من الأمور، فإن التعريف إذا كان جامعاً مانعاً، أي محيطاً بكل شيء، بحيث لا يستطيع أحد أن يزيد عليه شيئاً أو أن ينقص منه شيئاً، فهذا هو الذي يجب أن يؤخذ من أية جهة أتى، لأنه وصف للواقع.

٣ ـ ومن حيث الرأي الذي يدل على فكرٍ في موضوع فإنه يرجَّح فيه جانب الصواب، مثل مسألة النهضة: أتكون بالرقيّ الفكريّ أو الاقتصاديّ؟ أو مثل اتخاذ قرار في موقف معين، فينظر فيه إلى الوضع الداخليّ والوضع الدوليّ وما إذا كانا مؤاتيين لاتخاذ هذا القرار وما يتطلبه من عمل سياسيّ أو عسكريّ، أو كليهما معاً.. ففي هذه الحالات يرجع إلى الرأي الصواب، لأنه مهما كان نوعه فإنه يدخل تحت قول رسول الله ﷺ: «**بل هو الرأي والحرب والمكيدة**».. وذلك عندما سأله الحباب بن المنذر حول نزول المسلمين عند أدنى ماء بدر: «يا

(١) سورة النساء، الآية: ٥٩.

رسول الله، أرأيت هذا المنزل، أمنزلاً أنزلكموه الله، فليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه، أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟» فكان جوابه ﷺ: «**بل هو الرأي والحرب والمكيدة**». ومثله الرأي الفنِّي، فإنه يرجع فيه إلى الصواب. فالرأي الذي أبداه الحباب بن المنذر في انتقال المسلمين إلى منزلٍ آخر كان رأياً صواباً لأنه ناتج عن معرفة الحباب وخبرته بالمواقع في بدر، أي كان رأياً فنياً.

٤ ـ إن الرأي الذي يرشد إلى القيام بعمل من الأعمال يُرَجَّحُ فيه رأي الأكثرية، لأن الرسول ﷺ نزل وكبارُ الصحابة عند رأي الأكثرية في الخروج من المدينة يوم أحد، مع أنه ﷺ كان يرى خطأً في رأي الداعين إلى هذا الخروج، وهم الأكثرية.

وعلى ذلك فإن الانتخاب (كانتخاب رئيس أو عزل والٍ) أو إقرار مشروع، أو العزم على عمل معين، فإنه يرجَّح فيه رأي الأكثرية، ويكون ملزماً للحاكم، أي للخليفة، بصرف النظر عن كونه خطأ أو صواباً. وخلاصة القول: إن الرأي الذي يرجَّح فيه جانب الأكثرية هو الرأي الذي يبحث في العمل من أجل القيام به، وهو محصور في هذا النوع وحده دون غيره من أنواع الآراء الثلاثة الأخرى.

الحريـات العامـة[١]

وهذه الحريات أبرزنا مساوئها في النظام الديموقراطيّ عندما بحثنا في قالب الديموقراطية، ونبرز هنا، باختصار، مناقضتها لأحكام الإسلام بصورة تامة، وذلك:

١ ـ إن حرية التملك ـ وهي الحرية التي أنتجت النظام الاقتصاديّ الحر ـ إنما تعني أن يتملك الإنسان المال ابتداءً، أكان ينمّيه بأية وسيلة، وبأية كيفيّة، سواء باستغلال ثروات الآخرين، أم بالاحتكار والمضاربة، أم بالربا والتدليس والغش والخداع والغبن الفاحش، أم بالقمار والزنى وصناعة الخمر والمتاجرة بها، أم بالرشوة ونفع الحكام وإقامة قوى الضغط إلخ. . . .

إنَّ الإسلام يحارب كل ذلك: فهو يحرم استغلال الفرد مثلما يحرم استغلال الشعوب وسلب ثرواتها، كما يحرم الربا سواء أكان بفوائد بسيطة أم بفوائد مركبة.

---

(١) وهناك فرق كبير بين حرية العمل وإباحة العمل، فإباحة العمل هو حكم شرعيّ يسبقه الفرض والحرام والمندوب والمكروه، أما الحرية التي يطالب بها الغرب فهي الحرية المطلقة، فباستطاعة المرأة السباحة على شواطىء البحار والاختلاط بالأجانب وغيرهم، وهذه حرية مطلقة، فاختلط الأمر عند المسلمين فلم يفرقوا بين إباحة العمل وحرية العمل.

وقد حدد الإسلام أسباب تملك المال، ووسائل تنميته، وكيفية التصرف فيه، وقيَّده في ذلك بما شرع له من أحكام، ومنها تحريم تنمية المال بالسلب أو السرقة أو الرشوة، وتحريم القمار والزنى، وتحريم التدليس والغش والغبن الفاحش، وتحريم صناعة الخمر وبيعها إلخ...

٢ ـ إن الحرية الشخصية إنما تقوم على أن من حق الإنسان أن يتصرف في سلوكه الشخصيّ، وفي حياته الشخصية بما يروق له من غير أن تملك الدولة أو غيرها حق الحؤول بينه وبين القيام بما يريد. ولذلك عندما طالب الناس مثلاً في بعض بلدان الغرب بسن قانون زواج الرجل بالرجل، أو المرأة بالمرأة استجابت الدولة وأصدرت القوانين اللازمة لذلك. فالحرية الشخصية تعني، إذاً، أن يتصرف الفرد كما يشاء، وفقاً لنظرته إلى المثل العليا، باعتبارها القيم التي يختارها الإنسان لنفسه. والمثل الأعلى الذي ينشده الفرد في الغرب هو تحقيق السعادة ووسيلتها الرئيسية الأخذ بأكبر نصيب من المتع الجسدية، بل هي السعادة التي تولي الفرد كامل الحرية في التصرف من أجل الحصول عليها.

أما في الإسلام فالحرية الشخصية مقيدة بأوامر الله

تعالى ونواهيه، فكل ما يقوم به الإنسان من فعل أو تصرف محكوم بقاعدة الحلال والحرام، فإن كان حلالاً أقدم عليه، وإن كان حراماً امتنع عنه، وإلا عوقب عقوبة وفقاً لأحكام الحدود.

ثم إن الإسلام أمر بالتخلق بالأخلاق الفاضلة، التي تصون كرامة الإنسان، وتحفظ المجتمع بالطهر والعفاف، والخوف من الله، وطلب رضوانه، والقاعدة العامة في ذلك قوله تعالى لرسوله الكريم: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[١].

٣ ـ إن حرية الرأي إنما تعني أن الفرد يملك أن يحملَ أي فكر، وأن يبديَ أي رأي، وأن يدعوَ إلى أي فكر أو رأي، وله أن يعبر عن ذلك بشتى الوسائل والأساليب، دون أن يكون للسلطات العامة أي حق في منعه من ذلك ما دام أنه لا يتعدى على حرية الآخرين. والفرد بمقتضى هذه الحرية يشارك في تقرير الحياة العامة من خلال وضع الخطط، وسن القوانين، وتعيين الحكام الذين يتولون السلطات العامة لإدارة شؤون المجتمع. وقد انبثق عن حرية الرأي ما يعرف برأي الأكثرية، أي أن ما تقرره الأكثرية هو الذي يُعمل به، سواء أكان

(١) سورة القلم، الآية: ٤.

قرارها خطأ أو صواباً، وهذا ما يعطي للديموقراطية مفهومها الشامل في بناء الحياة في الغرب على الأسس الديموقراطية وما ينبثق عنها من نظريات وأفكار وأنظمة وغير ذلك مما تقرره الأكثرية.

أما في الإسلام فالأمر مختلف. إنَّ المسلم مقيد في جميع أقواله وأفعاله بما جاءت به النصوص الشرعية التي أنزلها العليم الحكيم. ولذلك كان من حق المسلم أن يحملَ أي رأي، وأن يدليَ بأي رأي، وأن يدعوَ إلى أي رأي إذا جاءت الأدلة الشرعية بجوازه لأنها هي الحق، وإلا امتنع عليه ذلك في حال عدم الجواز، وإن فعل عوقب.

بل وقد أوجب الإسلام قول الحق، دون أي تردد أو خوف، وفي أي وقت، وفي كل مكان يقتضي الجهر فيه بالحق، وذلك لحديث عبادة بن الصامت في البيعة: «...وأن نقول بالحق حيثما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم».

٤ ـ إن حرية الاعتقاد إنما تعني أن يعتنق الإنسان الدين الذي يراه وأن يتخذ العقيدة الدينية التي يراها، فيعبد الله تعالى أو تكون له عبادة أخرى، كما له أن يترك دينه إلى دين آخر أو إلى الوثنية، ودون أن يكون للدولة أو

غيرها حق منعه من ذلك. فالأمر سيان تجاه الدولة، أو تجاه المجتمع، لأنه لا علاقة لهما بمعتقدات الأفراد، بينما الإسلام يحرِّم على المسلم أن يتركَ عقيدته ويرتدَّ إلى دين آخر. ومن ارتدّ عن الإسلام يستتاب، فإن رجع كان به، وإن لم يرجع يُقتَل ويصادر ماله، ويفرَّق بينه وبين زوجته، قال رسول الله ﷺ: «**من بدَّل دينه فاقتلوه**»[١].

وإذا كان المرتدون جماعة، وأصروا على ارتدادهم فإنهم يقاتلون حتى يرجعوا. كما حصل في أيام أبي بكر رضي الله عنه، إذ قاتل الذين ارتدوا حتى أنهى فتنة الردة، وأعاد الأمور إلى نصابها.

وخلاصة القول: إن الحضارة الغربية التي يريدون عولمتها بحيث تصبح حضارة أمم الأرض من مسلمين وغير مسلمين لا تناسب البشرية أبداً، لأنها تفسد قيمها ومثلها الرفيعة. ومن الجهل والتضليل أن يقال للمسلمين، أو أن يعتبر بعض المسلمين أن الديموقراطية من الإسلام، لأنها هي الشورى بعينها، وأنها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنها محاسبة الحكام. فهذه الأمور هي في الإسلام أحكام

(١) صحيح البخاري، باب الجهاد رقم ١٤٩.

شرعية، شرَّعها الله سبحانه وتعالى وألزم عباده العمل بها. وهي تختلف في مضامينها ومفاهيمها في الإسلام عما هي عليه في الديموقراطية، فلا يغش المسلم نفسه عندما يحاول مقارنة الأحكام الشرعية في الإسلام بالأفكار الديموقراطية..

لذلك يحرم على المسلمين اعتناق الديموقراطية، أو الدعوة إليها، أو إقامة أحزاب على أساسها، أو اتخاذها وجهة نظر في الحياة، أو تطبيقها بجعلها أساساً للدساتير والقوانين، أو مصدراً للدساتير والقوانين، أو جعلها أساساً للتعليم أو لغايته. بل يجب على المسلمين أن ينبذوها من حياتهم لأنها لا تمت إلى إسلامهم بأية صلة.

الانتخابات

هل الديموقراطية مطلبكم أم تقصدون سواها؟

نقول للذين يتحدثون عن الديموقراطية ويطالبون بها، أولاً: إن الديموقراطية هي فصل الدين عن الدولة، أو بعبارةٍ أخرى هي إبعاد الدين عن شؤون الحياة، والإسلام هو دين الحياة ودين الممات، فلا يمكن فصل الإسلام عن شؤون الحياة.. وثانياً: إن الداعين للإسلام، والعاملين به ـ طبعاً ـ لا يقصدون الديموقراطية بذاتها، بل هم يتوهمون أن فيها شيئاً لا يتعارض مع دينهم فيقصدونه بذاته.

وإننا نقول لمن يطالبون بالديموقراطية أو لمن يظنونها لا تتعارض ودينهم، نقول للجميع بصدقٍ وأمانة: اطلبوا ما تقصدونه وسمّوه باسمه، ولا تقولوا إذا سئلتم عن أمر: لم نقصد هذا، وإنما قصدنا ذاك... بينما تكونون في الواقع تدعون وتروِّجون لمفهوم يخالف عقيدتكم، كما هو الحال في دعوتكم وترويجكم للديموقراطية ـ ربما عن غير قَصْد ـ ولكنها مخالفة واضحة لما تعتنقونه، في الانتخابات المحلية أَكْثَرْتُم من ذكر الانتخابات الديموقراطية ومن ديموقراطية الانتخابات، وأنتم تقصدون حرية الاختيار. وإنه واجبٌ على جميع الناس أن يعلموا أن فكرة الانتخابات ليست جزءاً من أنظمة الحكم الديموقراطيّ، ولا من الحكم الإسلاميّ، لأنها ليست من صميم المبادىء والأديان، ولا هي متعلقة بالحضارات والدعوات، بل هي أسلوب يُسْتَخْدَم لتحقيق أهداف المبادىء أو الأديان، أو الحضارات أو الدعوات. كما أن الانتخابات هي من الأساليب المستخدمة لاختيار شخص أو هيئة أو دولة، أو دُوَل يمثلون مَن اختارهم للقيام بأعمال تتعلق بالحكم أو الإدارة. وفكرة الانتخابات ـ أي الاختيار ـ أو فكرة التعيين وُجِدَتا كأسلوب طبيعيّ مع وجود الإنسان، وليس لأحد شرف السَّبْق في التوصُّل لأيّ منهما.

والثابت أن الحضارات المتعاقبة منذ فجر التاريخ عرفت

الأسلوبين، واستخدمتهما في تطبيق أفكارها وأحكامها مع شيء من الفروقات في كيفية التطبيق كي تتماشى مع أفكار وأهداف تلك الحضارات. فمثلاً طغى على اليونانيين القدامَى الأخذ بفكرة الانتخابات كأسلوب يوصل إلى تطبيق أفكارهم، والمسلمون بدورهم أخذوا بفكرة الانتخابات كأسلوب يوصل إلى تطبيق الكتاب والسنة في حالة اختيار الخليفة مثلاً، والشيوعيون استخدموا الانتخابات كأسلوب مُوصِل إلى تطبيق القيادة الجماعيّة، بينما استخدمها الغربيون للوصول إلى الديموقراطية بالمعنى المتعارَف عليه اليوم.

ولذا فإن الانتخابات ليست حكراً على أحد، بل هي أسلوب استعمله الإنسان في جميع مراحل حياته، للتدليل على حرية الاختيار، التي هي أصلاً من الفطرة التي فطر الله الناس عليها. وعلى هذا الاختيار في الدنيا يتوقف مصير الإنسان في الآخرة.

الفصل الرابع

الوَسَـطِيَّة
أو الحلـول الوسـط

المسـاواة.. بين ملابساتها وواقعها

دعاة المساواة بين المرأة والرجل
في عصرنا الحاضـر

قضية المساواة في مفهومها الغربي
مغايـرة للواقـع

الرجـل والمـرأة.. أيـن يلتقيـان
وأيـن يفترقـان

٤

الوسطية
(أو: الحلول الوسط)

الوسطية هي من المصطلحات التي وفدت إلينا من الغرب، والتي لم يَسْبق أن عُرِفَتْ كمفهوم عند المسلمين. وقد تَحَدَّرَتْ من المبدأ الرأسماليّ الذي بني في الأساس على الحلّ الوسط، وهو الحل الذي اخْتِيرَ بعد الصراع الدمويّ الذي حصل بين الملوك وساندهم فيه رجال الإكليروس الذين كانوا يعتبرون النصرانية ديانة كفيلة بمعالجة شؤون الحياة جميعاً، وبين الفلاسفة والمفكرين الذين رفضوا وجهة النظر هذه وردوا أسباب الذل والتخلف إلى اعتماد الديانة النصرانية مَرْجعاً لتنظيم شؤون الحياة، ورأَوْا أن العقل وحده هو الذي يعوَّل عليه لوضع نظام صالح، وهو القادر على دفع الحياة باتجاه التطور.

وكان احتدام الصراع بين الفريقين طويلاً ومريراً، إلى أن تَمَّ الوصول إلى ما سُمِّيَ بالحل الوسط، ولكنه في الحقيقة انتصار لوجهة نظر الفلاسفة والمفكرين، إذ أدى إلى الأخذ

بفكرة فصل الدين عن الحياة، فأصبحت هذه الفكرة عقيدةً لمبدإ يُطَبَّق عملياً في المجتمع، ويجري تنظيم شؤونه على أساسه، مقابل الاعتراف بالدين كعلاقة بين الإنسان (الفرد) والخالق. وبهذا يكون الفلاسفة والمفكرون قد نجحوا في إقصاء الدين عن التدخل في شؤون الحياة، وترك الأمر للناس لتنظيم أوضاعهم وأحوالهم بعيداً عن سلطة الكنيسة والملوك.

وكان من الطبيعيّ أن يأخذ هذا الحل الوسط، الذي تطور إلى عقيدة، طريقه إلى التطبيق على المستويين التشريعيّ والسلوكيّ عند أصحاب المبدإ الرأسماليّ، وعلى مجمل القضايا الأخرى، ولا سيما القضايا السياسية.

ويُرَى بشكل واضح كيف تَعْمَدُ الدول الغربية التي تقول بالحل الوسط إلى ممارسة طريقتها على ضوء هذا المبدإ في كل المسائل والمشكلات الدولية، مثل قضية فلسطين، إذ في العام ١٩٤٧م طرحت الدول الغربية الرأسمالية مشروع تقسيم فلسطين إلى كيانين، أحدهما للعرب، وآخر للصهاينة اليهود، مع أن فلسطين هي في الأساس من بلاد المسلمين، وغالبية سكانها مسلمون فلسطينيون، وهم أصحاب الأرض. ولكنَّ الدول الغربية باتجاهاتها المغرضة فرضت حالة سياسية تتوافق مع نظرتها إلى العالم الإسلاميّ، وبهَوَسِها المبدئيّ بإيجاد حلول وسط، ضَربت بحق أصحاب البلاد الشرعيين عُرْضَ

الحائط، فَسَلَبَتْ ممَّن له كل الحق لتعطي مَن ليس له حق، وفرضت حلاً لإنهاء ما سُمّي بمشكلة فلسطين، هي في الأساس من تدبيرهم. وما ينطبق على فلسطين في هذا السياق، ينطبق على كثير من القضايا الدولية، ولا سيّما تلك التي يكون للمسلمين وجود فيها، مثل قضية كشمير، وقبرص، والبوسنة وغيرها، إذ يعمد الغربيون إلى جعلها مشكلات، ليبرروا تدخلهم وفرض حلولهم المسمّاة بالحلول الوسط.

ومن هنا نجد أن منهجية الغرب في إيجاد حلول للمشاكل الدولية تنطلق من معيارين: المصلحة وما تجلبه من منافع سياسية واقتصادية، ووسطية الحلول وما ينتج عنها من ظلم لفريق لصالح فريق آخر. ومن هنا نكتشف أيضاً ضحالة العدالة في المبدإ السياسيّ لدى الغربيين، حين يضعون الحق في كفةٍ مُساوِيةٍ للباطل، فيجعلون مغتصِبَ الشيء والمستوليَ عليه بالقوة هو وصاحبه الأصيل سواءً بِسَواءٍ، فينبرون لطرح فكرة الحل الوسط لإنهاء أيّ مشكلة. وهذا يقودنا إلى اعتبار تلك المنهجية في إيجاد الحلول منهجية استنسابيّة، وهي من حيث الممارسة خطة قائمة على المُراوغَة لتطويع الفريق الأضعف في طَرَفَي المشكلة ومساومته لكي يتخلى عن قسم من حقوقه. وهذا يتناقض تناقضاً تاماً مع وجهة نظر الإسلام.

غير أن تيار الوسطية هذا تسلل إلى أذهان البعض من المسلمين، فقبلوا مفهومه، وأرادوا أن يثبتوا موافقة الإسلام عليه، ظناً منهم أنهم يقدمون برهاناً جديداً على مرونة هذا الدين وقدرته على احتواء مستجدات الحياة ومتغيراتها، فأخذوا بتفسير بعض الآيات الكريمة من كتاب الله لإثبات وجهة نظرهم وما ذهبوا إليه، وقالوا: إن فكرة الوسطية أو الحل الوسط فكرة موجودة في الإسلام، بل إنه قائم عليها، فالإسلام وسط بين الروحية والمادية، وبين الفردية والجماعية، وبين الواقعية والمثالية، وبين الثبات والتغير، وهو كما لا يجنح إلى غُلُوّ لا يجنح إلى تقصير، فلا إفراط فيه ولا تفريط. وردَّدوا القول: «إن خيرَ الأمور الوسط» حتى أصبح مثلاً يقاس عليه عندهم.

واندفعوا في هذا الاتجاه فعرضوا الأشياء في تَكَلُّف، بغيةَ تأييد فكرة الوسطية وإقامة البراهين على صحتها، فقالوا: إن لكل شيء طرفين ووسطاً، والوسط هو منطقة الأمان، أما الأطراف فمعرضة للخطر والفساد، وإن الوسط مركز القوة، وإنه منطقة التعادل والتوازن لكل قطبين، وإنه ما دام للوسط (والوَسَطِيّة) كلُّ هذه المزايا فلا عَجَبَ أن تتجلَّى الوسَطيّة في كل جوانب الإسلام، فالإسلام وَسَطٌ في الاعتقاد، ووسَط في التشريع والأخلاق.

ثم أوْغَلُوا أكثر فاعتمدوا القياس العقليّ، إذ قاسُوا أحكامَ الإسلام على واقِع الإشياء، فأخضعوا بعض النصوص الشرعية للبحث وأسقطوا فهمهم الجديد عليها، وهو ما لا يتفق بحال مع منهج الإسلام. وبدلاً من أن يجعلوا الواقع موضع البحث وإسقاط النصوص عليه، عكسوا المنهج فأسقطوا فهمهم الجديد للواقع على النصوص، وذلك بغية تبرير دعوتهم إلى فكرة الوسطية وتبنّيهم لها، فقالوا في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[1] وقالوا: إن وسَطِيَّة الأمة إنما هي مُسْتَمَدَّة من وسطية منهجها ونظامها، فليس فيها غلو اليهود، ولا تَسَاهُلُ النصارى. وقالوا: إن كلمة (وسط) تعني العدل ـ وإن العدل، على حد زَعْمهم ـ توسط بين طرفين متنازعين، فجعلوا العدل بمعنى الصلح، ليخدموا فكرة الوسطية. ذلك كله نوع من التبنّي المصطنع لاصطلاح غريب عن الإسلام، وقولبته في قالبٍ ظاهره إسلاميّ، بينما باطنه طمس مفاهيم الإسلام.. ولذلك فإن المعنى الصحيح للآية

(١) سورة البقرة، الآية: ١٤٣. (جاء في تفسير هذه الآية في القرآن العظيم، لابن كثير: يقول تعالى: «إنما حولناكم إلى قبلة إبراهم ـ عليه السلام ـ واخترناها لكم، لنجعلكم خيار الأمم، لتكونوا يوم القيامة شهداء على الأمم، لأن الجميع معترفون لكم بالفضل.» (جزء ١، صفحة ٢٣٧، طبعة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م، دار ابن كثير).

هو أن الأمة الإسلامية أمةُ عَدْل، والعدالة من شروط الشاهد في الإسلام، وهذه الأمة ستكون شاهدَ عدلٍ على الأمم الأخرى على أنها بلَّغتْهم الإسلام. والآية وإن جاءت بصيغة الإخبار، فهي طلب من الله للأمة الإسلامية أن تبلِّغ الإسلام لغيرها من الأمم، وإن لم تفعلّ أَثِمَتْ، فهي أُمَّةٌ حجة على الأمم الأخرى، كما أن الرسول ﷺ حجةٌ عليها ﴿لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾[1] في تبليغه الإسلام لكم، وطلبه منكم أن تبلغوا غيركم «**أَلا فليبلّغ الشاهِدُ الغائب**» كما قال رسول الهدى والحق في حجة الوداع.

كذلك استدلّوا بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾[2] فجعلوا للإنفاق طرَفين: الإسراف والتقتير، وجعلوا له وسَطاً وهو القوام. وهذا في رأيهم دليل على الوسطية في الإنفاق، وتناسَوْا أن معنى الآية أن هناك ثلاثة أنواع من الإنفاق: الإسراف، والتقتير، والقَوام. فالإسراف هو الإنفاق في الحرام، قَلَّ ذلك أو كثُر، سواء أنفق شخص درهماً في شراء الخمر أو في لعب القمار أو في الرشوة فإنه إسراف، لأنه من

(١) سورة الحج، الآية: ٧٨.

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٦٧.

الحرام الذي يتعدى به حدود الله. قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا﴾[٢]. وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾[٣] وأما التقتير فيكون على من تجب نفقته من الأهل، أو امتنع عن الزكاة. والقوام هو الإنفاق حسب أحكام الشرع كثيراً كان أم قليلاً لأن الله تعالى قال: ﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾. وأين الوسطية الإسلامية والحل الوسط في قول رسول الله ﷺ لعمه أبي طالب، عندما عرض عليه قومُه المنصِب والمال والشرف لينكر الإسلام مقابل ذلك: «**والله يا عم، لو وضعوا الشمسَ في يميني، والقمرَ في يساري على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك فيه، ما تركْتُه**»، وفي قوله لقبيلة بني عامر بن صعصعة، عندما طلبوا منه أن يكون لهم الحكم من بعده مقابل أن ينصروه: «**الأمر لله، يضعه حيث يشاء**».

إذن، فكيف يمكن القول بأن الوسَطيّة بمفهومها الملتوي هي من الإسلام؟ بل إن القول الفَصْلَ فيها إنها فكرة غريبة عن هذا الدين الذي لا يعرف الحلول الوسط في القضايا

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٤.

(٣) سورة غافر، الآية ٤٣.

المحقة، وليس في منهجه منطقة وسطى يمتزج فيها ما هو حق وما هو ليس بحق، كما يريد الغربيون، والمتغرّبون الذين ما فتئوا يعملون على أن يُلصقوا بالإسلام ما ليس منه، بغَرَض تمرير مفاهيم دخيلة، من طريق الإيهام بأن لها أساساً في النصوص، والنصوص منها براء. وهم يفعلون ما يفعلون تارةً باسم الاعتدال والموافقة والتسامح، وطوراً باسم مماشاة العصر واستيعاب مُسْتَجَدّاتِه. ووراء ذلك قَصْدٌ واضح، هو إلحاقنا بثقافة العَصْر، بصدّنا عن التمسّك بالثوابت الإسلامية وبحدود الإسلام وأحكامه الفاصلة، وهي لا تقبل الزيغ والتحريف.

المســـاواة
بين ملابساتها وواقعها

إن مسألة المساواة وجعلها في المُطْلَق، كتعبير عن العدل، من المسائل التي تشغل حيّزاً هامّاً في التكوُّن الفكريّ، وتنبىء عن اقتناع بأن جميع الناس مُتَسَاوُونَ كحالَةٍ إنسانيةٍ عامّةٍ تحمل صفة الثبات وغير محكومة بالتغيُّر، سواءٌ أكان ذلك في المجتمعات التي تتلمَّس طريقها نحو النهوض، أم تلك التي بلغت مستوياتٍ متقدمةً في صعودها المادّي. ويجهد مَن يناقشونها من مفكّرينا الإسلاميين وغير

الإسلاميين، كلٌّ من وجهة نظره، في التدليل على صحة مفهومه لها وتعبيره عنها.

وهي، في الحقيقة، تندرج في سلسلةٍ من الملابسات التي تحتاج إلى بيانٍ من منظور إسلاميّ يحلّل جوانبها وأبعادها في عمق، آخذاً بالاعتبار ما تغشّاها من فهمٍ مُغَايِرٍ لواقعها، وما تراكم عليها من تفسيراتٍ ليست من نسيجها. وهي من المسائل التي تنبني عليها أفكارٌ تتعلق بالسلوك العام على مستوى الجماعات بإفرازاتها السياسية والاقتصادية وتطلعاتها إلى بناء المستقبل، وبسلوك الفرد في تعاطيه مع شؤون الحياة على أساس فهم حقيقتها فهماً يمكّنه من تصويب مسيرته وبما يجعله حقيقاً بِحَمْلِ فكرٍ صحيح.

لأجل هذا، وبهَدَفِ الوصول إلى نقطةٍ تلتقي فيها نتائج الجدَل الفكريّ في هذه المسألة، بما يتيح إيجاد شواهدَ على وجهات النظر المختلفة، ينبغي أن يبادرَ الذهنُ إلى إلغاء التفسيرات المسبَقَة وعدم اعتبارها من المسلَّمات، والخروجِ من نَفَق الذاكرة المُلَقَّنة التي ملأها التكرارُ الإعلاميُّ بمقولات المروّجين الذين أَتْقَنُوا لغةَ إعطاء المسائل صفةَ المطلق.

من الحقائق الثابتة، أن الناس خُلِقُوا على تَفاوُتٍ

واختلافٍ في القدرات والطاقات، وفي الصِّفاتِ الجِبِلِّيَّة؛ فثمَّةَ مَن هم أقوياء البُنْيَة قادرون على حَمْلَ أَثْقَل الأحْمال، غير أنهم في جانبٍ آخرَ قد يكونونَ ضعفاءَ في تحمّل المهامّ لا يَقْدِرون على إنفاذِ أمرٍ ذي شأن. وقد يَتَيَسَّرُ لأحدهم أو بعضهم الجَمْعُ بين قوة البُنْية والقدرة على حَمْل المسؤولية ولكنْ يحتاج إلى مَنْ يُخطِّط له أو يُرْشده إلى اتخاذ المبادرات والقرارت. وهناك مِن يَتَمتّع بذكاءٍ خارقٍ فَتَتَفَتَّق فيه مَلَكَةُ الابتكار والتخيُّل فيخترع من الأشياء ما يُصْلح أحوال الناس ويطوّر وسائلَ العيش، وآخَرونَ تَقْصُرُ قدراتهم عن ذلك، ولكنهم مُجدُّونَ نَشِطون مُتْقِنونَ أعمالاً تُسْنَدُ إليهم.

هكذا خُلِقَ الناس، وهم على هذا التفاوُت يتحرَّكون في الحياة، كلٌّ بما وهَبَهُ الله تعالى من قُدْرة، وبما تكوَّنَ فيه من نَزْعَة. وهو نَسَقٌ مَعيشيّ تفرضه حتميَّةُ احتياج الواحد إلى الآخر من ناحية، وما ينتج عن عمل الفرد بناءً على ما يعتقده أو يتبنّاه من أفكارٍ من ناحيةٍ أخرى.

وبملاحظةٍ لا يُعْوِزها كثيرُ نَبَاهَة، نجد أن تفاوُتَ الناس واختلافَهم فيما وُهِب لهم من قدراتٍ وطاقاتٍ وصفاتٍ إنما هو نظامٌ ضروريّ للتكامل المعيشيّ بين البشر جميعاً، وأن أعمالهم إنما تخضع لقانون الثواب والعقاب، إنْ خيراً فخير أو شراً فشرّ.

ولقد لَفَتَ القرآنُ العظيمُ الذهنَ إلى هذا النظام المعيشيّ، فقال تعالى: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ﴾(١).

لذلك فإن البَدَاهَة أن يكون التفاوتُ والاختلافُ بين الناس في القدرات والطاقات والمَلَكات مَدْعاةً إلى تفاوُتٍ واختلافٍ في قسمة المعايش فيما بينهم، وأن تتراجع مسألةُ المساواة عندما يتعلق الأمر بالحكم على الأعمال التي يقومون بها ويؤدونها.

ولكن، هل يُعْتَبَر وَهْبُ القدرة أو الطاقة أو الصفَة الأعلى تفضيلاً لمخلوقٍ على مخلوق، أم أنه تَفَضُّلٌ من البارىء سبحانَه على خلقه، واختبار في الوقت نفسه لهم، بأنْ جَعَلَ التزاحُمَ على التعاون بينهم سِمَةً من سِمَاتِ الرقيّ لصلاح الحياة، ودفعهم إلى التلاقي والتنافس البنّاء، فكان هذا النظامُ العادلُ الذي يُكَافَأُ فيه العمل الأرقى أكثرَ من الأدنى، ويكون الأداءُ في ناحيةٍ مكمِّلاً لأداءٍ في ناحيةٍ أخرى، وحيث يُسَخَّر الأفرادُ لخدمة بعضهم بعضاً لتتمَّ عمارة الحياة بين البشر.

(١) سورة الزخرف، الآية: ٣٢.

وربّ معترضٍ يعترض: وما هو الهدفُ من عدم المساواة هذا بين الناس؟

والجواب: إن الله سبحانه أعطى الناسَ جميعاً من القدرات ما يمكنهم من السعي في الحياة لاكتساب الرزق وجلب المنافع لأنفسهم، مفسحاً لهم مجال الترقي والتقدم فيها دونما قيد، ولم يَحْجُرْ عليهم ولوجَ الطرقِ الموصلةِ إلى تنمية قدراتهم وتفعيل ما أوْدَعَه فيهم من طاقات. فعلى الناس اكتشافُ ما وهبهم الله من ملكات، وما مكَّنهم به من قدرات، للسعي إلى إنفاذ مهمَّاتهم في الحياة. لقول الله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ﴾[1]. فالناسُ، إذن، من ناحيةِ وَهْبِ القدرات والطاقات والمَلَكات غيرُ متساوين، وتفاوتُهم واختلافُهم يعودان إلى مَدَى استخدامهم لما وُهبوا بإخراج ما رُكِّبَ فيهم إلى حيّز العمل، وعلى ذلك يكون التقدمُ والتنافسُ في هذه الدنيا.

مثالٌ على ذلك:

لو افترضْنا أن طبيبين ظروفهما مُتشابهة، تخرَّجَا من كلية واحدة، وحَصَلا على درجةٍ واحدة، وافتتح كلٌّ منهما عيادة، فاكتفى أحدهما بعد تَخَرُّجه بما حَصل عليه من العلم

(١) التوبة: ١٠٥.

والخبرة ولم يتابع ما يظهرُ من أبحاث في عالم الطب، وانكبّ الآخر، على الاطّلاع والتزوُّد بالجديد في مهنته فإن من الطبيعيّ أن يؤديَ اطّلاعُ الآخر ومعرفتُه إلى تنمية قدرته، ومن ثَمَّ إلى تحسين أدائه، مما ينعكس إيجاباً على مستواه، وبذلك يكون أحدهما أقدرَ من الآخر.

المساواةُ بمفهومها الغربيّ مُغَايِرَةٌ للواقع:

إن رسوخَ مفهوم المساواة في كثير من الأذهان بمعنى العدل وإعطاء الحقوق مفهومٌ خاطئٌ مُغَايِرٌ للواقع، ويحتاج إلى تَصْويب، وهو غير صحيح في المنظور الإسلاميّ وعلى أرض الواقع، عَدَا كونه من الأفكار الوافِدَة من خارج الدائرة الإسلامية. فالمساواةُ بمفهومها الغربيّ لا وجودَ لها في الإسلام، لا بالاسم ولا بالمُسَمَّى. أما المطالبةُ بالحقوق وإعطاءُ كلّ ذي حق حقَّه فلا يُسَمَّى مساواة، وإنما يُسَمَّى عَدْلاً، والفَرْقُ كَبير بين الكلمتين. وأما قول الرسول ﷺ: «**المسلمون تتكافأُ دماؤهم**»[1] فالمقصود بالتكافؤ القصاص والدِّيَات وفق الشريعة الإسلامية، وقد فرض الإسلامُ التكافؤ بين المسلمين في الحقوق والواجبات.

وأما مَن قال من المسلمين بالمساواة بين الناس في

(١) سنن أبي داود، ورواه الترمذي.

المطلَق مستشهداً بقوله ﷺ: «**الناسُ مُسْتَوونَ كأسنان المشط لا فضلَ لأحدٍ على أحدٍ إلا بالتقوى**»[١] فقد قصَّروا في إدراك المعنى المقصود، ونَحَوْا مَنْحَى التوفيق بين الإسلام والأفكار الحديثة (الوافِدَة) من غير تبصُّرٍ فيما يحمله مَنْحَاهم من أخطار على صحة المفاهيم، ولو ردُّوا ذلك إلى الله ورسوله لَمَا وَقعوا في لُجَّةِ تفسير الأشياء على غير وجهها الصحيح، ولَتَبَيَّنَ لهم أن المقصودَ هو نظرةُ الإسلام إلى الناس عند الحكم على أعمالهم التي لا تفرِّق بين أحد منهم، فالناس مُتَسَاوُونَ فقط في تطبيق الأحكام عليهم وفي تكليفهم بالأحكام الشرعية لقول رسول الله ﷺ: «**وأنَّ الناسَ في المسجدِ الحرام سواء**»[٢]، وهو ما تؤكده الآيةُ الكريمة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾[٣]، فيكون الفضلُ والتكريمُ لمن اتّقى، إذ إنّ التقوى مقياسٌ جامعٌ لمعنى العمل الصالح.

وتأكيداً لصحة مفهومنا حول هذه المسألة ونَفْيِ ما أُلصِقَ بها، عن جهلٍ بواقعها، نتيجةَ الغَزْو الثقافيّ الغربيّ

(١) كشف الخفاء، الجزء الثاني، رقم: ٢٨٤٧،
(٢) البخاري باب الحج رقم: ٤٤.
(٣) سورة الحجرات، الآية: ١٣.

الذي ابتليَتْ به أمتنا، فتفكّك كثير من المسائل، ورُكّبَت عليها معانٍ مغلوط فيها، مّا أنتج ارتباكاً وقلقاً وتعقيداً في آنٍ معاً، نرى أنْ لا مَنْجَاةَ من ذلك الغزوِ إلا بتأصيل[١] المفاهيم بالرجوع إلى فهم النصوص من كتاب الله تعالى والسنَّة المطهَّرة فهمَ الواعي الملتزم، والمتفقّهِ الحصيف، المتيقِّظِ لما يحاول بعضهم إدخاله على مفاهيمنا، فيرصدُه ويتعمَّق في معناه، مستنيراً بقول الله تعالى في قرآنه العظيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وبِهَدْي الرسول الكريم ﷺ الذي لا ينطق عن الهوَى[٢].

فآياتُ الله الحكيم في كتابه المجيد وأحاديثُ رسوله الكريم، خيرُ شاهدٍ على بطلان دَعْوَى القائلين بالمساواة بين الناس في المطلَق، وبيانٌ واضحٌ على أن مقصودَها غيرُ مقصودهم، وتفسيراتِها غيرُ تفسيراتهم.

يقول عَزَّ من قائل: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾[٣] ﴿قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ

(١) التأصيل، من الأصالة: وهي الأفكار الصادرة حقاً عن صاحبها، ويقابلها المنحول. فيقال: الوثيقة الأصيلة أو الأصلية، أي الوثيقة التي كتبها المؤلف أو القاضي صدقاً. ويُطلق هذا اللفظ على صدق مضمون الوثيقة ومصداقيته للواقع. والأصالة في النسب: العَرَاقة.

(٢) قال الرسول ﷺ: «**أنت على ثُغرةٍ من ثُغَرِ الإسلام فلا يُؤْتَيَنَّ من قبلك**».

(٣) سورة السجدة، الآية: ١٨.

ٱلْخَبِيثُ﴾[١] ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[٢] ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٣] ﴿مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾[٤].

أفبعد هذه الآيات البيّنات الدالة على أن المساواةَ بمعناها الغربيّ مفهومٌ خاطىء، وأنها ليست من الإسلام في شيء؟

نخلص من هذا إلى أن الإسلام أقرّ العدل وطالب به وحث على تنفيذه، ولم يطالب بالمساواة، ولذا لا نجد لفظةَ المساواة واردةً في أية آية في القرآن الكريم، بينما نجد الآياتِ الكثيرةَ التي تتحدث عن العدل. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ...﴾[٥]، والعدل هو في المكافأة، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، والإحسان أن يقابل الخيرُ بأكثرَ منه، والشرُّ بأقلَّ منه. ونجد هذا المعنى في دعاءٍ لعليّ بن أبي

(١) سورة المائدة، الآية: ١٠٠.
(٢) سورة النحل، الآية: ٧٦.
(٣) سورة الزمر، الآية: ٩.
(٤) سورة هود، الآية: ٢٤.
(٥) سورة النحل، الآية: ٩٠.

طالب كرم الله وجهه: «اللهمّ احملني على عفوك ولا تحملني على عدلك»[١].

دُعاةُ المساواة
بين المرأة والرجل في عصرنا الحاضر:

هنا يبرز السؤال عن قضيةِ ما يُسَمُّونه المساواة بين المرأة والرجل.. وهي القضية التي يُراد بها إلغاءُ ما جاء به الإسلامُ من تشريعٍ في ما هو خاصّ بالرجل وما هو خاصّ بالمرأة.

قضية المساواة بين الرجل والمرأة:

لا جدال في أن هذه القضية بمفهومها الغربيّ الجامح، أو المحافظ، قد آتت أكلها لدى كثير من المسلمين والمسلمات، إنْ من ناحية جعلها قضيةً تقتضي عملاً نضالياً في مجتمعاتٍ رافضةٍ لمضمونها مبنًى ومعنًى، أو من ناحية تأثيرها في السلوك العام والخاص، إذ يُرَى على المستوى العام أن كثيراً من الحكومات في العالم الإسلاميّ أقرّ المساواةَ بين المرأة والرجل باعتبارها قضيةً نهضويةً، إضافة إلى وضعها في قائمة الأولويات الحقوقية للمرأة، وذلك تحت

(١) نهج البلاغة.

ذريعة ردِّ الاعتبار إليها وتصحيح مسيرةٍ اجتماعيةٍ انعدمت خلالها إمكانيةُ إنصاف المرأة. أما على المستوى الفرديّ فإننا نرى رأي العين تدنِّي الوعي في عصرنا الحاضر عند النساء والرجال، وما نضح عنه من ابتزاز لجمالية الجَسَد، بتحويله إلى سلعةٍ أو ضَرْبٍ من ضروب التّسَرِّي والإمتاع. وأدلّةُ ذلك واضحة لا تحتاج إلى تقديم. ومثالها واضح في عارضات الأزياء، والإعلانات والأفلام الفاضحة، وفي ترك المرأة تعاشر مَن تشاء دون رابطٍ شرعيّ أو قانونيّ. وحتى أصبحنا نرى النساءَ المسلمات على صورة النساء الأوروبيات في أزيائهن، ولا يجدن حرجاً في ارتداء لباس البحر الذي يُظهرهنّ شبه عاريات أمام الرجال.

غير أن الإشادة بالمرأة المنجزة للعمل الجاد والمفيد، بعيداً عن هذا الإسفاف والتدني، شاهد مُنصف على ما للمرأة من حضور خارجَ دائرة مهمتها الأساسية التي هي رعايةُ شؤون البيت في حدود ما كُلّفت به شرعاً إن في المجال العام أو الخاص.

إن بعض المسلمين المتأثرين بالحضارة الغربية العاملين على تكريس مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، تحت مظلة الحقوق، يظلمون المرأة ويظلمون أنفسهم من حيث لا يعلمون.. وبالتالي، فهم على توهّمٍ بإنصافها عندما يريدونها

أن تقومَ بدور الرجل إضافة إلى دورها الطبيعيّ الذي لا يمكن أن يقوم به الرجل. وليس ثمة مَنْ يَعْزُف عن الإقرار بأن لكل من الرجل والمرأة خصوصيةً نوعيةً غيرَ قابلةٍ للتماثل، وأن كلاًّ منهما ينفرد بطبيعةٍ بدنيةٍ وبطاقاتٍ حيويّة متباينةٍ في الغرائز والحاجات العضوية، وفي ما ينشأ عنها من مظاهر، من المحالِ التحلّلُ منها أو التخلّي عن نتاجها الذي يتمثل في الحمل وعدمه، والإرضاع واللاإرضاع، وما شابه ذلك من تفردٍ في كل من الأنوثة والذكورة.

هذه أولى القواعد الطبيعية في اللامساواة بين الرجل والمرأة، وهذه فطرة الله التي فطر الناس عليها، ولا تبديلَ لخلق الله.

وعلى الرغم من ذلك فإن القائلين بهذه المساواة يستثنون هذه القاعدةَ في الحوار ويعتبرون تباين النوعين غير جوهريّ، وينتقلون في النقاش إلى مجالٍ آخرَ ليس محلَّ خلاف، وهو المتعلق بالصفات البشرية المشتركة بين الرجل والمرأة، بغية تغليب مبدأ المساواة بينهما بمعناه المطلق، من حيث كونهما مخلوقين متماثلين عقلاً وقلباً وروحاً وحركةَ حياة.

لهؤلاء نقول: نعم، إن الناس جميعاً من ذكر وأنثى متساوون في خَلقهم، ولكنهم بتفرُّعهم إلى نوعين تنعدم هذه

المساواة، ولذا سُمِّيَ كلُّ نوع بمسمّاه، واختلافُ التسمية لا يكون إلا نتيجةَ خصوصيةٍ في المسمَّى، فالذكورةُ لها مسمّاها لخصوصيتها، والأنوثةُ لها مسمّاها لخصوصيتها، إذن، لكل نوع مَهمَّةٌ خاصةٌ في حركته مع الحياة.

أما القولُ الفصلُ والجادُّ في هذه المسألة، فيكون من خلال ما ورد في كتاب الله الكريم وعلى لسان نبيّه الصادق الأمين ﷺ، وهما المصدران اللذان يلوذُ بهما المسلمُ الحقّ وأصحابُ العقول عند التباس الأمور واختلاف المذاهب.

لقد قال الله تعالى على لسان امرأة عمران عندما نذرت ما في بطنها لخدمة بيت المقدس: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا[١] فَتَقَبَّلْ مِنِّيٓ﴾[٢]، ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾[٣]، لأن الأنثى لا تصلح لما يصلح له الذكر لخدمة بيت المقدس، بسبب ما يلحق الأنثى من الحيض والنفاس.

وعندما أتى الله سبحانه وتعالى على ذكر الرجل والمرأة في موضوع تعدّد الزوجات قال: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟

(١) محرراً: معتقاً من شواغل الدنيا، مخلصاً للعبادة والخدمة.
(٢) سورة آل عمران، الآية: ٣٥.
(٣) سورة آل عمران، الآية: ٣٦.

فَوَٰحِدَةً﴾[١]، ولم يقل فإن خفتم ألا تتساوَوْا، فذكر العدل ولم يذكر المساواة. وقال: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾[٢] هذا إذا تزوج الرجل أكثر من امرأة، فإنه لا يستطيع أن يعدل بالمحبة والرغبة والميل.

ثم إن مسألة عدم المساواة بين الرجل والمرأة من الناحية الشرعية تتوضح في أجلى صورها في إباحة أن يتزوج الرجلُ بأكثرَ من امرأةٍ واحدة، وكذلك من الناحية الواقعية التي تنبىء عن التفاوت بينهما في القدرات، ولا سيما في الميل الجنسيّ، وهو ما يلاحَظ بوجه عام. وكذلك فإن عدمَ المساواة بين الرجل والمرأة في مجالات كثيرة من الحياة ظاهرٌ في أحاديثِ المصطفى ﷺ حيث يقول: «**لن يفلح قوم ولَّوا أمرهم امرأة**»[٣]، «**يا عليّ ليس على امرأةٍ جمعة.. ولا تتولَّى القضاء**»[٤].

وفي نهيه عن أن تتشبَّه الذكورةُ بالأنوثة أو العكس يقول ﷺ: «**لعن الله المتشبهاتِ من النساء بالرجال**

(١) سورة النساء، الآية: ٣.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٢٩.

(٣) ورد في: سنن الترمذي، باب الفتن، ٧٥ وصححه عن أبي بكرة. وفي سنن النسائي، باب القضاء، ص: ٨؛ وفي: صحيح البخاري، باب المغازي، ٨.

(٤) الوسائل، مجلد ١٨، صفحة ٦.

والمتشبهين من الرجال بالنساء»[١] ويقول: «**لعن الله المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء»**[٢].

فإذا كان مجردُ تشبُّهِ أيٍّ من النوعين بالآخر ملعوناً من الله وعلى لسان رسوله، فكيف تكون درجةُ اللعن منه سبحانه وتعالى عندما يريد البعض إلغاءَ التفاوت وعدمَ الإقرار بسُنَّة الله في خلقه، إذ يصرّون، عناداً منهم، على جعل المساواة بين النوعين في المطلق منهجاً فوق منهج الله الذي جاء رحمة للعالمين. قال الرسول ﷺ عن نفسه: «**إنما أنا رحمةٌ مهداة»**[٣] ويقصد بقوله هذا الرسالة المنهج التي جاء بها للبشرية جمعاء. والرحمةُ بمعناها الكامل تعني أن الله سبحانه رحم العالمين بإرسال سيدنا محمد ﷺ لأنه جاءهم بالسعادة الكبرى، وعلمهم بعد الجهالة، وهداهم بعد الضلالة، ونالوا على يديه الخيرات الكثيرة في الآخرة والأولى.

الرجلُ والمرأةُ.. أيْنَ يلتقيانِ وأَيْنَ يَفْتَرِقَانِ:

إن الخطابَ الإسلاميَّ، في نصوصه القرآنيَّةِ، لم يُفَرِّقْ

(١) سنن أبي داود، رقم: ٤٩٣٠، سنن الترمذي رقم ٢٧٨٦، من حديث أبي عباس.

(٢) صحيح البخاري، الجزء العاشر، رقم: ٢٨٠، عن ابن عباس، باب اللعن.

(٣) صحيح مسلم، رقم ١٢٣٧.

بين الرجلِ والمرأةِ من حَيْث مَخْلوقِيَّتهما، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ﴾[١]، فخاطبَ سُبحانَهُ الإنسانَ بِنَوْعَيْه، وجعله موضِعَ الخِطابِ والتكليفِ. وقد أنزل الشرائعَ على هذا الأساس، فالمرأةُ إنسانٌ والرجلُ إنسانٌ، ولا يختلفُ أو يمتازُ أَحَدُهُما عن الآخَرِ في الإنسانيةِ. وقد هَيَّأهُما سبحانه وتعالى لِخَوْضِ مُعْتَرَك الحياة، وجعلَهما يعيشانِ في مجتمعٍ واحد، وجعل بقاءَ النوعِ متوقّفاً على اجتماعهما وعلى وجودهما في كل مجتمع، وقد خَلق الله في كلٍّ منهما طاقةً حيويّةً هي الطاقة الحيويَّة نفسها التي خلقها في الآخَرِ: فجعلَ في كلٍّ منهما الحاجاتِ العضويةَ كالجوعِ والعطَشِ وقضاءِ الحاجةِ، وجعل في كلٍّ منهما غريزةَ البقاءِ، وغريزةَ النوعِ، وغريزةَ التدينِ، وجعل في كل منهما قوةَ التفكيرِ الموجودةَ في الآخر. فالعقلُ الموجودُ عند الرجل هو العقل نفسُه الموجودِ عند المرأة، إذ خلقه الله عقلاً للإنسان وليس عقلاً للرجل أو للمرأة. إلا أن غريزةَ النوعِ، وإن كان يُشْبِعُها الذكرُ من ذكرٍ أو حيوانٍ، أو غير ذلك، لكنها لا يمكنُ أن تؤديَ الغاية التي من أَجلها خُلِقَتْ في الإنسان إلا في حالةٍ واحدةٍ، وهي أن يُشْبِعها الذكرُ من الأنثى، وأن تُشْبِعَها الأنثى من الذكر. ولذلك كانت صِلَةُ الرجل بالمرأة وصلةُ المرأةِ بالرجل من الناحية الجنسية

(١) سورة الحجرات، الآية: ١٣.

الغريزية صلةً طبيعيةً لا غرابةَ فيها، بل هي الصلةُ الأصليةُ التي بها يتحقَّق الغرضُ الذي من أجله وُجِدَتْ هذه الغريزة وهو بَقَاءُ النوع، ويتضح ذلك من الآيةِ الكريمة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾[١].

هذا فيما يخصُّ الإنسانَ عامةً، ذكراً كان أم أنثى، ولذلك يُرَى أنه حيثما وَرَدَ في القرآن الكريم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ أو ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ يكون الخطابُ للرجل والمرأةِ على حدٍّ سواءٍ، من ناحية كونهما مخلوقَيْنِ إنسانيين، دون تفريقٍ أو تمايُزٍ بينهما. ولكن يُرَى أيضاً أنه عندما يتعلَّقُ الأمرُ بالنوعيةِ المخلوقيةِ فإن الخطابَ يَنْحو إلى التخصيص، مثل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ يُدۡنِينَ عَلَيۡهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ﴾[٢]، كذلك يُرى أنه سبحانه قد خصَّ كلاً من الذكَر وَالأنثى بما لم يخصَّ به الآخَرَ، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ۝٣ إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ ۝٤﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾[٤]. ومن حيث الثوابُ والعقابُ نجد الخطابَ واحداً لكل منهما، قال تعالى:

(١) سورة الحجرات، الآية: ١٣.
(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٥٩.
(٣) سورة الليل، الآية: ٣ و٤.
(٤) سورة النساء، الآية: ١١.

﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾[١]، وقال: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ﴾[٢]. فنظرةُ الإسلام إذن إلى كلٍّ من الرجل والمرأةِ تُساوي بينهما من حَيثُ الإنسان كجنس في تميزه عن جميع المخلوقات الأخرى، ولكنها تَخُصُّ كلاً منهما بأمورٍ من حيثُ الذكورة والأنوثة.

ومن ذلك شَرَعَ الإسلام أن تكون القَوَامَةُ للرجل وليسَ للمرأةِ، وقد بَيَّنَت الآية الكريمةُ ذلك: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ﴾[٣].

غير أنه يخطىء مَن يفسّر أن هذه القَوامَة قَوامة حكم وسلطان، ويضعها موضع التحكُّم بالمرأة وإرغامها على أن تطيع الرجل طاعةً عمياء، أو أن تقوم بما يتعارض وحقوقها الشرعية، زوجةً كانت أو أمّاً أو أختاً أو ابنةً. وقد قال الرسول ﷺ في حجة الوداع: «**فاتَّقوا الله في النساء، واستوصوا بهنَّ خيراً**...». وما دام الرجل مكلفاً من الناحية الشرعية بالإنفاق على المرأة فمن الطبيعيّ أن تُسْنَدَ إليه أيضاً

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٩٥.
(٢) سورة النساء، الآية: ١٢٤.
(٣) سورة النساء، الآية: ٣٤.

من الناحية الشرعية مهمّة الرعاية، وذلك باعتباره الأقدر على تحمُّل أعباء الحياة، ولأنه مهيءٌ لتحمّلِ مسؤولية الرعاية وما يترتب عليها من تَبِعَات.

ثم إنّ رعاية الرجل لزوجه ينبغي أن تكون على أساس عِشْرَتِه معها عِشْرَةَ صُحْبَة. وقد وصفها الله بذلك فقال «صاحبته» يعني زوجته. وقد كان رسول الله ﷺ في بيته صاحباً لزوجاته ولَيْس أميراً عليهن، وكنَّ يراجعنَه ويُناقِشْنَه.

ولكن المتجرّئين على شَرْعِ الله، أولئك الذين حُرِموا نِعمةَ فَهْم اللغة والنصوص القرآنية، بابتعادهم عن إدراك مقاصد الشريعة، وإصغائهم لمفتريات الحاقدين على الإسلام، تنكَّبوا الطريقَ الأعوج[١]، وحَمَلوا المعنى حَمْلَ الجاهل بما يحمل، ففسَّروا القَوامة قهراً وتسلُّطاً، وتحكّماً بالمرأة. ثم أوغلوا في التفسير وحرّفوه بحيث جعلوه دليلاً على أن الإسلام في هذه الآية وغيرها من الآيات الكريمة، إنما ينظر إلى المرأة باعتبارها إنساناً من الدرجة الثانية، وتجاهلوا الآيات القرآنية الأخرى التي تكرّم المرأة الإنسان وتضعها في المكان اللائق بها باعتبارها أُماً وعرضاً يُصَانَ وربَّةَ

(١) قال الله تعالى عنهم في كتابه المجيد: ﴿ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٤٥].

بيت، كذلك تجاهلوا قول الرسول ﷺ: «**خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي**»، وقوله: «**استوصوا في النساء خيراً**».

لذلك يمكننا القول إن الإسلام نظر إلى الرجل والمرأة نظرة إنسانية، ولكنه لم يساوِ بينهما، وثمة فرق شاسع بين المعنيين، أو المفهومين. فقد كُلّف الرجل بالمهام التي تتناسب مع ما وُهِبَ من قوة، وما رُكب فيه من طاقات، إلى جانب ما تَفَرَّدَ به من صفاتٍ خَلْقِيّة، وكُلّفت المرأة بالمهام التي تتناسب مع ما وهبها الله تعالى وما رُكّبَ فيها، إلى جانب ما تفرَّدَت به من صفاتٍ خَلْقِيَّة. ولكل منهما دور في الحياة يستحيل أن يقوم به الآخر.

الفصل الخامس

مفاهيم إسلامية

المفهوم الأول: المشاكل الاقتصادية

المفهوم الثاني: المجتمع
المجتمع الرأسمالي
المجتمع الإسلامي

المفهوم الثالث: الحضارة والمدنية

المفهوم الرابع: العلم والثقافة

المفهوم الخامس: الأمة

المفهوم السادس: القواعد التي تقوم عليها الأنظمة في الإسلام

المفهوم السابع: التنمية ومقومات الدولة

مفاهيم اسلامية

المفهوم الأول: المشاكل الاقتصادية:

المشكلة الاقتصادية لا تكمن في فقر البلاد، وإنما في فقر الأفراد. فتكون المشكلة الاقتصادية ناجمة عن توزيع الثروة، وليس عن إنتاج الثروة. إذن فالمشاكل الاقتصادية تنحصر في اثنتين:

- مشكلة فقر البلاد وهذه إذا حصلت لا تحلّ إلا بالعمل على زيادة الإنتاج، أو بالتوسع في استثمار الموارد البشرية والطبيعية في البلاد، أو بالاندماج في بلادٍ أخرى. وحصول هذه المشكلة ليس حتمياً، فقد تحصل فتكون البلاد فقيرة، وقد لا تحصل فتكون البلاد غنية.
- ومشكلة فقر البلاد هذه لا تتعلق بوجهة النظر في الحياة، ولا تختلف باختلاف الشعوب والأمم، ولا تشكل مشاكل بين السكان.

ـ أما مشاكل فقر الأفراد فهي القائمة واقعاً، وذلك لوجود أشخاص غير قادرين على الإنتاج بسبب المرض، أو بسبب الكسل، أو بسبب العجز الذي يطرأ في الكبر. كل ذلك ومثله حتميّ الحصول في المجتمع. وكون الملكية أو حب التملك مظهراً من مظاهر غريزة حب البقاء[١]، فتسابق الناس على زيادة ملكيتهم أمر طبيعيّ، وذلك كله لا يخلو منه مجتمع، لأنه مركَّزٌ في طبائع الناس. وما دامت مشكلةُ فقر الأفراد أمراً لا مناص من حصوله فهي تحتاج إذن إلى حل، لا سيما وأنها تتعلق بوجهة النظر في الحياة، وتختلف باختلاف الشعوب والأمم، فأناس يرون أن الجزاء يجب أن يكون بقدر الجهد، فمن لا ينتج كان من العدل أن يكون فقيراً. وأناس يرون أن العاجز عن الكسب من

(١) خلق الله تعالى في تكوين الإنسان ما يسمى الطاقة الحيوية، وهي مؤلفة من الغرائز والحاجات العضوية. أما الغرائز فهي ثلاث: غريزة النوع، وغريزة التدين، وغريزة حب البقاء التي من مظاهرها التملك، والحرص، والأمل والطمع إلخ... أما الحاجات العضوية فهي ما يحتاجه تركيب الإنسان فيزيولوجياً أو عضوياً للاستمرار في الحركة. وأهم مظاهر الحاجات العضوية: الحاجة إلى الطعام، أو إلى الشراب، أو إلى النوم، وجميعها تحتاج إلى الإشباع الذي يؤلف السلوك في القول والفعل.

الظلم أن يحرم من حق العيش، خاصة إذا كان عجزه ناشئاً عن عاهةٍ، أو ليس من فعل يده، ـ وحتى لو كان من فعله فلا يجوز أن يُترك ليموت جوعاً ـ ولذلك كان من العدل أن يُضْمَنَ له العيش. وكذلك فإن التنافس والتسابق على كسب المال، وهو أمر طبيعيّ، يوجد المشاكل بين الناس مما يؤثر على الأوضاع في المجتمع..

وعليه يمكن الجزم بأن مشاكل فقر الأفراد إنما هي ناجمة عن سوء التوزيع وليس من كثرة أو قلة الإنتاج.

والحلول لهذه المشكلة يمكن أن تكون على النحو التالي:

١ ـ ضمان إشباع جميع الحاجات الأساسية للفرد إشباعاً كلياً من حيث المأكل والمشرب، والملبس والمسكن.

٢ ـ ضمان إيجاد فرص العمل لكل الأفراد، ومن ثم ترك الخيار لكل فرد في تحقيق إشباع حاجاته الكمالية وفقاً لجهده وكفاءته.

٣ ـ توزيع الملكية، وفقاً للمفهوم الشرعيّ إلى ثلاثة أنواع: الملكية الفردية، الملكية العامة، وملكية الدولة.

● فالملكية الفردية هي حكم شرعيّ مقدَّر بالعين أو

المنفعة، وتمكين من يضاف إليه من انتفاعه بالشيء، وأخذ العوض عنه.

- والملكية العامة هي إذن الشارع للجماعة بالاشتراك في الانتفاع بالعين. وصفة الملكية العامة ثابتة في طبيعة المال وصفته، بغض النظر عن رأي الدولة. فينظر إلى واقع المال: فإن كان من مرافق الجماعة كساحات البلدة، وشواطىء البحار، والمراعي، أو كان من المعادن كالنفط والغاز، أو كان مِلكاً لا يدخل في الملكية الفردية.. في جميع هذه الحالات أو الأمثلة يكون المال ملكاً عاماً بصفته (كاستخدامه للعموم) أو بطبيعته (كالنفط) وذلك لقول رسول الله ﷺ: «**الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار**»[1]. فقد حدد ماهية الملكية العامة وجعلها مرتبطة بطبيعة المال أو بصفته.

- أما ملكية الدولة فهي كل مال مصرفه موقوف على رأي رئيس الدولة واجتهاده، على أن يكون فيه حق لعامة المسلمين. كأن يكون للدولة مبنىً أو عقارٌ مسجلٌ باسمها، فيعود لرئيس الدولة كيفية التصرف فيه، على

(١) كنز العمال، رقم ٩٦٣٧.

أن يعود نتاجه في النهاية للعموم.

والمال الذي لم يكن من أيٍّ من هذه الثلاثة الأخيرة: أي مالاً بطبيعته، أو مالاً بصفته، أو مالاً للدولة فيكون ملكاً فردياً، ولا يحق للدولة أن تملكه جبراً من صاحبه إلاَّ للمنفعة العامة، وبعد التعويض عليه تعويضاً عادلاً، لقول رسول الله ﷺ: «**لا يحل لامرىء أن يأخذ عصا أخيه بغير طيب نفسه**»(١).

المفهوم الثاني: المجتمع

خُلِقَ الإنسانُ وفي طبعه ميلٌ إلى التكتل، والتآلف مع بني جنسه، والتعاون معهم على ما يضمن البقاء والاستمرار، وبالتالي عمارة الأرض..

ولذلك كان اجتماع الناس مع بعضهم، ومنذ البدء، لحماية وجودهم من عوامل الطبيعة، ومن الأخطار المحيطة بهم. ثم راح الناس ينتقلون جماعاتٍ من مرحلة إلى أخرى، ومن كيان مجتمعيّ إلى كيان آخر، حتى نشأت المجتمعات بعناصرها وأسسها اللازمة لوجودها.

من هنا كان اجتماع الناس طبيعياً. إلا أن اجتماع الناس

(١) رواه البخاري صفحة ٣٥.

لا يجعل منهم مجتمعاً، وإنما يجعل منهم جماعة، ففرد مضاف إلى فرد أو أفراد يؤلفون جماعة. فإذا نشأت بين أفراد هذه الجماعة علاقات دائمة كانوا مجتمعاً، وإذا لم تنشأ بينهم علاقات دائمة ظلوا جماعة، ولا يشكلون مجتمعاً. وهذه العلاقات إنما تنشأ بدافع المصالح، بمعنى أن المصلحة هي التي توجد العلاقة. وما يُعيِّن أمراً من الأمور بأنه مصلحة أو ليس مصلحة إنما هي نظرة الإنسان إلى هذا الأمر، أي مفهومه عنه. فيكون المفهوم هو الذي أوجد العلاقة. وبما أن المفاهيم هي معاني الأفكار، فإن الأفكار هي التي تعيّن المصالح، وتوجد العلاقات. ولا بد من وحدة الأفكار حتى تكون هنالك وحدة في النظر إلى المصالح. على أن وحدة الأفكار وحدها لا تكفي، بل لا بد أن تكون معها وحدة المشاعر، بمعنى أنه لا بد من أن تتحد مشاعر الشخصين في النظرة إلى المصلحة حتى توجد العلاقة بينهما..

ووحدة الأفكار، ووحدة المشاعر لا تكفيان، بل لا بُدَّ أن تكون معهما وحدة النظام الذي يعالج به الشخصان، أو تعالج به الجماعة، المصالح، أي لا بد أن تتفق الجماعة على كيفية معالجة مصالحها حتى توجد العلاقة.

إذن فالعلاقات بين الناس لا توجد إلا إذا تحققت بينهم وحدة الأفكار، ووحدة المشاعر، ووحدة النظام.

ومن هنا كان المجتمع هو الناس وما يوحِّد بينهم من أفكار ومشاعر وأنظمة تجمعهم حول أهدافٍ موحَّدة وغايات مشتركة، وحول مصالح متجانسة مشتركة، وبحسبها تكون المجتمعات. ولذلك تختلف المجتمعات بين الناس باختلاف الأفكار والمشاعر والأنظمة لديهم، وباختلاف الأهداف والمصالح التي تجمعهم.

ومن هنا كانت المجتمعات التي يعيش فيها المسلمون اليوم، في جميع أقطار العالم، مجتمعاتٍ غيرَ إسلامية، ولو كان الناس فيها مسلمين، لأن العلاقات القائمة فيها ليست مبنية على أفكار ومشاعر وأنظمة إسلامية. حتى البلدان التي لا يزال القضاء فيها يفصل في الخلافات حسب الأحكام الشرعية فإن المجتمع فيها غير إسلاميّ، لأنها تسيِّر باقي العلاقات بمفاهيم غير إسلامية.

فلا بدَّ أن تسيَّر جميع العلاقات حسب العقيدة الإسلامية وما ينبثق عنها من أحكام شرعية ومن أفكار ومشاعر وأنظمة حتى يكون المجتمع إسلامياً.

واستناداً إلى هذه المفاهيم فإنه يمكن التمييز بين المجتمع الرأسماليّ والمجتمع الإسلاميّ على النحو التالي:

١ ـ المجتمع الرأسماليّ:

إن الأفكار والمشاعر والأنظمة مبنية في المجتمع الرأسماليّ على الإيمان بالديموقراطية، التي كانت الأساس في نظرة الغرب إلى الحياة، وفي اعتقاده أن الإنسان هو الذي يضع نظامه. والديموقراطية، في المجتمع الرأسماليّ، مبدأ فرديّ، يرى أن المجتمع مكوَّن من أفراد، ولذلك كان الفرد هو محور النظام، وكان على المجتمع أن يحفظ للفرد أربع حريات أساسية هي:

١ ـ **حرية الرأي**: وهي التي تجعل للفرد حق إبداء الرأي، والمشاركة في تقرير الحياة العامة، ووضع خططها، وسن قوانينها، وتحديد السلطات العامة، وتعيين الحكام الذين يتولون هذه السلطات لإدارة شؤون الناس والمجتمع.

وقد انبثق عن حرية الرأي ما يعرف برأي الأكثرية، أي أن ما تقرره الأكثرية يُعْملُ به، سواء كان ما قررته خطأً أو صواباً، وهذا ما يعطي للديموقراطية مفهومها الشامل في بناء الحياة في الغرب على أساس ما تأتي به هذه الديموقراطية من نظريات، وأفكار وأنظمة أو غيرها مما تراه الأكثرية.

٢ ـ **حرية العقيدة**: وتعني أن يعيش الناس أحراراً في

عقائدهم، فلكل فرد في المجتمع أن يفكر وأن يؤمن بما يراه دون عائق من السلطة. وله أن يعلن عن معتقده، وأن يدافع عن وجهة نظره بكامل حريته. وله أن يعبد ـ فيما خص العقيدة الدينية ـ الله تعالى، أو أن يعبد غيره، فالأمر سيّان تجاه المجتمع، أو تجاه الدولة، لأنه لا علاقة لهما بمعتقدات الأفراد.

٣ ـ **الحرية الشخصية**: وتقوم على حق الفرد في التصرف كيفما يشاء ما لم يكن في هذا التصرف اعتداءٌ على حريات الآخرين. وتصرف الإنسان هذا يأتي من نظرته إلى المثل العليا، باعتبارها القيم التي يضعها الإنسان لنفسه. والمثل الأعلى الذي ينشده الفرد في الغرب هو تحقيق السعادة، ووسيلتها الأساسية الأخذ بأكبر نصيب من المتع الجسدية، بل إن السعادة هي التي تولي الفرد كامل الحرية في التصرف لتحقيقها.

٤ ـ **حرية الملكية**: وترتكز على الإيمان بالاقتصاد الحر الذي قامت عليه سياسة الباب المفتوح، وتهيئة كل الميادين أمام الفرد في الإنتاج والاستهلاك. فلكل فرد ـ وللجميع على حد سواء ـ مطلق الحرية في انتهاج أي أسلوب، وسلوك أي طريق لكسب الثروة، وفقاً للمبادرة الفردية التي يمتلكها، من أجل تحقيق مصلحته

الشخصية. وفي زعم أنصار مذهب الاقتصاد الحر أن قوانين الاقتصاد السياسيّ التي تجري على أصول عامة كفيلة بتحقيق التوازن الاقتصاديّ من جراء التنافس في السوق الذي يؤدي إلى تساوي المنتجين والمستهلكين. بل وهذا التنافس يكفي وحده لتحقيق العدل والإنصاف في شتى الاتفاقات والمعاملات والمبادلات الجارية في السوق.

٢ ـ المجتمع الإسلاميّ:

وفقاً لتعريف المجتمع من أنه الناس وما ينشأ بينهم من علاقات أساسها وحدة الأفكار والمشاعر والأنظمة، ووحدة الأهداف والمصالح، فإنه يمكن القول إنّ المسلمين لم تتأمن لهم هذه المقومات إلاّ عندما أقام الرسول ﷺ نواة دولة إسلامية في المدينة المنورة، وأنشأ مجتمعاً إسلامياً قائماً على العقيدة، وعلى نظرة الإسلام إلى الحياة. وعندما أقام المسلمون دولة إسلامية في المدينة المنورة تكوّن مجتمعٌ إسلاميٌّ واحد متراصّ. ولما هدم الاستعمار الدولة الإسلامية لم يعد للمسلمين مجتمعٌ إسلاميّ، لأن المجتمع لا يوجد إلا عندما توجد الدولة التي تطبق النظام المنبثق عن العقيدة الإسلامية. وبعد أن هدمت دولة الخلافة عاد المسلمون أمة كما كانوا في مكة، وهم اليوم يناضلون ليعيدوا الدولة

الإسلامية والمجتمع الإسلاميّ كما كانا في المدينة المنورة.

في ذلك العهد كان في المدينة ثلاث جماعات:

- اليهود الذين كانوا يشكلون مجتمعاً خاصاً بهم قبل الإسلام وبعده. وقد حدَّد الرسول ﷺ موقف المسلمين منهم، وحدد علاقاتهم مع المسلمين فيما كتب بين المهاجرين والأنصار من عهد ذكر فيه اليهود، فاشترط عليهم، واشترط لهم. ولكنهم أخلّوا بالعهد، وبذلك لم يندمجوا في المجتمع الإسلاميّ بل وأظهروا العداوة والبغضاء لهذا المجتمع، مما أدى إلى إخراجهم من المدينة المنورة.

- المشركون من الأوس والخزرج، الذين اجتاحتهم الأجواء الإسلامية، فاضطروا للخضوع في علاقاتهم للأفكار والمشاعر الإسلامية، وللنظام الإسلاميّ إلى زمن معين، حتى كان النصر للإسلام فدخلوا في هذا الدين، وصاروا جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الإسلاميّ.

- المهاجرون والأنصار وقد جمعهم الإسلام وألَّف بين قلوبهم، فكانت أفكارهم واحدة، ومشاعرهم واحدة.

وقد بدأ الرسول ﷺ بإقامة العلاقات بينهم على أساس

العقيدة الإسلامية، ثم ربطهم برابطة الأخوة في الإسلام، فكان لذلك كله أثره البالغ في توحيد نظرتهم إلى الحياة، وانصراف كل منهم إلى القيام بعمله، وأداء واجبه بروح إسلامية.

وعلى تلك الأسس أقام الرسول ﷺ المجتمع في المدينة، فكان مجتمعاً إسلامياً يطبق شرع الله تعالى في الأرض. بل كان المجتمع الوحيد الذي كان الحكم فيه بما أنزل الله ربُّ العالمين.

المفهوم الثالث: الحضارة والمدنية:

من المفاهيم الشائعة في هذا العصر الخلطُ ما بين الحضارة والمدنية، واعتبارهما مدلولاً واحداً لإنتاج العقل، فيقال حضارة الأمم السابقة، ومدنية الأمم السابقة ويُعنى بهما شيء واحد، أي ما تركته تلك الأمم من أفكار تتعلق بوجهة النظر في الحياة كالدين والفلسفة وما شاكل، أو ما خلفته من آثار تدلُّ على ما كانت عليها مظاهر الحياة لديها من العمارة، وأنواع الصناعات، وأساليب الزراعة والتجارة، وأنواع الفنون التي كانت تعبّر عن ذوقها.. فهذا الخلط في المفاهيم بين الحضارة والمدنية الذي ما يزال مسيطراً على الأذهان إنما يراد به نتاج العقل كافة، سواء أكان نظرياً أم فكرياً محضاً، أو

تطبيقياً ومادياً عملانياً.. وهذا خطأ، لأن ما ينتجه العقل من أنماط فكرية تتعلق بوجهة النظر في الحياة متباين تمام التباين عن الأشياء المادية التي تعبر عن مظاهر التقدم والتمدّن وإن كانت هذه أصلاً من بنات الأفكار، لأن لا شيء من نتاج الإنسان إلا ويكون مبنياً على فكرة معينة، أو على تجربة معينة، أو على سلوك معين.. ولذلك كان هنالك فرق بين الحضارة والمدنية.

فالحضارة هي مجموعة المفاهيم والقيم والمثل النابعة من وجهة النظر إلى الحياة.

أما المدنية فهي مجموعة الأشكال المادية والفنية التي تعدُّ في الأصل للاستعمال، أو لجعلها مظاهر معبرة عما توصل إليه الإنسان في مجالات التقدم والاكتشاف العلميّ والفنيّ..

والحضارة تختلف باختلاف الأمم وتنوع ثقافاتها، وتصوراتها عن الحياة، فحضارة الروم كانت غير حضارة الفرس، وحضارة الصين غير حضارة اليونان، وحضارات الغرب غير حضارات الشرق، فكان محتوماً أن تكون الحضارة الإسلامية غير الحضارة النصرانية، أو أن تكون الحضارة الإسلامية بروحانيتها غير الحضارة الغربية بمادّيتها..

وهذا ما يؤدي إلى القول إنه لم توجد يوماً حضارة إنسانية لها مفهوم الشمولية التي تنضوي تحت لوائها جميع الأمم والشعوب، بل وهذه الحضارة لن توجد ما لم تحكم العالم عقيدة واحدة، تنبثق عنها وحدة في المفاهيم والقيم والتصورات والمثل، ووحدة في وجهة النظر إلى الحياة.

أما المدنية فيمكن أن تكون عامة، دون اختلاف فيها بين أمة وأخرى، فما تنتجه أمة من الأمم يمكن أن تأخذه عنها أمة أخرى، أو أن تنتج ما أنتجت تلك من الأشكال المادية، ومن العلوم التقنية، والأنواع الفنية. فهذه كلها أشكال مدنية عالمية لا يراعى في أخذها أي شيء.. كما يمكن أن تكون المدنية خاصة عندما تكون ناجمة عن حضارة معينة تتناقض مع حضارة أخرى، فلا تستسيغ هذه أن تأخذ من تلك أشكالاً مدنية، أو مظاهر للتمدن تراها تمسُّ في جوهر مفاهيمها عن الحياة. فمثلاً صورة المرأة العارية في الغرب هي اليوم من مظاهر المدنية الراقية، بل وتعتبر صورة المرأة العارية قطعةً فنيةً ـ إذا توفرت فيها شروط الفن ـ يفاخر في إبراز جمالها، حتى صارت هذه الصورة من سمات الحضارة الغربية وفقاً لمفاهيمها عن المرأة، بينما كل ذلك لا يأتلف مع حضارة الإسلام، لأنه يخالف مفاهيمه عن المرأة باعتبارها عِرْضاً يجب أن يصان، وحرماً محرَّماً يجب أن لا يدنس.. ما

يستنتج معه أن المدنية عندما تكون عامة فيجوز أخذها، أما عندما تكون خاصة فتأخذ منها كل أمة بما يتوافق مع حضارتها، ومع معتقداتها الدينية والدنيوية..

١ـ الفرق بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية:

لا بد من التأكيد فوراً، وبدون تباطؤ، على أن الحضارة الغربية تتناقض مع الحضارة الإسلامية تناقضاً تاماً في مختلف الجوانب.. وعلى الرغم من ذلك، فإن ما يدعو للعجب، ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، أن تظلَّ لدى الغرب تلك النزعة في فرض ما يريده على المسلمين، وهو أن يعتنقوا حضارته القائمة على فصل الدين عن الحياة، وأن يتخلوا بالتالي عن حضارتهم الإسلامية التي من أجلها وجدوا، وعلى أساسها نهضوا. والأعجب من ذلك أن نجد بين المسلمين من يؤيد الغرب في نزعته تلك، ويدعو إلى تبني الحضارة الغربية التي تتعارض مع دينه، ومع وجهة نظره في الحياة.. وربما كان عذرُ هؤلاء أنهم يخلطون بين الحضارة والمدنية، فيتوهمون أن مظاهر العمران والتمدن التي وصل إليها الغرب، لا يمكن للمسلمين أن يشيعوها في بلادهم إلاَّ إذا أخذوا بالحضارة الغربية، ولذلك كان عليهم التمييز ما بين الحضارة والمدنية حتى لا يبقى في تصورهم

مثل هذا الشطط الذي يجنون فيه ـ في هذه الحياة الدنيا ـ على أمتهم وبلادهم، وفي الآخرة على أنفسهم.

ويمكن أن نبين الفوارق بين الحضارتين على النحو التالي:

١ ـ تقوم الحضارة الغربية على عقيدة فصل الدين عن الحياة، وبالتالي فصل الدين عن الدولة، وتوجب تسيير الحياة بالقوانين والأنظمة التي هي من وضع الإنسان.

بينما تقوم الحضارة الإسلامية على العقيدة الإسلامية، وتوجب تسيير الحياة والدولة، بأوامر الله تعالى ونواهيه، ولا سيما بالأحكام الشرعية التي نستقيها من الكتاب والسنة، أو ما دلَّ عليه الكتاب والسنة. ومع ذلك فإنه يمكن أن نأخذ عن حضارة الغرب القوانين والأنظمة الإدارية لأنها من المباحات التي لا تتعارض مع الأحكام الشرعية، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما أخذ الدواوين عن فارس والروم.

٢ ـ تصور الحياة في الحضارة الغربية أساسه النفعية، فالنفعية هي مقياس جميع الأعمال، وليس لغير القيمة المادية النفعية أي وزن أو اعتبار، ولهذا لا توجد فيها قيم روحية، ولا قيم أخلاقية، ولا قيم إنسانية. وكل ما يعلن عنه من الحفاظ على حقوق الإنسان، وعن حرياته ومعتقداته مجرد ادعاءات تُبْطِلُها تصرفات الغرب المغايرة تماماً لتلك المواصفات حيث نجد له كل يوم

خرقاً لحقوق الإنسان، وانتهاكاً لحرماته، وتعدياً على مقدساته، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تعد أو تحصى.

بينما يقوم تصور الحياة في الحضارة الإسلامية على أساس روحيّ، هو الإيمان بالله تعالى. والإسلام يجعل الحلال والحرام مقياساً لجميع الأعمال، وبهذا المقياس يتمّ تسيير جميع الأعمال، وتصور القيم بما يتوافق مع شرع الله تعالى.

٣ ـ غاية الإنسان في الحضارة الغربية السعادة الدنيوية. وذلك لا يتم بنظره إلا بإشباع المتع الجسدية، وتوفير كل أسبابها له بدون عوائق من الدولة.

بينما غاية الإنسان في الحضارة الإسلامية رضوان الله تعالى، الذي هو الطمأنينة الدائمة التي إن تحققت جعلت الإنسان يعيش سعيداً في حياته، وراضياً مرضياً من الله في آخرته. أما إشباع الغرائز والحاجات العضوية فإن الأحكام الشرعية التي تضع قواعد لتنظيمها كفيلة بأن تحقق هذا الإشباع بعيداً عن الفوضى، وضياع النسب، وتفسخ الأسرة، وعن كل حرام يُورث التعاسة بدلاً من السعادة..

٢ ـ الفرق بين الحضارة الشيوعية والحضارة الإسلامية:

عاش العالم حقبة من الزمن طالت لبضع عشرات من السنين في القرن العشرين شهد فيها سيطرة معينة للعقيدة

الشيوعية وما انبثق منها من أفكار ومفاهيم أخذت بها بعض جماعات من شعوب العالم الإسلاميّ وغير الإسلاميّ، وراحت تدعو إلى تطبيقها بديلاً من العقيدة الرأسمالية، والعقيدة الإسلامية. لذلك فإننا سوف نُظْهِر الفوارق بين حضارتنا الإسلامية وتلك الحضارة على ألاَّ نتطرق إليها في أي مجال آخر من هذا الميثاق(١) الذي اعتمدناه بعدما قضي عليها في عقر دارها، وذلك بانفراط عقد ما كان يسمى بالاتحاد السوفياتي..

لذلك نسارع إلى القول: كما أن الحضارة الغربية

---

(١) الميثاق، لغةً، العهد. واصطلاحاً: هو عقد مؤكّد بيمين وعهد.

قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٦٩]. وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٨١].

والمَوْثِق: الذي يلزم مراعاتُهُ عهداً، لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [سورة يوسف، الآية: ٦٦].

والأوثق: اسم تفضيل، ومنه الوثقى، كما في قوله تعالى: ﴿۞ وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٢٢﴾﴾ [سورة لقمان، الآية: ٢٢].

ويطلق الميثاق، اصطلاحاً في هذا العصر، على مجموعة من القواعد، يؤمن بها الشعب، ويجعلها وجهة نظره في الحياة ويتخذها مصدراً لدستوره وقوانينه.

القائمة على الديموقراطية الرأسمالية تناقض الإسلام، فإن الحضارة الاشتراكية الشيوعية كانت تتناقض مع الحضارة الإسلامية تناقضاً كلياً.

فالحضارة الشيوعية تقوم على أساس العقيدة القائلة بعدم وجود خالق لهذا الكون، وأن المادة هي أصل الأشياء، وأن جميع الأشياء في الكون تصدر عنها بطريق التطور الماديّ.

بينما الحضارة الإسلامية تقوم على أن الله (جلت عظمته) هو خالق الكون والحياة والإنسان، وأن كل ما في هذا الوجود هو مخلوق لله تعالى، وأنه أرسل الأنبياء والمرسلين بدينه إلى بني البشر، وأنه ألزمهم باتباع ما أنزل لهم من الأوامر والنواهي.

والحضارة الشيوعية ترى أن النظام يؤخذ من أدوات الإنتاج، فالمجتمع الإقطاعيّ كانت الفأس فيه أداة الإنتاج ولذلك كان النظام الإقطاعيّ، فإذا تطورت الفأس إلى الآلة حصل التطور في النظام من إقطاعيّ إلى رأسماليّ. فالنظام في الشيوعية إذن مأخوذ من تطور أدوات الإنتاج، أي من التطور الماديّ.

بينما الحضارة الإسلامية ترى أن الدين هو نظام كامل للحياة، وهو يشتمل على جميع المناهج التي من شأنها أن تأخذ بيد الإنسان للتقدم والارتقاء. فالإسلام الذي بلَّغه

محمد ﷺ عن ربه (تعالى) هو النظام الأمثل لأنه من عند الله ـ سبحانه ـ ولا يمكن للعقل البشريّ أن يأتيَ بنظام يداني نظاماً أنزله خالق البشر.

والحضارة الشيوعية ترى أن النظام الماديّ هو المقياس في الحياة، وبتطوره تتطور سائر المقاييس. بينما الحضارة الإسلامية ترى أن الحلال والحرام فيما أمر ربُّ العالمين ونهى عنه هو مقياسِ الأعمال، فالحلال يُعمل، والحرامُ يترك، دون تطور في ذلك أو تغيير، مادام الحرام حراماً، والحلال حلالاً. ولا تُحكَّم في هذا المقياس نفعية، ولا مادية، بل يُحكَّم فيه الشرع.. وعلى هذا فالشيوعية باطلة في نظر الإسلام بطلاناً مطلقاً: عقيدة، ومفهوماً، ومنهاجاً، ولذلك فإن كلَّ ما خلَّفتهُ من أفكار يجب أن يكون مدعاة للإهمال.. فلا يمكن بحالٍ القبولُ بفكرة التطور الماديّ التي تلغي فكرة وجود الخالق (سبحانه تعالى)، ولا بفكرة إلغاء الملكية الفردية، أو امتلاك أدوات الإنتاج، أو الأرض وجعلها ملكية جماعية، لأن ذلك يضرب الإنسان في طاقته الحيوية، وفي تطلعه إلى الارتقاء والتقدم..

المفهوم الرابع: العلم والثقافة:

من البَدَاهة القول إنَّ العلمَ غيرُ الثقافة، وإلا استُغْنِيَ

بأحَدِهما عن الآخَر، أو لما وُجِدَ لكلٍّ منهما لفظٌ مستقلٌّ بذاته.

ولا يُقال بأن العلمَ لفْظٌ مُرَادِفٌ للثقافة، أو العكس، فهما لَيْسَا من المعاني المترادِفَة، كألفاظ: القَطْع، والصَّلْم، والبَتْر، والجَدْع، التي تدور جميعها حول معنًى واحدٍ مشتَرَك هو القَطْع.

وعلى الرغم من أنَّ كلاً من العلم والثقافة يندرج في سِيَاقٍ مَعْرِفيٍّ ويتعلَّق بالناحية المَعْرِفيّة ويكاد يبدو موحدًّاً، فإنهما يفترقان في مَعْنَيَيْهما الإصطلاحيّيْن. فإطلاقُ مصطلَح الثقافة على ما هو علم، أو إطلاق مصطلَح العلم على ما هو ثقافة، مسألة فيها من الخَلْطِ ما يؤدي إلى اضطراب المعنى، عدا عن افتقاره إلى الدقّة. وقد وقع بعض الكتاب والمفكرين ممن يَتَعاطَوْن الشأنَ الثقافيّ والعلميّ في هذا الخطأ. وينبغي النظر في هذه المسألة على ضوء واقعها، وبيان حقيقتها، لتكون الألفاظ مؤديةً معانيها الصحيحة، ويتأتَّى ذلك من طريق تَتَبُّع اللفظ من الناحية اللغوية، وكيف تطَوَّر إلى مصطَلح.

ويجب أن لا يَغيبَ عن الأذهان مدى الأهمية في تحديد كل من هذين المصطلحين، لارتباطهما الوثيق بالبناء الفكريّ، وما ينبثق عنه من مناهج سلوكيَّة، تؤدي إلى إبراز الشخصية، بدءاً بالفرد وانتهاءً بالمجتمع.

أما العلم، فإنه يُقال في اللغة: عَلِمَ الرجلُ: حصل له حقيقةُ العلم، وعَلِمَ الشيءَ: عَرفَهُ، وأعلمهُ الأمرَ: أطْلَعَه عليه.

وأما الثقافة، فإنه يُقالُ في اللغة: ثقفَ ثقافةً: صار حاذِقاً، فهو ثقِفٌ وثقيف. وثقفَ الكلامَ ثقافةً: حذقَه، وفهمَه بسرعة.

هذه المعاني اللغوية هي الأصل في استعمال الألفاظ، إلا أنه إذا اصطُلِحَ على وضعها على معانٍ أخرى لها علاقة بالمعنى اللغويّ فجائز.

وكان الأقدَمونَ يُطْلقون لفظَ العلم على كل معرفةٍ مهما كان نوعها. ثم صار الناسُ يعتبرونَ أنّ المعارف العقلية والطبيعية هي للناس جميعاً، ويعتبرون أنّ غيرها من المعارف النقليّة خاصةً بكل أمة نُقِلَتْ عنها، ثم أخذ يتحدد معنى العلم بمعارفَ معينة، ومعنى الثقافة بمعارفَ معينة.

فصار العلمُ بالمعنى الاصطلاحيّ هو المعرفة التي تؤخذ عن طريق الملاحظة والتجربة والاستنتاج، مثل علم الطبيعة وعلم الكيمياء وسائر العلوم التجريبية، وألحقوا بالعلوم التجريبية علمَ الحساب والهندسة وجميعَ أنواع الصناعات والتجارة والمِلاحَة.

وصارت الثقافة هي المعرفة التي تُؤخَذ عن طريق الإخبار والتلقّي والاستنباط، مثل التاريخ واللغة والأدب والفقه والفلسفة وبعض المعارف الأخرى.

فيكون الفرق بين العلم والثقافة هو: أن العلم عالميّ لجميع الأمم ولا تختصُّ به أمة دون أخرى، والثقافة هي لأمةٍ دون أخرى.

فالعلوم التجريبية إذن هي علوم عالمية، فهي في أميركا كما في اليابان، أو فرنسا، أو روسيا أو ألمانيا. وإنَّ أخذها من مصادرها لا يترتب عليه خطر على الأمة لأنها لا تتعلق بوجهة نظر عن الحياة، وهي لا تؤثر في العقل ولا تنعكس على السلوك. أما الثقافة إذا أُخِذَت فإنها تؤثر في العقل والسلوك، وتغيّر في هوية الأمة. فالثقافة عند الاشتراكيين هي غيرها عند الرأسماليين، وكذلك فإن الثقافة عند الإسلاميين تختلف عن الثقافة عند غيرهم. لذلك لا بد من أن يفرَّق بين الثقافة والعلوم، وبين ما يؤخذ منهما وما لا يؤخَذ.

المفهوم الخامس: الأمــة:

الأمة مجموعة من الناس تجمعها عقيدة واحدة، ينبثق عنها الأنظمة التي تطبقها في الحياة.

والأمة الإسلامية تجمعها العقيدة الإسلامية، وعنها

تنبثق الأحكام الشرعية التي تؤلف النظام الأساسيّ وتبنى عليه الأنظمة الأخرى السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

فالمسلمون ليسوا طائفة، أو فئة، أو جماعة إنما هم أمة واحدة. والرابطة التي تربطهم مع بعضهم البعض ليست القومية، بل العقيدة التي تجعلهم جميعاً إخوةً في الإسلام، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾، ولقوله ﷺ: «**المسلم أخو المسلم**». وبفعل إيمانهم بالإسلام ديناً وعقيدة: صاروا إخوة. وأما الرابطة التي تربط الرعية في الدولة فهي التابعية وليست العقيدة، فمن يحمل التابعية يتمتع بجميع الحقوق التي يستحقها كل فردٍ ينتمي إلى الدولة، ويؤدي جميع الواجبات التي تفرضها قوانين الدولة وأنظمتها.

فلا يوجد في الإسلام إذن شيء اسمه القومية على الإطلاق. وعندما دَسَّت الدول العدوة مفهوم القومية بين المسلمين على أساس قاعدة فرق تَسُدْ[1] مزَّقت شملهم إلى

(١) يروي التاريخ البعيد أن الإسكندر المقدونيّ عندما احتلّ بلاد فارس وأراد المضيّ في فتح البلاد شرقاً، كتب إلى أستاذه «أرسطو» يُعْلِمُه بأنه لما فتح بلاد فارس رأى رجالاً لم يَرَ مثلهم جمالاً، وكمالاً، وشجاعةً، وأنه لا يأمَن إنْ رحل عنهم أن يَثِبوا على مَنْ يخلفه على البلاد من بعده. فكتب إليه أرسطو: فَهِمتُ كتابَك. فأمّا قتلهم فهو من الفساد في الأرض، وإن النساء اللاتي ولدنهم ستلد سواهم، ولكن أرَى أن تُفَرِّق كلمتهم بأن تجعل لكل طائفةٍ منهم ملكاً فلا يؤدّي بعضُهم إلى =

أقوام وأجناس. فحين تحركت في المسلمين القومية التركية، والقومية العربية، والقومية الكردية، والقومية الفارسية، والقومية البربرية.. تصدّع صف الأمة الإسلامية، فأدى ذلك إلى انفصال أقطارهم بعضها عن بعض، وهذا ما جعل خطرها مدمراً وحدة الأمة الإسلامية، وهادماً لكيانها. وقد رأينا من آثارها كيف انتُزعت تركيا ـ دولة الخلافة ـ من أحضان الإسلام إلى أحضان الصهيونية، والعلمانية والقومية. ويكفي الأمة الإسلامية هذا الأثر وحده حتى تعيَ خطر الدعوة إلى القومية على مستقبلها. فيجب الدعوة إلى الإسلام من جميع الشعوب الإسلامية حتى تتوطد أواصر الأخوة الإسلامية.

= بعضٍ طاعة، ويلجأ كل فريقٍ منهم إليك لتنصره على منافسه.
وهكذا مَلَكَ الإسكندر بلاد الطوائف، فمكثوا على ذلك تابعين له.
فالدولة الإسلامية التي حكمت كثيراً من الطوائف والشعوب في هذا العالم طوال قرون.. هل فكّر حاكم من الذين تعاقبوا على حكمها، سواء أكان تقياً أم شقياً أن يفرّق بين الطوائف، أو أن يقَسِّم شعباً بأكمله كما فعلت بريطانيا وفرنسا بالشعب العربي وأقامت دولة يهودية صهيونية على أرضه وبين مقدساته؟
أليس في هذا دليل واضح على أن الإسلام لم يأتِ إلا رحمة للعالمين؟
فَشتّان ما بين رحمة هذا الدين وسياسات الدول والأمبراطوريات في هذا العصر والعصور الخالية التي عملت وما زالت تعمل بقاعدة «فرِّق تسُد».

المفهوم السادس: القواعد التي تقوم عليها الأنظمة في الإسلام

إذن فالأمة الإسلامية لها شخصيتها التي تنبثق من العقيدة بصرف النظر عن بلاد ولغات وأجناس شعوبها. وعلى أساس هذه العقيدة توجد الأنظمة في الإسلام التي تقوم على قواعدَ ثابتةٍ مستندةٍ إلى الأدلة الشرعية. وأبرز هذه الأنظمة وقواعدها:

أولاً ـ قواعد النظام الاقتصاديّ في الإسلام:

يقوم النظام الاقتصاديّ في الإسلام على أربع قواعد:

١ ـ المال لله، قال تعالى: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾(١).

٢ ـ الجماعةُ مُسْتَخْلَفَةٌ في مال الله، أي أَنَّ المال واجب إنفاقه لقوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾(٢).

٣ ـ كنز المال حرام، لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾(٣).

---

(١) سورة النور، الآية: ٣٣.
(٢) سورة الحديد، الآية: ٧.
(٣) سورة التوبة، الآية: ٣٤.

٤ ـ وجوب التداول في المال، لقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْۚ﴾[١] أي كي لا يقتصر تداوله بين الأغنياء فقط من دون الفقراء أو الآخرين من أبناء المجتمع.

ثانياً ـ قواعد نظام الحكم في الإسلام:

يقوم نظام الحكم السياسيّ في الإسلام على ستّ قواعد:

١ ـ السيادة للشرع.

٢ ـ السلطان للأمة

٣ ـ نصبُ خليفةٍ واحدٍ فرضٌ على المسلمين.

٤ ـ للخليفة وحده حق تبني الأحكام الشرعية.

٥ ـ الحكم مركزيّ، والإدارة لا مركزية.

٦ ـ تتوزع أجهزة الدولة على سبعة مستويات:

(١) ـ الخليفة

(٢) ـ المعاونون

(٣) ـ الولاة

(٤) ـ الجيش

(٥) ـ الجهاز الإداريّ

---

(١) سورة الحشر، الآية: ٧.

(٦) ـ مجلس الشورى

(٧) ـ القضاء.

ثالثاً ـ قواعد النظام الاجتماعيّ في الإسلام:

النظام الاجتماعيّ في الإسلام قائم على علاقة المرأة بالرجل وما ينشأ عن هذه العلاقة. وهذه العلاقة لا تقوم في الأصل على أساس ماديٍّ فقط، بل تقوم على أساس روحيّ، ومن ثَمَّ على أساسٍ ماديّ.

قال رسول الله ﷺ: «**إذا خطب إليكم من تَرضون دِينَه وخُلُقَه فزوِّجوه. إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض**»(١).

ويمكن تعريف النظام الاجتماعيّ بأنه: «النظام الذي ينظم اجتماع المرأة بالرجل، أو اجتماع الرجل بالمرأة، وما ينشأ عن هذا الاجتماع من علاقات».

وأهم قواعد هذا النظام:

١ ـ الزواج هو الأصل في البنوَّة والأبوة والأمومة، وقد جاء الشرع بأحكامها.

٢ ـ الإسلام يحث على الزواج ويأمر به.

---

(١) رواه ابن ماجه، باب النكاح، رقم ١٩٦٧.

٣ ـ الاجتماع الجنسيّ بين الرجل والمرأة له نظام خاص ينتج منه التناسل.

٤ ـ الزواج للرجل جائز من الكتابية.

٥ ـ لا يجوز للمسلم أن يتزوج مشركةً قط، كما لا يجوز للمسلمة أن تتزوج كتابياً، ولا مشركاً.

٦ ـ الحياة الزوجية تقوم على الصحبة أولاً، ومن ثمَّ على الشراكة. والصحبة تعني الاطمئنان والسكن بين الزوجين، ويدخل فيها حسن العشرة، وأداء حقوق الزوج، وأداء حقوق الزوجة.

هذه باختصار (وبعناوين) القواعد التي تقوم عليها تلك الأنظمة.

المفهوم السابع: التنمية ومقومات الدولة

وقد رأينا أن نبحث في مفهوم التنمية، باعتبارها إحدى مجالات النظام الاقتصادي، لتوضيح المفاهيم المغلوطة التي علقت في أذهان بعض المفكرين ـ الذين ينتمون إلى الإسلام بالوراثة أو الهوية ـ كي نزيل الغشاوة التي تجعلهم يعتقدون بأن التنمية هي من مقومات الدولة وأنَّ الإسلام لا يملك مقومات الدولة الحديثة القادرة على التنمية.

إذن فلا بد في البداية، وعطفاً على ما ألمحنا إليه، أن نشير إلى ما يعتقده بعضهم ـ والغريب أنه يدّعي باعاً طويلاً له في الاطلاع والمعرفة ـ من أن «الإسلام السياسيّ، لا يستطيع، وليس بمقدوره، وبمنطلقاته، لا اليوم ولا غداً أن يصنع المستقبل لأن الكلام عن مستقبل وعن دولة، إنما يعني الكلام عن تنمية في الصناعة، والزراعة، وفي الخدمات، وعن سياسة خارجية تؤمن الاتصال بالعالم.. وعن نقد، وعملة محكوم عليها بصادرات وواردات، وبحجم ما تنتج الدولة وما تستهلك، وارتباط هذه العملة بصندوق النقد الدوليّ.. فالإسلام لم يدخل في هذا الموضوع. الإسلام يعطي قيم حياة، وقيماً أخلاقية.. ولكن ليس بمقدوره أن يعطي مشروعاً سياسياً»..

هذا هو اعتقاد البعض!.. وهذا ما يعلنونه على الملأ.

وإنه لكلام غريب حقاً، ولاسيما عندما يصدر عن مفكر عربيّ، ويدعي أنه ينتمي إلى الإسلام بينما لا يدل مثل هذا الكلام، في الحقيقة، إلاَّ على جهل مطبق بالإسلام، وبالمنهاج الذي يقدمه للحياة من النواحي السياسية، والاقتصادية، والنقدية، والاجتماعية، والإنمائية إلخ...

فالإسلام ـ وكما يعلم العالم بأسره ـ هو دين ودنيا. وهو عقيدة، ومبدأ، ومنهاج حياة، يرعى شؤون الناس في أدق التفاصيل من خلال الأحكام الشرعية التي هي شرع الله تعالى لعباده، ومن خلال المفاهيم التي يقدمها لتربية الإنسان على الإيمان بعقيدة التوحيد، وعلى تقويم سلوكه وفقاً للقيم والمثل، والأخلاقيات التي تصلح حياته، وحياة مجتمعه، وحياة أمته من منطلق عقيدته بالذات. بل هي قادرة أن تصلح الحياة الإنسانية بأسرها، لأن الله تعالى لم يبعث محمداً ﷺ رسولاً لبني قومه وحدهم، بل أرسله للناس كافة، وجعل رسالته رسالة عالمية، بكمالها وتمامها، وتوافقها مع الكون والحياة والإنسان.

وفي العودة إلى كلام ذاك المفكر العربيّ، الذي يظن أن الإسلام غير قادر على تقديم مشروع سياسيّ لإقامة دولة، نجده يعدّد مقوماتٍ للدولة تقوم على الأمور التالية: التنمية والإنتاج، التصدير والاستيراد، الخدمات، الاستهلاك، النقد المرتبط بصندوق النقد الدوليّ.. وكأنَّ هذه الأمور هي مقومات الدولة، فإن فقدت لم يكن ثمة وجود لدولة..

هذه الأفكار هي ـ طبعاً ـ مجرد ظنون، وجهل أو تجاهل إنْ لمقومات الدولة، أو لنظام الحكم السياسيّ في

الإسلام. فكل ما ذكر في تلك الندوة التي جرت في أول شهر تموز في بيروت لا يمت إلى مقومات الدولة بصلة، وإنما هو من أعمال الأفراد في الدولة، أو من الأعمال التي تقوم بها الدولة.

ذلك أن مقومات الدولة، وفقاً للمفاهيم والنظريات والأفكار السائدة عند الناس، هي:

- بقعة أرضٍ محددة جغرافياً (أو سياسياً).
- مجموعةٍ من الناس، ذات عرق واحد، أو أعراق مختلفة، ويشكلون الشعب.
- وجود لغة واحدة (أو عدة لغات)، وتاريخ مشترك، ووحدة المصالح والآمال والأهداف.
- وجود شخص معنويّ يملك السلطات، ويتمتع بالسيادة وفقاً للقوانين الداخلية والقوانين الدولية.

وبعضهم يجعل المقومات الثلاثة للأمة وليس للدولة، بحيث يحصر عناصر الدولة: بالأرض، والشعب، والسيادة. .

وكل ذلك لا يشكل في الحقيقة مقومات للدولة أو للأمة حسب المفهوم الإسلاميّ. بل إن أهم مقومات الدولة، بحسب الإسلام، وجود عقيدة في الأمة تقوم عليها الدولة. فإذا كانت هذه العقيدة قادرة على أن تقدِّم منهاجاً للحياة، فإن هذا المنهاج ـ الذي يعتبر من صلب العقيدة ـ هو الذي يشكل

في أحد جوانبه المشروع السياسيّ، أو مشروع نظام الحكم الذي يقوم في الدولة.

فالعقيدة في جانبها السياسيّ هي ما ينبثق عنه المبدأ الذي ينظم شؤون الحياة. فإذا كان هذا المبدأ يشكل رسالة للعالم بأجمعه، كانت الدولة التي تقوم عليه هي من أعظم الدول وأكثرها رسوخاً في حياة الأمم الشعوب. وهذه هي الدولة التي يريدها الإسلام في دنيا الناس، لأن تعابير: الإسلام ـ العقيدة ـ المبدأ لها معنى واحد، وهي تستقي وجودها من الرسالة السماوية التي أرادها الله تعالى للناس كافة، أي الرسالة التي بعث بها محمد بن عبد الله ﷺ لتكون خاتمة الرسالات السماوية، كما كان هو ﷺ خاتم النبيين والمرسلين.

فالكلام بأن الإسلام ليس بمقدوره أن يصنع المستقبل، ولا أن يعطيَ مشروعاً سياسياً، كما هو ظاهر الحال في البلاد الإسلامية، لا ينطبق على حقيقة الإسلام. وإن هذا التقصير الحاصل اليوم، بل ومنذ القضاء على الخلافة الإسلامية في عشرينيات القرن الحاليّ، إنما هو تقصير من المسلمين، وليس قصوراً في الإسلام.

الإسلام بالأمس بدأ في العرب فحوَّلهم من قبائلَ متناحرةٍ إلى أمة واحدة، يقول الله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ

عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾[١] بل وجعلهم أمةً ذات رسالة عالمية، لقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾[٢].

وتلك الأمة التي اعتنقت الإسلام، وقامت عليه، لم تقتصر على العرب وحدهم، بل كانت فيها شعوب متعددة ومن أقطار شتى، إلاَّ أن انتماءهم للعقيدة الإسلامية هو الذي حولهم إلى أمةٍ واحدةٍ هي الأمة الإسلامية.

والأمة الإسلامية، التي قامت نواتها في شبه جزيرة العرب، هي الأمة التي أنشأت دولة الإسلام، ذات الكيان السياسيّ الذي احتل حيّزاً لا يستهان به من التاريخ البشريّ. وقد كانت دولة مجاهدة، حملت رسالة الله (عز وجل) لتخرج الناس من الظلمات إلى النور، ومن جور الطواغيت إلى عدل الإسلام. وبانطلاقتها الميمونة، استطاعت أن تفتح برسالتها الإسلامية ثلاثة أرباع المعمورة في حينها. وكانت أهدافها وغاياتها حمل رسالة الهدى والرحمة للناس، وذلك بخلاف سائر الدول التي قامت على مدار التاريخ بالفتوحات

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٣

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١١٠.

العسكرية، عن طريق الغزو والسيطرة والاحتلال، حيث انصبّت اهتماماتها على إذلال الناس واستعبادهم، واستغلال ثروات بلادهم، فضلاً عما كانت تقوم به من السبي، والدمار، والخراب، والقتل، وارتكاب سائر الجرائم بحق الشعوب التي أخضعتها لسيطرتها.. والتاريخ يشهد أن تلك الدول الظالمة كانت جميعها غير مسلمة. وحدها دولة الإسلام هي التي عانقت التاريخ البشريّ بالحفاظ على الأرواح بدلاً من القتل، وبإحلال العمران بدلاً من الدمار، وبالاستقرار بدلاً من التشريد، وبالعدل بدلاً من الظلم، وبالنظام بدلاً من الفوضى... والتاريخ نفسه يشهد على سماحة الإسلام، وترك الخيار للناس بالبقاء على دينهم لأنه لا إكراه في الدين، والحفاظ على حقوقهم، وخاصة حقوقهم في الأحوال الشخصية التي يمارسونها وفقاً لمعتقداتهم الدينية.. لقد كان حكم الدولة الإسلامية بالقرآن والسنة، فكان حقاً وصدقاً أن يكون هو الحكم السياسيّ بما أنزل الله تعالى كما أمر بكتابه المبين: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾[1] فلا يكون ثمة مجال للمقارنة بين حكم هو من الله تعالى، صاغه في قرآنه المجيد، وبين حكم هو من صياغة القبائل،

(١) سورة المائدة، الآية: ٤٩.

والملوك، وحكام الإقطاع والدول الاستبدادية أي من صنع البشر وبما يتوافق وأهواءهم.

فالدولة الإسلامية قد أنشأها محمد رسول الله ﷺ بكامل مقوماتها، وكانت عاصمتها المدينة المنوَّرة، وتقلَّد رئاستها من بعده الخلفاء الراشدون.. وتلك الدولة هي التي انطلق أبناؤها خارج الجزيرة على أساس أنهم يمثلون أمة، هي الأمة الإسلامية، في ظل خليفة واحد للمسلمين، وقد ظلت قائمة ـ بصرف النظر عن تصرفات الحكام أو الخلفاء ـ طوال ألف وثلاثمائة عام ونيف.. فإذا لم يكن الكيان السياسيّ الذي أقامه رسول الله ﷺ يشكل دولة، وإذا لم يكن الكيان السياسيّ الذي سادت فيه عقيدة الإسلام ـ طوال تلك الحقبة من التاريخ التي تمتد منذ منتصف القرن السابع الميلاديّ وإلى أوائل القرن العشرين الميلاديّ ـ يشكل دولة، فما هي الدولة إذن؟

لا نظن أحداً ـ لا في الشرق ولا في الغرب ـ ينكر قيام الدولة الإسلامية، وإلا كان إنكاره ضرباً من العمى، أو الجهل أو التجاهل.. فإذا كان المسلمون قدروا على إقامة دولتهم الإسلامية في السابق، فإنَّ ذلك ميسور لهم، في كل وقت إذا ما عملوا عليه، مهتدين بهدي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

أما عن التنمية ـ بعد هذا التمهيد الذي كان لا بدَّ منه ـ فإننا نقول:

إن المعرفة الحقيقية لأحكام الإسلام هي التي تتكفل بالرد على كل ظن، أو معتقد ينفي عن الإسلام القدرة على التنمية، وعلى إقامة نظام اقتصاديّ شامل، أو نظام نقديّ كامل..

لذلك من المفيد أن نوضح تلك الأحكام لأولئك الذين يجهلون الإسلام، ونصَّبوا أنفسهم سماسرة للغرب يروجون لأفكاره ونظرياته ومبادئه التي أثبت واقع الحياة البشرية أنها كانت ضد مصلحة الفرد والمجتمع والناس أجمعين.. ولعلَّ في معرفتهم لتلك الأحكام ـ إن كلفوا أنفسهم الاطِّلاع عليها بدقة وموضوعية وبدون أية خلفية ثقافية مسبقة ـ ما يجعلهم يرعوون عن غيهم، ويعودون إلى ضميرهم، ويثوبون إلى رشدهم فتكون لهم الرجعة إلى الإسلام، وإلى الله ربهم العليم الحكيم. وتدور تلك الأحكام على ما يلي:

إن الإسلام هو دين الكمال لقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[1].

ومن مضامين كمال الدين الإسلاميّ أن الله تعالى فرض

(١) سورة المائدة، الآية: ٣

أموراً، وحرَّم أموراً، وندب إلى أمور، وكرَّه أموراً (أي نهى عنها نهياً غير جازم) وأباح أموراً..

وإذا دققنا في أعمال الإنسان نجد أن دائرة المباح هي أوسع دوائر تلك الأعمال. وأن غالبية أمور التنمية تقع في دائرة المباحات هذه[١]. ويمكن رؤية ذلك مما يلي:

١ ـ جعل الشرع الإسلاميّ الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد دليل التحريم لقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[٢]؛ وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[٣].

٢ ـ جعل الشرعُ الإسلاميُّ في أنواع معينة من الأفعال، الإباحة، ومن ذلك:

أ ـ الأفعال الجِبِلِّيّة: الأصل فيها الإباحة، ما لم يصرفها النص عن المباح.

ب ـ الأبحاث العلمية، والأصل فيها الإباحة لقوله

---

(١) معظم المسلمين في العصر الحاضر لم يفرقوا بين حرية الاختيار في المباحات وبين الحرية المطلقة التي يحميها النظام الديمقراطيّ أي لم يميزوا بين حرية العمل المطلق وبين إباحة العمل كحكم شرعيّ شرعه الله العليّ الحكيم.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٩.

(٣) سورة الجاثية، الآية: ١٣.

تعالى: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾[١].

ج ـ الزراعة والصناعة (وكل ما يتعلق بهما، أو هو على شاكلتهما) والأصل فيهما الإباحة. ودليله أن أحد الصحابة قد جاء رسول الله ﷺ معترضاً على تأبير النخل، فقال له: «**أنتم أعلم بأمر دنياكم**»[٢]، كما أنَّ الرسول ﷺ أرسل من يتعلم صناعة الأسلحة ثم أنشأ مصنعاً في المدينة يؤمِّن للمسلمين السلاح الذي يحتاجونه.

د ـ الأفعال الإدارية، والأصل فيها الإباحة. فقد أخذ عمر بن الخطاب تنظيم الدواوين عن الفرس، والروم. وكان ذلك على مرأى ومسمع من الصحابة (رضي الله عنهم أجمعين) فلم يعترض أحدٌ منهم عليه في ذلك، ما يعني إجماعهم على عمله.

هـ ـ الشروط في العقود والاتفاقات، والأصل فيها الإباحة، لقول رسول الله ﷺ: «**المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرَّم حلالاً أو أحلَّ حراماً**»[٣]

من هذه القواعد نرى أن الإسلام يفرق بين العلوم

---

(١) سورة يونس، الآية: ١٠١.

(٢) صحيح مسلم، باب الفضائل رقم ١٤١.

(٣) الترمذي باب الأحكام، رقم ٧.

المأخوذة بالطريقة التجريبية العملية (أي الملاحظة والتجربة والاستنتاج) وبين الثقافة الخاصة بأمة معينة، التي تنبثق من عقيدتها، وعن نظرتها إلى الحياة.

فالعلم ـ بحسب الفكر الإسلاميّ ـ عالميّ، وقد أباح الإسلام أخذ العلوم، على اختلاف أنواعها، من أي مصدر أتت.

أما الثقافة فلا يجوز أن تؤخذ من غير الأفكار النابعة من الأمة في تاريخها وحاضرها، وما أنتجت من الآثار الفكرية التي تنبثق عن عقيدتها. ولذلك فإنه لا يجوز للمسلمين أن يأخذوا بثقافات الأمم الأخرى، ما دامت لديهم العقيدة، التي تنتج ثقافة خاصة تعبِّر عن هذه العقيدة، واتجاهات أبنائها.

وعلى هذا فإن كل علوم التكنولوجيا، وعلوم الصناعة، والزراعة، وكل المكتشفات الفنية والتقنية، قد جعلها الإسلام من المباحات، ورخص أخذها من مصادرها، إلا ما استثنيَ منها بنص صريح، كما هو الحال في صناعة الخمور، أو في صناعة التماثيل (التي تعتبر مظهراً حضارياً من مظاهر الثقافة الغربية) فإنها محرَّمة بالنص والإجماع عند المسلمين.

فالدولة الإسلامية عندما تريد أن تقوم بالتنمية الصناعية أو الزراعية مثلاً، فإنها لا تبحث في آيات القرآن، ولا في سنة النبيّ عن الأسلوب الذي يجب أن تعتمده لهذه التنمية. فلا

تسأل القرآن عن شرعية صناعة التراكتور، ولا عن شرعية زراعة التفاح، كما لا تسأل السنة النبوية عن أسلوب إنشاء مبنى أو إنشاء مؤسسة تجارية أو عن طريقة تسويق الإنتاج الصناعيّ.. فكل ذلك يتعلق بالعلوم التي تتأتى عنها أساليب وطرق التنمية، فلا تتناولها الأحكام الشرعية بالتفصيل، بل تضعها في دائرة المباحات التي تتيح لأبناء الأمة بذل كل الجهود من أجل تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، وتحسين أساليب الإنتاج وزيادة أنواع المنتجات، وكميات الإنتاج.. فهذه كلها من الأمور المباحة..

وكذلك الأمر فيما يتعلق بالتجارة، فالأصل فيها الإباحة لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾[1]، فالمبادلات التجارية، ومسائل التصدير والاستيراد، وأمور الميزان التجاريّ، وأمور ميزان المدفوعات.. كلها من المباحات التي يمكن ولوج أبوابها بالطرق العلمية، والاستفادة من خبرات الآخرين بشأن كيفية القيام بها على الوجه الأحسن الذي يؤثر على التنمية.

وهكذا نرى أن الإسلام قد وسَّع دائرة حكم المباح إلى أبعد مدىً ممكن، ما يتاح معه للمسلم أن يُنَمّيَ القطاعات الإنتاجية في بلاده بقدر ما يملك من الكفاءات

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

العلمية والتقنية اللازمة لذلك. ويُكتفى فقط بوضع ضوابط لبعض المباحات حتى لا تخرج عن دائرة المباح إلى دائرة الحرام، فتخالف حينئذ قواعد السلوك في المجتمع الإسلاميّ، الذي نصب القاعدة العامة لكل أفعاله في القول الإسلاميّ الشهير: «**حلال محمد حلال إلى يوم القيامة، وحرامه حرام إلى يوم القيامة**».

وبما أن التنمية ـ في جوانب كثيرة منها ـ تدخل في الاقتصاد، فإننا نورد ـ مكررين للتأكيد ـ لمحة موجزة عن نظام الاقتصاد في الإسلام الذي يقوم على قواعد أربع:

١ ـ المال لله، لقوله تعالى: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾(١).

٢ ـ الجماعة مستخلفة فيه، لقوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾(٢).

٣ ـ كنزه حرام، لقوله تعالى؛ ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾(٣).

---

(١) سورة النور، الآية: ٣٣.
(٢) سورة الحديد، الآية: ٧.
(٣) سورة التوبة، الآية: ٣٤.

٤ ـ تداوله واجب، لقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْۚ﴾[١] أي كي لا يقتصر تداوله على الأغنياء وحدهم من دون الفقراء. وبذلك تتحقق الدورة الاقتصادية الكاملة.

فالنظام الاقتصاديّ إذن هو الذي يبحث في كيفية الجباية من الناس وكيفية توزيع الثروة عليهم، وهي الأمور التي يتوجب على الأمة أن تقوم بها، ولا يجوز أن تتعدى الأحكام الشرعية في الكتاب والسنة في وضع قواعدها وضوابطها.

أما علم الاقتصاد فهو الذي يبحث في تحسين الإنتاج وتكثيره، وهي أمور تنموية، ولذلك فإنه يدخل في دائرة المباح الذي يمكن أن يستنبط أبناء الأمة قواعده، أو أن يأخذوها عن غيرهم.

بالله عليكم، هل هذه القواعد الأربع التي هي عماد نظام الاقتصاد في الإسلام قد أضفناها نحن على القرآن أم أنها منزَّلة من رب العالمين منذ ما يزيد على أربعة عشر قرناً على رسوله الكريم؟

---

(١) سورة الحشر، الآية: ٧.

خلاصة القول:

إن مقومات الدولة شيء، والأفعال التي تقوم بها الدولة أو الأفعال التي يقوم بها أبناء هذه الدولة شيء آخر.

وليست الغاية من هذه التوضيحات إلا تصويب آراء وظنون ومعتقدات الذين يريدون بالإسلام شراً. ونحن نبشِّر هؤلاء أن هذا الإسلام الذي أنزله ربُّ العالمين للناس كافة، قد حفظه سبحانه وتعالى من كل زلل أو شطط أو افتراء لقوله العزيز: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[1].

إنه الإسلام وإنه دين الله. وبه وحده تكون عمارة الأرض لما يريد الله العزيز الحكيم.

والإسلام لا يكون تطبيقه بمجرد كلمات. والرد على مخالفيه لا يكون أيضاً بالكلمات..

إنما يكون بإقامة الدولة الإسلامية حقيقة وفعلاً. ليرى المفترون والظالمون تحقق المشروع السياسيّ العالميّ (وليس المحليّ أو الإقليميّ) الذي تسير على منهاجه هذه الدولة أو تلك، ويَرَوا الإنجازات الفكرية والإنتاجية التي يمكن تحققها أيضاً في هذه الدولة، بالإضافة إلى توافر المناخ الذي يؤمن

(١) سورة الحجر، الآية: ٩.

للدعوة الإسلامية انطلاقةً جديدةً لإنقاذ البشرية.

قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[1].

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٥٨.

الفصل السادس

طريقة الإسلام في خطابه القرآني

صراع الأفكار بين الإقرار والإنكار

حقيقة وجود الله علم وإنكار
وجوده جهل

قدرة العقل على اكتشاف الحقائق

٦

طريقة الإسلام في خطابه القرآنيّ

صراع الأفكار بين الإقرار والإنكار

حقيقةُ وجودِ الله عِلْمٌ وإنكارُ وجودِهِ جهلٌ:

إنّ الناسَ يجادلون في حقيقة وجود الله قديماً وحديثاً ولا يزالون حتى تقوم الساعة. ولكنّ جدالهم هذا يُجيب عليه سبحانه وتعالى بأنه جدالٌ غيرُ مَبْنِيٍّ على أُسسٍ علمية ولا هدايةٍ فكريَّة، وليس لهم كتابٌ مضيءٌ يستنيرون به، بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ﴾[1].

والمعنى أَنَّ الذي يُجادلُ في حقيقة وجود الله بغير علم لا يتّبع أدلّةَ العقل المستنير، وإنما يتّبع هَوَى النفس أو أدلّةَ التقليد. وفي هذا دلالةٌ على أنَّ الجدال بالعلم صوابٌ وبغير

(١) سورة الحج ٢٢، الآية: ٨.

العلم خطأ، لأن الجدال بالعلم يؤدي إلى اعتقاد الحق وبغير العلم يؤدي إلى اعتقاد الباطل.

ونرى أنه إذا انتهى السجال الجَدليّ إلى التسليم بحقيقة وجود الله فإن هذا التسليم لكي يكون إيماناً صحيحاً عليه أن يُقرَّ بحقيقةٍ أخرى لا تقل شأناً عن الأولى، وهي إفراده سبحانه بالوحدانية إلى جانب إفراده بالألوهية والربوبيّة. ويتأتّى ذلك من طريق التفكُّر في الكون وما فيه من شواهدَ تدلُّ على أنه وحده المُوجِدُ المُنْعِم، لا يُلْجَأُ إلا إليه، ولا يُعْتَمَدُ إلا عليه. ويترتّب على هذا الإيمان استشعارُ العبد عبوديَّتَه لله والعملُ بما أمر به والانتهاءُ عَمّا نهى عنه.

وهكذا نجد أنه كما يقتضي الإيمان بوحدانية الله كذلك يقتضي إفرادُه بالمعبوديّة والانقيادُ لشرعه، على مستوى الفرد بصفته عبداً لله تعالى وعلى مستوى الجماعة، بصفتها مكلفة تنفيذ الأحكام الشرعية. فبإفراد الله عزّ وجلّ بالألوهية والربوبية يكتمل إيمانُ الفرد المؤمن، وبإفراده بالسيادة والمرجعية للشرع الإسلاميّ يكتمل إيمانُ الدولة والمجتمع.

قدرة العقل على اكتشاف الحقائق:

إن الإيمانَ بحقيقة وجود الله تعالى وبوحدانيته محصّلةٌ فكريّة لا سبيل إلى إنكارها، وهي إنْ دلّت على شيء فإنها

تدلّ على أنّ العقل السليم لا بُدَّ له من اكتشاف حقائق الأشياء. نقول هذا بغضّ النظر عن تصريح مَن عقَلَهَا أو إخفائِهِ لها، لأن إخفاء الحقائق لا يعني أن العقل ليست له القدرة على اكتشافها، أو أنه أخفق في فهمها، وإنما يعني أنه جَرَى سَتْرُها من قِبَلِ مَن عَقَلَها بسبب ما يراه من مصلحة له في عدم الكشف عنها.

ولذلك نرى أن الناسَ مختلفون في مذاهبهم بين مُنْكِرٍ للحقائق ومقرٍّ بها، وبعبارة أوضح: بين مؤمن بالحقائق وكافرٍ بها. والمؤمن في هذا المقام هو مَن عَمِلَ بما انتهى إليه عقله، والكافر هو مَن خانَ عملُهُ عَقْلَه.

وعلى هذا انقسم الناسُ بين مؤمنين وكافرين، مصدِّقين ومكذّبين. وهم على هذه الشاكلة ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾[1] منذ القِدَم، ولا غَرابَةَ في ما هم عليه، فتلك سنةٌ من سُنَن الاختيار بين الشر والخير.

ونحن نجدُ من خلال ما أخبرنا به القرآن الكريم أمثلةً لهذه السنن، كما نجد في التاريخ نسخاً مكرَّرةً من هذه النماذج البشرية، حتى أن بعضها لا يتورّع عن المغالاة في

(١) سورة الإسراء، الآية: ٨٤.

تحدّيه العقل وانقلابه على الحقائق، أو التصريح بتفضيل مصالحَ ماديةٍ مقابلَ الامتناع عن الإقرار بالحق.

وأظهر مثال على ذلك ما كان عليه أبو جهل (عمرو بن هشام) وعبد اللّه بن أمية المخزوميّ في الجاهلية من تعنّت واستكبار، وهما من أكابر أهل الشرك في مكة. وقد رُويت عنهما في هذا الصدد هذه الروايةُ التي يتجلَّى فيها الإصرارُ على عدم الإعتراف بالحقائق إذا كان لا يحقق منافعَ ماديةً مباشرة.

فعن ابن عباس، أنَّ مشركي مكة، وفيهم أبو جهل (عمرو بن هشام)، وعبد اللّه بن أمية المخزوميّ جلسوا خلف الكعبة ثم أرسلوا إلى النبيّ ﷺ فأتاهم فقال له عبد اللّه بن أمية: «إنْ سَرَّك أن نتبعك فسَيِّرْ لنا بالقرآن جبالَ مكة، فأذهِبْها عنا حتى تنفسح فإنها أرضٌ ضيقة، أو اجعل لنا فيها عيوناً وأنهاراً حتى نغرسَ ونزرع، فلستَ كما زعمت أهونَ على ربك من داودَ حيث سخَّر له الجبال تسبّحُ معه. أو سخّرْ لنا الريح فنركبها إلى الشام فنقضي عليها مسيرتنا وحوائجنا ثم نرجع من يومنا، فقد سُخِّرت الريحُ لسليمان كما زعمت لنا فلست أهونَ على ربك من سليمان. أو أحْيِ لنا جَدَّك قُصَيًّا أو مَنْ شِئْتَ من مَوْتانا لنسأله أحَقٌّ ما تقول أم باطلٌ فإن عيسى كان يُحيي الموتى ولستَ بأهونَ على الله

منه[١]. فأنزل الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ۗ أَفَلَمْ يَايْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۗ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا۟ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِىَ وَعْدُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾[٢].

وفي الآية حذف جواب «لو» لأنَّ في الكلام دليلاً عليه، وتقديره: لو أن قرآناً على هذه الصفة من تسيير الجبال وتقطيع الأرض وتكليم الموتى، لكان هذا القرآن لعلو مكانته وعظيم أمره وجلال قدره، وهذا غايةٌ في التذكير ونهايةٌ في الإنذار.

ولذا نجد الله سبحانه يخاطب رسوله كاشفاً سرائر هذا الصنف من البشر فيقول سبحانه: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾[٣] أي لو كنت تقرأ كتاباً أو تكتب كتاباً لوجد المبطلون طريقاً إلى اكتساب الشك في أمرك وإلقاء الريبة في نبوّتك، ولقالوا إنما تقرأ علينا ما جمعته من كتب الأولين، ولكن لمَّا ساويتهم في المولد والمنشأ ثم أتيتهم بما عجزوا عنه وجب أن يعلموا أنه من عند الله تعالى وليس من عندك، إذ لم تجرِ العادة أنْ ينشأ الإنسانُ

(١) مجمع البيان للطبرسي.
(٢) سورة الرعد، الآية: ٣١.
(٣) سورة العنكبوت، الآية: ٤٨.

بين قوم يشاهدون أحواله من صغره إلى كبره ويرونه في حَضَره وسفره لا يتعلم شيئاً من غيره، ثم يأتي من عنده بكتاب يعجز الكل عن الإتيان بمثله أو بسورة واحدةٍ من سوره ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[1]، بيّن سبحانه أن في إنزال القرآن الكريم دلالةً واضحةً ومعجزةً ناصعةً وحجةً بالغة، ولو أظهر الله سبحانه الآياتِ التي اقترحوها ثم لم يؤمنوا بعد نزولها لاقتضت الحكمة إهلاكهم بعذاب الاستئصال كما حدث للأمم السابقة، قال تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[2].

ونرى أنه من خلال الخطاب الإسلاميّ نكتشف في القرآن الكريم قوَّةَ الحجّة ونتعلم كيفيةَ محاصرة الباطل. فقوة

(١) سورة العنكبوت، الآيتان: ٥٠ و٥١

(٢) سورة يونس، الآيتان: ١٥ و١٦.

الحجة متأتّيةٌ من انجلاء حقائق الأشياء، وعلى أساسها يكون الإيمان بها وإبلاغها، وهذا وحده كافٍ لمغالبة الخصوم ليعيدوا النظر في مزاعمهم. فعلى مَن يَنْدبُ نفسه لحمل الدعوة أن يرقى بمعارفه القرآنية ويتفهم معانيَ الأفكار التي تثيرها آياته، وأن يكون على يقين أن ﴿هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾. فإذا تسلّح الداعية بهذا اليقين خطا الخطوةَ الأهمّ في اعتماد الطريقة القرآنية والسنّة النبوية لعرض وجهة نظر الإسلام ومنهجه في خطابه.

ويقوم هذا الخطابُ الإسلاميُّ على ما يلي:

١ ـ تدبُّر القرآن وتعلُّمُ طريقته:

إن تعاملَ الداعية مع محيطه ينبغي أن ينطلقَ من فهمٍ عميقٍ لطريقة الإسلام التي نجدها في القرآن الكريم، وبمقتضى خطابه الذي يتضمن إلى جانب الطريقة الأسلوبَ والمنهجَ، إضافة إلى تدبّر المعاني، والإحاطة بأسباب نزول الآيات، ومعرفة دقائق اللغة العربية التي ينبغي أن يتقنَ الداعيةُ التلفظَ بها إتقاناً لافتاً، ليتأتّى له امتلاكُ الثقة في نفسه، وليتأكدَ من قدرته على صياغة الأفكار التي يطرقُها صياغةً متينةً تمكنه من إبلاغها الآخرين الذين يريدهم أن يتأثروا بها ويدركوها. وهو ما يُعتبر واجباً شرعياً على الداعية التقيدُ به والعملُ بموجبه، وإلاّ عُدَّ إهماله وعدم المحافظة عليه إهمالاً للواجب

وعدم اهتمام بتحقيق الهدف الذي يعمل جاهداً للوصول إليه. ويجب أن لاً يغيب عن باله ولو للحظة واحدةٍ أنّ ما من حرف في القرآن الكريم إلا وله معناه ودلالته، وما من ترتيب في كلامه إلا وُضع حيث وُضِعَ لقصد. ثم إن هذا الأمر تزداد أهميته عندما يكون الداعية عضواً في جماعة تعمل من أجل الإسلام واستئناف العمل به، وبالأخص في مجال الفكر السياسيّ. وهو ما يوجب عليه الاهتمام بالتفصيلات التي تبرز حرصه على الدقة في الفهم، فتكون له ظهيراً في دعوته، وتزيل من أمامه الكثيرَ من العقبات، وتمهد له الطريقَ للوصول إلى مبتغاه.

إذن على الداعية أن يتبنى طريقة الخطاب الإسلاميّ التي يجدها في القرآن الكريم، وأن يتعلم منهجه وأسلوبه.. ولا يتأتى له ذلك إلاّ بملاحظة سياق ونسج وتركيب آياته واستقرائها استقراءً واعياً. فالداعية يختلف عن غيره من الأشخاص العاديين لكونه حاملَ دعوة، وهو ما يوجب عليه النظر إلى هذه الصفة نظرةً جِدِّيَّة، وأن يكون تصرفه مع نفسه صارماً إزاءها، فلا يكتفي بحفظ الآيات واستظهارها والاقتصار على فهمها فهماً سطحياً، بل عليه أن يكون حاضراً في ذهنه قولُ رسول الله ﷺ مخاطباً ابن عباس: «**يا ابن عباس إذا قرأتَ القرآنَ فرتّلْه ترتيلاً، قال ابن عباس: كيف**

أرتله يا رسولَ الله، قال: بَيّنْه تبييناً ولا تنثُرْهُ نثْرَ الدَّقل[١] ولا تهذَّهُ[٢] هَذَّ الشعر، وقفوا عند عجائبه وحرِّكوا به القلوب، ولا يكونَنَّ همُّ أحدكم آخرَ السورة»[٣].

ففهم القرآن فهماً صحيحاً معمقاً من أهم واجبات الداعية. فبفهمه الصحيح المعمّق يتمكن من امتلاك ناصية الإقناع، ويستطيع أن يجذب العقول والقلوب إليه. وعلى الداعية كذلك أن يدرك أنه يعيش حالياً في وسط يعج بالدعوات المناقضة لدعوته، وفي هذا الوسط من الأفكار الحديثة ما لا يجد له ـ من حيث الألفاظ والموضوعات ـ ردوداً جاهزة لديه، ولكن الخطاب القرآنيّ يعلّمه طريقة الردِّ عليها ومناقشتها، وهذه الطريقة لها من الثبات والوضوح ما يجعل الداعية ـ إذا أحسن توظيفها ـ قادراً على الإمساك بدفة المناقشة، وتغليبِ لغة العقل في الحوار. وما عليه إلا أن يقدح الذهن ويحرك الجهد لتفعيل عملية استنباط الأفكار من خلال تعلمه طريقةَ الإسلام في الخطاب التي يجدها في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

---

(١) الدّقل: التمر الرديء.

(٢) الهذّ: سرعة القراءة بدون تأمل، ونثر الدقل: أي: كما يتساقط الرطب الرديء اليابس.

(٣) مجمع البيان للطبرسي.

٢ ـ كيف نتعلم الخطاب الإسلاميَّ في القرآن الكريم؟

لقد ردَّ القرآن الكريم على المضلين وأصحاب الأفكار الباطلة داحضاً حججهم، بعد أن ذكر أفكارهم كما هي، وبذلك نلحظ ذكر أفكار الخصوم في مطالع الآيات وفي أكثرَ من موضع ومقام، ثم الردَّ عليها إما في خواتم الآيات أو في آيات تلتها. والشواهد على ذلك كثيرة نورد بعضاً منها. قال تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمٗا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ خَلۡقٗا جَدِيدٗا ۝٤٩ قُلۡ كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا ۝٥٠ أَوۡ خَلۡقٗا مِّمَّا يَكۡبُرُ فِي صُدُورِكُمۡۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَاۖ قُلِ ٱلَّذِي فَطَرَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖۚ فَسَيُنۡغِضُونَ إِلَيۡكَ رُءُوسَهُمۡ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَۖ قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبٗا ۝٥١ يَوۡمَ يَدۡعُوكُمۡ فَتَسۡتَجِيبُونَ بِحَمۡدِهِۦ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا قَلِيلٗا ۝٥٢﴾(١).

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ ۝٢٩ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ قَالَ أَلَيۡسَ هَٰذَا بِٱلۡحَقِّۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ قَالَ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ۝٣٠ قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةٗ قَالُواْ يَٰحَسۡرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطۡنَا فِيهَا وَهُمۡ يَحۡمِلُونَ أَوۡزَارَهُمۡ عَلَىٰ ظُهُورِهِمۡۚ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾(٢).

إن نصوصَ القرآن واضحةُ الدلالة في مخاطبة

(١) سورة الإسراء، الآية: ٥٢.

(٢) سورة الأنعام، الآيات: ٢٩ ـ ٣١.

الآخرين، فهي تبدأ بعرضِ ما لديهم من المعتقدات والأفكار وإخراجِ كل ما في صدورهم، ثم يكون الردُّ عليها بإظهار بطلانها. وهي نفسها طريقة النبيّين والمرسلين في التصدي للمعتقدات التي كان يعتنقها أقوامهم، وكان كل رسول يُبعث بلسان قومه، فيبين لهم ما يجول في أفكارهم، وبطلانَ ما يدور على ألسنتهم، ويدحضها بالحجج والبراهين ليهديَهم إلى طريق الحق.

ثم إن طريقةَ القرآن الكريم واضحةٌ لناحية أنها تدخل فوراً ـ بعد عرض عقائدِ الآخرين وأفكارِهم ـ إلى تبيان خَطَل وبطلان تلك العقائد والأفكار، وذلك بالرد البليغ والبرهان الساطع. وهي الطريقة التي انتهجها الأنبياء والمرسلون صلوات الله عليهم أجمعين. فإبراهيم عليه السلام قَدَّم لبني قومه البراهينَ الحسيّةَ على زيف عبادة الأوثان، وشعيبٌ عليه السلام بيّن لقومه سوءَ عادة تطفيفِ الكيل والميزان، وموسى عليه السلام أقام الحجَّةَ على فرعونَ ومَلئه بإبطال فكرة السحر، وعيسى عليه السلام امتشق سلاحَ المحبة لدحض الفكر الماديّ الذي كان الناسُ يحملونه في عصره.

وذلك كله يعني أن أنبياء الله ورسله كانوا يعايشون الواقع وما تحفل به حياة أقوامهم من العقائد والقضايا. وهذا ما يجب على الداعية الإسلاميّ أن يعانيه في واقع الحياة اليوم،

بحيث يكون عليه في طرحه الإسلامَ بديلاً عن جميع العقائد والنظم الأخرى، وفي ردِّه على دعوات وأفكار الخصوم، أن يركّز في دعوته على المعالجات الموصلة إلى تغيير الواقع الذي تعيشه الأمة، بل وتعيشه سائر الأمم الأخرى؛ أما إذا كان الواقع أو بعض منه صالحاً فعليه أن يعمل على تثبيته..

وعلى حامل الدعوة أن يحذر، إذا سئل سؤالاً شرعياً ثبت عن طريق النقل، أن يجيب عليه عقلياً، كالسؤال عن الربا أو الخمر، فإن بعض الناس يسأل عنهما ويريد جواباً عقلياً، فعلى الداعيةِ أن يُفهِمَ ذلك البعض أن سؤاله شرعيّ ولا يجوز أن يكون الجواب عليه إلاّ شرعياً، لأن الإيمان بأن القرآن من عند الله داخلٌ في العقيدة، والعقيدة لا يمكن إلا أن تكون ناجمةً عن العقل، أما الأحكام الشرعية المحسوسةُ والأشياء والأمور التي هي غير محسوسة فهي جميعها أمور نقلية، أو بعبارة أخرى، فالإيمان بأن القرآن الكريم هو من عند الله عقليّ، والإيمان بما جاء به القرآن الكريم هو نقليّ.

وفي الردّ العقليّ الواردِ في قوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾[1] نجد أن موضوعَهُ الأساسيَّ هو معالجة قضية الكفر بحقيقة وجود الله تعالى، أو الشرك به

(١) سورة إبراهيم، الآية: ١٠.

والعياذ بالله. وهي القضية التي بُعث جميع الأنبياء والرسل لنفيها وإزالتها من النفوس، بحيث كانوا يقدمون لأقوامهم الحججَ والبراهينَ كي يعبدوا الله إلهاً واحداً لا شريكَ له، وفي ذلك يقول تعالى على لسان نبيّه موسى (ع): ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ۝٩ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾(١).

وهنا نتبين أن مهمة الداعية إبلاغُ دعوته على أساس تقديم البراهين والأدلة العقليّة، وقد أشارت الآية إلى ذلك في ﴿جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾. فالشاكُّ في وجود الله يجب أن يُناقَشَ نقاشاً عقلياً مبنياً على الحجج والبراهين التي تجعله متفاعلاً مع ما يُطرح عليه من مواضيعَ وأفكارٍ. وإذا لم يُناقَش على هذا الأساس فسيظلّ في حلٍّ من الخضوع للمسلمات العقلية، وله الحجة على مَن لا يناقشه على أساس عقليّ. فعلى الداعية أن يدرك أنه في اعتمادهِ طريقةَ النقاش العقليّ لا بُدَّ بالغٌ الغايةَ في نقاشه، وعليه معرفة أنه من خصائص العقل السليم التسليمُ بالحجج الصائبة والبراهين العقليّة السليمة.

(١) سورة إبراهيم، الآيتان: ٩ و١٠.

وهذا ما نستنتجه من الآية الكريمة ﴿وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرۡنَا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ﴾، أي أن القوم على الرّغم من معرفتهم بأن رسلهم مرسلون من الله تعالى فهم لا يريدون الإيمانَ وإنما يُصِرُّونَ على الكفر، والكفر هنا معناه سَتْرُ الحقيقة، فسترهم للحقيقة يعني العزوفَ عن التسليم بها، وذلك دأبُ العقول المريضة والمستكبِرة.

٣ ـ معرفةُ الداعية بقضايا العصر:

لذلك، كان على الداعية، وهو ينتهج طريقة القرآن في الخطاب،أن يكون مطلعاً على مختلف الجوانب الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي تدور من حوله، وفي العالم، طالما هو يحتاج إليها في دعوته. ولن يتسنى له النجاحُ في دعوته إن لم يكن مطّلعاً على مختلف شؤون وقضايا العصر الذي يعيش فيه أي أن يكون فعلاً ابنَ عصره، وحتى تكون له القدرة على عرض ما لدى الآخرين ومناقشتهم، وإلا عُدَّ جاهلاً، ولم يُستجبْ لدعوته.

على الداعية، مثلاً أن يعرف ما يتعلّق بمبدإ فصل الدين عن الدولة الذي يعتنقه الغرب بأسره، وماذا تعني «الديموقراطية» أو «القومية» أو «الوسطية» أو «الحداثة» أو «العولمة» أو المفاهيم التي تقوم عليها «فكرة التعايش بين

الأديان» أو الدعوات حول «حقوق المرأة» أو قضايا «البيئة والطبيعة» وإلى ما هنالك من قضايا ومشاكل تواجهُ الناسَ في الشرق والغرب على السواء.. فضلاً عن معرفته بالمناهج والأساليب والوسائل التي يستخدمها الحكام وأصحاب النفوذ لخدمة المصالح التي يتوخَّوْنها، والتي غالباً ما تكون ضد كرامة الإنسان، وحقوقه وسبل عيشه، بل والتي تهدف في ثناياها وخفاياها، لإبعاده عن ربه، وجعله في صراع مرير مع كل ما يحيط به.

كذلك على الداعية ألا يشغلَ باله أو يجعلَ مدار تفكيره القضايا والمسائلَ والمواضيعَ القديمةَ التي هي مثار خلاف بين المسلمين، والتي قد يكون في إثارتها ضررٌ على الأمة أكبرُ من نفعها، وألا يعتمد أساساً ونهجاً على ما قاله السابقون، إلا القدوة الصالحة الذين تشهد سيرتهم بالإخلاص لدينهم، لأن التركيزَ على الآثار السابقة قد تجعل دعوته عرضةً للجدال الذي لا يؤدي إلى جدوى، في حين أن الأمة تحتاج إلى معالجة واقعها وتوفير الحلول للمشاكل التي تعاني منها.

٤ ـ النقاش متى يكون عقلياً.. ومتى يكون بمرجعية إسلامية:

إن القرآن الكريم يربي فينا ملكة استنباط المعاني ويعلمنا

كيفية النفاذ إلى نفوس الآخرين الذين يجادلون في الله بغير علم لمواجهتهم مواجهة فكرية، كما يعلمنا كيفية المجادلة بصورة موضوعية، والتي تحتاج إلى صبرٍ وسعة صدر، فالمجادلة إنما تكون عقلية عندما يكون الموضوع عقلياً كقوله تعالى: ﴿۞ قَالَتۡ رُسُلُهُمۡ أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ يَدۡعُوكُمۡ لِيَغۡفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ وَيُؤَخِّرَكُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗىۚ قَالُوٓاْ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأۡتُونَا بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ﴾[1]، فالشكُّ في وجود الله سبحانه مُتَأتٍ من عدم قناعة الشاكّ الكافية بوجود الله سبحانه، فكان الردّ استنكارياً عدا كونه عقلياً، يزعزع فكرة الشك، التي لم يكتف باستنكارها، وإنما تجاوز ذلك إلى استهجانها. ذلك أنه لا يمكن للعقل إلا أن يجزم بوجود الله، لأن وجوده حقيقيّ، ومتأتٍ من إعمال العقل الذي يدل على أن جميع ما في الوجود والكون من مشهود وملموس إنما هو مخلوق، وما دام مخلوقاً فإن وجود خالق له أمر لا بد من التسليم به. ولأن العقل كما لا يقبل إلا أن يقر بوجود صانع للطائرة والصاروخ والكرسيّ والقلم، فإنه من غير المعقولِ أن لا يقرَّ العقل بحتمية وجود خالق لما نشاهده ونلمسه في هذا الكون الفسيح، الذي يدل كل شيء فيه على وجود إله واحد هو الله

(١) سورة إبراهيم، الآية: ١٠.

تعالى. وكما أنه لا بد للمصنوعِ أن يدل على الصانع فإن المخلوق يدل على الخالق، وذلك حكم قطعيّ تقتضيه طبيعة التكوين في الأشياء، وتقود إليه طوعاً وكرها بديهيات الاستنتاج التي تنشأ عن كل ما هو مشاهد وملموس(١). وهنا يبرز السؤال المهم: من أين تأتي فكرة إنكار أن الأشياء مخلوقة لخالق، وما السبب في إنكار وجود الله تعالى، إذا كان العقل قد سَلَّم ـ نتيجة مراقبته الأشياء ـ بوجود خالق لها... لماذا يريد بعض الناس الكفر... وما هو الغرضُ من كفرهم؟

نجد الإجابة على هذه النزعة الإنكارية في قوله تعالى مخاطباً رسوله الكريم: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ وَلَئِن جِئْتَهُم بِـَٔايَةٍ لَّيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُبْطِلُونَ ۝٥٨ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۝٥٩ فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾(٢). فالله تعالى بيّن الحق وضرب فيه الأمثال ليتبين الناسُ الحقَّ ويتبعوه، ولكن المنكرين للحق لو رأوا أيَّ آيةٍ مُبْصِرة لا يؤمنون بها، استخفافاً واستكباراً.

---

(١) سلِ الأرضَ مَنْ شَقَّ أنهارك، وأرسى جبالك، وغرسَ أشجارك، وأينعَ ثِمارك؟ فإنْ لم تُجبْكَ حواراً أجابتك اعتباراً.

(٢) سورة الروم، الآيات: ٥٨ ـ ٦٠.

لذا طبع الله تعالى على قلوبهم وختم على سمعهم لعنادهم ومخالفتهم، فهم لا يعون ولا يرعوون.

٥ ـ الرد على المعتقدات الباطلة:

وطريقة القرآن في خطابه أنه بعد أن يبطلَ حُجَجَ الخصوم ويُسفِّهَ معتقداتهم الفاسدة يقدم البدائل الصالحة. وهي الطريقة المجدية لبناء الإنسان، لأنه بعد هدم الباطل لا بد من إقامة البناء على أساس الصلاح والحق. وهذه الطريقة يدعوها العلماء «التروية بعد التخلية» أو «الملء بعد التفريغ». وهي التي تؤدي إلى توضيح حقيقة وحدانية الله سبحانه ونبذ ما عداه، وإثبات ربوبيته. وشاهدها ما جاء على لسان يوسف عليه السلام في قوله تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾(١).

أو كما جاء في قوله سبحانه: ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ﴾(٢). ولذا فإنه ما لم يُعمل على تخلية النفس من الأهواء المضرّة والأفكار الفاسدة والمعتقدات الباطلة لن يكون الإيمان بالله تعالى مستقرًّا في قلب المسلم.

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٣٩.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٥٦.

ومن طريقة الإسلام في الخطاب أنه عند مناقشته الأفكار إنما يناقش ما يطابق الواقع. ولكي يكون الفكر صادقاً، متفاعلاً مع الناس، ينبغي أن يلامس الواقع ملامسة حيّة، وإلا تحوَّل إلى فكر خياليّ بعيد عن قضايا الناس واهتماماتهم، وهو ما نتعلمه من قوله تعالى: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾[1]، وقوله سبحانه: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾[2].

ولذلك فإن القرآن الكريم يحمل على الأفكار المبنية على أساسٍ خاطىء، ومن هنا كان على الداعية الإسلاميّ أن يناقش واقع الحياة عند الناس، وأن تكون حججه وبراهينه مطابقةً لهذا الواقع، وهو يمتلك الأساسَ الفكريَّ الصحيحَ المبنيَّ على كتاب الله وسنة رسوله.

كذلك على الداعية الإسلاميّ أن يعتمد على الفطرة في خطابه العام وعند بيان حججه، فالفطرة التي فطر الله الناس عليها هي عبادة الله وتقديسه، ولكن البيئةَ غيرَ الصالحةِ والأفكارَ المضلةَ هي التي أبعدت الإنسان عن الفطرة السليمة، فكان على الداعية أن يعيد من يدعوهم إلى الأصل

(١) سورة لقمان، الآية: ١١.
(٢) سورة الطور، الآية: ٥٣.

السليم، ويخاطبهم على أساس أن عقولهم لا بد أن تعود إلى الرشد وتعيد النظر في المعتقدات الفاسدة التي تَبَنَّوْهَا أو ورثوها. ولذلك يجب أن يدور النقاش في تبيان حقيقة وجود الله من خلال ما يُرى من آثار مخلوقات الله، وهي الطريقة الوحيدة المطابقة للواقع، وهناك مئات الآيات في القرآن الكريم التي تُبيِّنُ لنا ذلك، كما في قوله سبحانه: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا ﴿٢٨﴾ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا ﴿٢٩﴾ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾ أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا ﴿٣١﴾ وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا ﴿٣٢﴾ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ ﴿٣٣﴾﴾[1].

غير أن الإيمان بالله تعالى، هو إيمان بوجوده، بربوبيته وبوحدانيته لا بتصور ذاته، لأن العقول تقصر عن إدراك ذاته. وينبغي أن يقنع العقل بأنه أعجز من أن يتمثل ذات الله، فخالق الإنسان الذي خلق فيه السمع والبصر.. أعلم بقدرة هذه الحواسِّ التي كوَّنها فيه، وأنها أعجز من أن تتمثله سبحانه وتعالى تَمَثُّلَ ذات، وفي ذلك قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وقال: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾، فذات الله لا تدركها مخلوقاته، والإيمان الحق إنما يكون بحقيقة وجوده تعالى لا بتصور ذاته. وعلى الداعية

(١) سورة النازعات، الآيات: ٢٧ ـ٣٣.

في هذا المقام الابتعادُ عن أي طريقةٍ غيرِ طريقة القرآن في إثبات وحدانية الله، فلا يُفتتن ببعض العلوم التي قد تصوّر للبعض أنها قادرة على إثبات وجوده تعالى، مثل علم الكلام أو أيّ علم آخر في تفريعاته اللغوية وفي اعتماده على العلوم الحديثة والتأويلات الفلسفية.

٦ ـ الدعوة إلى تطبيق الأحكام الشرعية:

وإذا كان من المهام الأساسية التي يدعو إليها الداعية الإسلاميّ الدعوةُ إلى تطبيق الأحكام الشرعية فإنه ينبغي أن يكون الحرصُ على التأكيد والإلتزام بها من أهم المهام، لأنها الغاية التي من أجلها أرسل الرسل، وأنزلت الشرائع، وهي المدارُ الذي يتجلى من خلاله الإيمانُ بالله تعالى وإفرادُهُ وحده بالعبودية، قال تعالى: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ﴾[١] وقال: ﴿قُلۡ إِنِّيٓ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾[٢].

٧ ـ النقاش مع المسلمين وغير المسلمين:

ولكن الداعية في حركته المتواصلة بين الناس إما أن يواجه في نقاشه مسلماً ليصحح له مفهوماً أو يدعوَه إلى مؤازرته في دعوته، وإما أن يناقش غير مسلم..

---

(١) سورة الحجر، الآية: ٩٩.

(٢) سورة الزمر، الآية: ١١.

ففي النقاش مع غير المسلم للأحكام الشرعية يجب أن لا يعتمد الداعية الطريقة العقلية لإثبات حجة الحُكْم، لأن العقل وحده لا يصح أن يكون حكَماً في الأحكام الشرعية، ولأن التصديق بصحة هذه الأحكام إنما يأتي من التصديق بالقرآن والسنة، وذلك هو الأساس الفكريّ الذي تبنى عليه العبادات والعقود والمعاملات. ومن هنا كان من غير الجائز البحثُ مع غير المسلم إلا بالعقيدة دون الأحكام الشرعية وفروعها. وما يحصل في بعض البرامج التلفزيونية أو في الندوات واللقاءات من حوارات تجري بين مسلمين وغير مسلمين حول صحة الأحكام الشرعية، فإن ذلك يخالف طريقة الإسلام في إثبات صحة الحكم الشرعيّ، التي تفرض البحث أولاً في الأساس الفكريّ، أي في العقيدة التي تنبثق عنها. فمتى استقرّ الرأي على العقيدة جاز بعده الإنطلاقُ للبحثِ فيما يبني على هذه العقيدة من أحكام.

وهذا الأمر لا ينطبق فقط على العقيدة الإسلامية، بل وعلى كل عقيدة أو مبدأ آخر. فالمبدأ الرأسماليّ مثلاً يقوم على عقيدة فصل الدين عن الحياة، ولذلك كانت قوانينه وأنظمته ونظرته لمعالجة شؤون الحياة مبنيةً على عقيدته، وبدون هذه العقيدة التي تشكل الأساس الفكريّ للمبدأ يكون من غير جدوى البحثُ في صحة القوانين والأنظمة والنظريات

والتصورات التي تشكل الفروع لهذا المبدأ. لذلك يكون من الخطأ مناقشةُ الأحكام الشرعية مع غير المسلمين قبل الاتفاق على قضية الإيمان بحقيقة وجود الله تعالى ووحدانيته وبحقيقة نزول القرآن الكريم وبنبوة محمد ﷺ.

أما إذا كان البحث في الأحكام الشرعية مع شخص مسلم، فلا حاجة هنا إلى التركيز على الأساس الفكريّ لتلك الأحكام، أي على الاعتقاد الجازم والإيمان الخالص بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، فهذا الأساس هو واحد لجميع المسلمين، وهم يؤمنون بأن الله سبحانه وتعالى هو المشرّع الذي شرع لهم الأحكام الشرعية، وبينت لهم السنة النبوية الشريفة كيفية تطبيقها، فلا يحتاج الأمر إلى البحث في صحتها ومشروعيتها، وإنما يجري البحث في المصادر والأصول التي تحكم فهم الحكم الشرعيّ فقط.

٨ ـ شروط قبول الحكم الشرعيّ:

إذا كانت الأصول شرعية، فحينئذٍ يجري البحث في طريقة الاستنباط التي تعتبر أنّ من شروط قبول الحكم الشرعيّ أن يكون ناجماً عن اجتهاد صحيح. أما مخالفة المسلمين بعضهم بعضاً في بعض الأحكام الشرعية فعلى حملة الدعوة احترامُ الخلاف في وجهات النظر في ما بينهم ما

دام الحكم الشرعيّ مستنبطاً بالطريقة الصحيحة، وما دامت شبهة الدليل واضحةً فيه، ويبقى أن تتم المناقشة على أساس أي الأحكام أقوى دليلاً وأدق فهماً، وبالتالي أكثر مطابقة للكتاب والسنة.

ولا غرو بأن طريقة الاجتهاد في الإسلام قد فرضتها طبيعة هذا الدين، وتكاد تكون واحدة لدى جميع المسلمين، وهي تقوم على فهم الواقع الذي يراد تطبيق الحكم الشرعيّ عليه، أو على فهم المسألة التي يُراد معالجتها، ثم استحضار الأدلة الشرعية المتعلقة بالواقع، وبعد ذلك يصار إلى إظهار طريقة الاستدلال التي اعتُمد عليها في مفهوم الحكم الشرعيّ. وهنا لا بد من استخدام بعض العلوم الشرعية اللازمة لعملية الاستنباط كالناسخ والمنسوخ، والعام والخاصّ، والمجمل والمفصّل، والمطلق والمقيد، ودلالة المنطوق والمفهوم، ونصوص الأحكام الشرعية المتعلقة بالوضع الذي يجري البحث في معالجته. وذلك على ما نراه في كتب الفقه وكتب علم الأصول التي قام عليها علم المجتهدين الأوائل والذين جاءوا من بعدهم.

بقي أن نؤكد أن البحث في الأحكام الشرعية لا يستقيم إلا إذا كان مبنياً على التصديق الجازم بأن تلك الأحكام إنما هي منزلة من لدن الله المشرع الحكيم. وبمقتضى هذا

التصديق يصبح الموضوع مدار اهتمام الداعي والمدعو، وهذا ما يهدينا إليه كثير من آيات القرآن الكريم حيث قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَۚ أَتُرِيدُونَ أَن تَجْعَلُواْ لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا﴾(١).

إذن، على الدعاة حمل الدعوة الإسلامية كما حُملت من قبل على هَدْي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

٩ ـ اليهودُ شرُّ الخصوم:

إنّ الفهمَ الدقيق للطريقة القرآنية معنىً ومبنىً، يقود إلى تكوّن قواعد وأفكار تمكن الداعية من بلورة خطابه الإسلاميّ وتجعله متمكناً ومن المؤثّرين في دعوته، ويتعزَّز تكوُّنه الأمثل بربط فهمه للقرآن بالسنّة النبوية المطهّرة. وبهذا الربط الذي لا بدّ منه تتوضّح عنده الناحية العملية، لأن السنّة هي المبينة للقرآن الكريم. أي أنه بمثل هذا الربط المعبَّر عنه بالكتاب والسنّة، يكون الفهم الدقيق قد أخذ مساره الصحيح الذي من خلاله يؤدّي الداعية عمله بنجاح، ويحقّقُ ما يريده الله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم ﷺ، وقد قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾(٢)، كما

(١) سورة النساء، الآية: ١٤٤.

(٢) سورة النحل، الآية: ٤٤.

قال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾(١)، وقال: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾(٢)، فاقتران الكتاب بالسنة التي هي أفعال الرسول ﷺ وأقواله وما أقرَّ ممّا لا خلاف عليه. وإنْ طُلب منه الدليل فدليله في الصلاة: نصُّها في القرآن الكريم وهيئتها في السنة النبوية الشريفة.

واستناداً إلى هذا الفهم الدقيق يعلمنا القرآن الكريم كيفية مخاطبة الخصوم، ويعرفنا نفسياتهم وما طُبعَ فيها من نوازع وأهواء. وشرُّ أولئك الخصوم اليهود الذين وصفهم الله تعالى في كتابه المجيد بالمفسدين، ولعنهم فباءوا بغضبه إلى يوم الدين، فإنه عز وجلّ يحذرنا منهم ومما جبلوا عليه من حبّ المعصية وكراهيتهم للطاعة. وما أحوجنا في هذه المرحلة من صراعنا مع أئمة الظلم والإضلال في العالم أن نعيد تقييم حركتنا السياسية على ضوء ما جاء في إسلامنا إزاء أولئك المفسدين، وأخذ العبرة من تاريخ علاقة المسلمين بهم، حيث لم يتورّعوا عن نقض المواثيق التي عاهدهم الرسولُ ﷺ

(١) سورة الحشر، الآية: ٧.
(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٦٤.

عليها، وعن التطاول على العزةِ الإلٰهية حتى استحقوا اللعنة من الله تعالى وإلقاءِ العدوة والبغضاء بينهم إلى يوم القيامة، كما يتبين من قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۚ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[1]، ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۚ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾[2]، ومن قوله الحكيم: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾[3]، كما يقول: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾[4].

فالركون إلى اليهود وموادَّتهم أمر لا طائل منه، ولا يفيد

(١) سورة المائدة، الآية: ١٣.
(٢) سورة المائدة، الآية: ٦٤.
(٣) سورة المائدة، الآية: ٨٢.
(٤) سورة المائدة، الآيتان: ٧٨ و٧٩.

في شيء، اللهمَّ إلا إذا كانت مواصلتهم من الأمور القَسْرِيَّة كالوقوع في الأسر، ودفع أذى أو شر لا قِبل في تحمّله. أما معاهدتهم على الصلح أو التعامل معهم بالحسنى وما يعبَّر عنه في لغة العصر بالتطبيع، فذلك أشبه ما يكون حرثاً في بحر، وقد سبقت كلمة الله فيهم. ومن أصدق من الله قولاً؟

ثم إنه إذا كان لنا أن نستشهد على استغلالهم للمعاهدات فليس ثمة أدلّ من هذه الحادثة على سوء أدبهم حتى في حق الله عز وجل. فقد روي أن يهودياً يُدْعَى فنحاص التقى أبا بكر الصديق رضي الله عنه فوقف وسلم عليه، فراح أبو بكر يبين له بعض الآيات التي نزلت في بني إسرائيل، حتى إذا انتهى أجابه فنحاص: أتدعوني يا أبا بكر للإيمان بربكم الفقير الذي يريد أن يستقرض من أموالنا؟ إشارة منه إلى الآية الكريمة: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجۡرٌ كَرِيمٌ﴾[1]، فما كان من أبي بكر بعد أن سمع وقاحته وسوء أدبه مع خالقه إلا أن لطمه على وجهه.. وعندما علم اليهود بما حدث بين أبي بكر وفنحاص جاءوا إلى رسول الله ﷺ يشكون أبا بكر ـ عوضَ أن يؤنبوا فنحاص على وقاحته ـ ويذكرونه بالمعاهدة التي وقّعت

(١) سورة الحديد، الآية: ١١.

بينهم. ولما وجدهم رسول الله ﷺ موافقين على مقالة صاحبهم أخرجهم من حضرته ولم يستمع لما قصدوه من شكواهم، وأنزل الله سبحانه وتعالى قوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۚ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾[١]، الآية.

١٠ ـ تأكيد الداعية على اجتماع كلمة المسلمين:

يؤكد القرآن الكريم على وحدة الكلمة بين المسلمين واجتماع أمرهم على الحق ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ﴾[٢]، ويُحذّر من تفرقهم فيقول تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[٣]، لذلك نرى أن النزاع سبيل إلى الفُرقة، والفُرقة تؤدي إلى الخصومة التي بدورها تؤدي إلى التسبب في الهزيمة، وهو ما أصبح حقيقة نلمسها لمس اليد في هذه الفترة التي نعيش فصولها في تاريخنا الحديث، بعد سقوط الخلافة الإسلامية.

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٦٤.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٤٦.

(٣) كتاب النكاح رقم ٥٢.

١١ ـ طرحُ الداعية قضية الأسرة والحثُّ على الزواج:

يحق لنا القول إن الإسلام في معالجاته للإنسان، من حيث كونه مخلوقاً لديه غرائز وحاجات عضوية، قد «برمج» له حياته من الناحية النظرية وترك له حرية الاختيار في قبول أو رفض هذه البرمجة من الناحية العملية؛ ونبّهه سبحانه إلى أنه بقَدْر اتّباعه البرنامج وتطبيقه ما تضمّنه من مناهج وإرشادات بقدر ما تُكتب له النجاةُ من الوقوع في الزلل في حياته الدنيوية والفوزُ بالنعيم المقيم في الآخرة. وهذا أقصى ما يؤمله الإنسان من وجوده وانتمائه إلى عالم الأحياء.

وباعتبار الزواج ملبياً لحاجة من الحاجات العضوية في الإنسان، وبالتالي ركناً أساسياً في الإنسال وعمارة الأرض، فقد أولى الإسلام عناية خاصة لهذه المسألة الحيويّة وبيّن ما يترتب عليها من مسؤوليات جسام، وجعلها من أجَلّ ما يقتضيه التديّن، صوناً للأسرة، ومن ثَمَّ حفاظاً على سلامتها.

لذلك فقد رغّب الإسلامُ المسلمين بالتزاوج فيما بينهم، ومن المزايا التي اعتمدها حثّه على التزوج من المرأة البكر، الولود، فعن أنس أن النبيَّ ﷺ قال: «**تزوّجوا بكراً وَلوداً، ولا تزوّجوا حسناءَ جميلةً عاقراً**».

وعندما اشتدت سواعد المسلمين وأنعم الله عليهم

وأعزّهم في الجزيرة العربية كلها راح البعض منهم لا يزوّج ابنته إلا من كان صاحب جاهٍ أو مال أو حَسَبٍ عريض فقعد الذي لا يملك شيئاً من هذا عن الزواج، وقعدت تبعاً لذلك الفتيات الأبكار في بيوت أبائهن، حينذاك صعد الرسول ﷺ المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال:

«أيها الناس، إن جبرائيل (عليه السلام)، أتاني عن اللطيف الخبير فقال: إن الأبكار بمنزلة الثمر على الشجر إذا أدرك ثمارُها فلم تُجتَنَ أفسدَتْه الشمسُ، ونثرته الرياح. وكذلك الأبكار إذا أدركنَ ما يدرك النساء فليس لهنّ دواءٌ إلا البعولة، وإلا لم يُؤْمَنْ عليهن الفساد لأنهن بشر... فقام إليه رجل فقال: يا رسول الله، فمن نزوّج؟ قال ﷺ: الأكْفاء، فقال الرجل: ومن الأكفاء؟ فقال الرسول ﷺ: المؤمنون بعضهم أكفاء بعض، المؤمنون بعضهم أكفاء بعض»[١]، وقد ميز الرسول ﷺ بين امرأة وأخرى، فقال: «**أفضل نساء أمتي أصبحُهنّ وجهاً وأقلُّهنَّ مهراً**»[٢].

وقد ثبت أيضاً من قول رسول الله ﷺ: «المؤمنون

(١) الوسائل. المصدر السابق،

(٢) ابن ماجة، كتاب النكاح، الجزء الأول، رقم ١٩٦٧، عن محمد بن عجلان عن ابن وشمة البصري.

بعضهم أكفاء بعض» أنّ جميع المسلمين، رجالاً ونساءً، بعضهم أكفاءُ بعض، ولا قيمة للفوارق إلا في الخُلُقِ والدين، ولا قيمة للفوارق المادية أو الاجتماعية التي يأخذ بها بعض الناس عند تزويج بناتهم، فيمنعون هذا التزويج أحياناً كثيرة.

وقد طبق رسول الله ﷺ بالفعل عدم التمايز في التزويج بين المؤمنين، فزوّج ابنة خالته زينب بنت جحش، التي هي من ذؤابة قريش، إلى زيد بن حارثة وهو مولى أعتقه وتبنّاه رسول الله ﷺ. وعن عبد اللّه بن بريدة، عن أبيه، قال: «جاءت فتاةٌ إلى رسول الله ﷺ فقالت: «إن أبي زوجني ابن أخيه ليرفع بي خسيستَه»، قال عبدُ اللّه: فجعل رسول الله ﷺ الأمر إليها، فقالت: «قد أَجَزْتُ ما صنَعَ أبي، ولكن أردتُ أن أُعِلَّمَ النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء»[1]. وقولها هذا يعني أن أباها قد زوّجها ابن عمها ليرفع شأنه بتزويجه منها، وأنها لم تكن راضية به، لا لأنها تراه غير كفء لها، بل لأنها لم تكن ترضاه وتقبل به، ومع ذلك عادت وقبلت بملء إرادتها ورضاها، لأن الأمر يعود إليها وحدها، وليس للآباء أن يُكرِهوا بناتهم على الزواج من أحد.

(١) الوسائل، كتاب النكاح، رقم: ٥٢.

وعن أبي حاتم المزنيّ[١] أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا أتاكم مَن ترضَوْنَ دينه وخلقَه فأنكحوه إلا تفعلوا تكنْ فتنة في الأرض وفساد كبير**... قالوا: يا رسول الله، وإن كان فيه؟ قال ﷺ: «**إذا جاءكم من ترضَوْنَ دينه وخلقَه فأنحكوه. قالها ثلاث مرات**». وعن حنظلة بن أبي سفيان الجمحيّ عن أمه أنها قالت: «رأيت أخت عبد الرحمن بن عوف تحت بلال»، أي أنها تزوجت منه.. وهو زواج قرشية من إنسان فقير معدم، أصله عبد حبشيّ، ولكن إيمانه وصحبته للرسول ﷺ جعلاه كفؤاً لتلك المرأة ذات الأصل العريق.

وهذه الأدّلة صريحة واضحة تدلّ على أنّ الفوارقَ المادية أو المعنوية بين الزوجين ليست هي موضعَ الاعتبار في الإسلام، بل المعوَّل عليه الدينُ والخلُق لقول رسول الله ﷺ «إذا اتاكم من تَرضَوْنَ دينه وخُلُقَهُ فأنكحوه». وأما ما روي عن النبيّ ﷺ من أنه قال: «**لا تنكحوا النساء إلا من الأكفاء، ولا تزوّجوهنّ إلا من الأولياء**» فهي رواية ضعيفة، والنص القطعيّ هو ما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾[٢] وفي قول رسول الله ﷺ: «**لا فضل لعربيّ على أعجميّ إلا بالتقوى**».

---

(١) ابن ماجه، كتاب النكاح.

(٢) سورة الحجرات، الآية: ١٣.

نداء إلى كل مسلم ومسلمة:

لقد وهب الله تعالى الإنسان من الملكاتِ والقُدْرات ما جعله سيّدَ المخلوقاتِ على الأرضِ. والناسُ في واقعِ حياتهم ذوو طبائع مختلفةٍ واتجاهاتٍ متباينةٍ تجعلهم على درجاتٍ من التفاوت في القوة والضعف، في مُجْمَلهم، مُهيأون لإخراج ما تفرزه قدراتهم إلى دائرة الحسّ وتحويله إلى مُنتج. وذلك من فضل الله على عباده، وفي الوقت نفسه حُجَّةٌ له عليهم لأنَّ خَلْقَهم إنما هو لغاية. وهذه الغاية هي أن تكون حركتهم في الحياة سائرة في مَدار عبوديّتهم لله تعالى، وهي الغاية التي من أجلها كان إخراجُهم من العدم وإيجادهم في دائرة الحياة.

لذلك فإن الإنسان الذكيّ هو الذي أدرك ببصيرته أنه مخلوق لخالق هو الله تعالى، وأن وجوده في هذه الحياة وجود مؤقَّت، لأنه ليس لبشريٍ أن يخلِّد في هذه الدنياو إذ كل ما فيها إلى فناء، وأنه محكوم بالمسير إلى حياة أخرى، هي معاده بعد رحلته الأولى التي يثبت فيها قَدْر التزامه بعبوديته لخالقه ربِّ السموات والأرض وربِّ كل شيء، وفيها جزاؤه على ما قدم من عمل في دنياه: فإمّا إلى نعيم مقيم وإمّا إلى جحيم دائم.

وإذا ما توصّل الإنسان ببصيرته إلى هذه المعادلة يكون

إدراكُهُ قد بلغ غاية الرُّقيّ، ويكون في كل حركة من حركاته حاملاً عبء تلك المعادلة، فإذا فكّر فكَّرَ في طاعة الله، وإذا عَمِل عَمِلَ في سبيل الله، وإذا غضب غضب لله، وإذا أحبّ أحبَّ لله، فأحبّه الله وكرَّمَه.

هذه الصفات باختصار هي صفات الداعية المسلم الذي أدرك معنى وغاية وجوده في الحياة الدنيا، وقد قال عز من قائل ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[1]. . فالدعوة إلى الإسلام عبادة، والعمل لاستئناف العمل به مهمّة المدركين لمواقعهم في دائرة التكليف، لا سيما في زمنٍ تراجع فيه العمل بشرع الله الحنيف، فلم يعد في بلاد المسلمين من يحمل هذا الدين إلى العالم، وحتى باتت الدعوة إلى جعل الإسلام مرجعيةً للحكم ومنهجاً عاماً في جميع شؤون الحياة أمراً مستهجناً. . بل يُتَّهَمُ المنادون به بالرجعية والتخلف الفكريّ، حتى من قِبَل مسلمين يتولّون مسؤولياتٍ هامةً في المجتمع وفي إدارة شؤونه.

فالله نسأل أن يلهمنا جميعاً الصوابَ للعمل بما يرضيه تعالى عنا، وأن يُقَيِّضَ للإسلام دعاةً يتقنون الخطابَ الإسلاميَّ في حمل الدعوة داخل مجتمعاتهم. . وفي كل

(١) سورة الذاريات، الآية: ٥٦.

مكانٍ في العالم أجمع، وأن يجعلنا ممن قال فيهم رب العزة في كتابه المجيد: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ﴾[1] والله وليُّ التوفيق.

(١) سورة التوبة، الآية: ١٠٥.

الفصل السابع

شـــروط
مستوى الخطاب الإسلاميّ

الـوســـــائـــل والأســـــالـيـب

ضـوابـط الـســلـوك الإســـلامـي

٧

شروط مستوى الخطاب الإسلاميّ

لقد أشرنا من خلال البحث في موضوع «**عالمية الإسلام**» إلى أن من واجب المجموعات الإسلامية الفكرية إدراكَ ماهية الخطاب الذي تتوجه به إلى الناس من حيث كونه خطاباً شرعياً، ومستمداً من خطاب الشارع[١]، ولكي يكون كذلك لا بد له من الشروط التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولاً: أن يكون قائماً على جوهر التوحيد الذي لا يحدُّه زمان ولا مكان، وأن يكون مرتبطاً بفطرة الإنسان، يخاطب حقيقة وجوده ليضعه أمام حقيقة وجود خالقه ومدبره ورازقه.

ثانيا: أن يكون عالمياً ملماً بالأبعاد الحقيقية للحركة السياسية الثقافية والاقتصادية التي تجتاح العالم، وبالتالي أن يبين رأيه فيما يجري مسبقاً، وأن ينبه لما

(١) راجع ص ٣٢ من هذا الكتاب.

يمكن أن يقع من أخطار، ومقدماً الحلول الإسلامية القائمة على البراهين الواضحة للإنسانية جمعاء.

ثالثاً: أن يكون موحَّداً في مواجهة العولمة الهمجية، رافضاً الحروب والصراعات المادية والعرقية. فالحروب والصراعات لا تكون إلا لنصرة الحق والعدل، وليست صراعاً للفوز بثروات الدول الضعيفة كما هو حاصلٌ في أفريقيا، أو لاعتلاء عرش الطاغوت والاستكبار.

رابعاً: أن يكون مؤيداً لكل ما من شأنه نصرة الحق، ومتصدياً للمتسلطين على لقمة عيش الضعفاء، وضد تيارات القهر والتسلط التي تتيح للأقوياء هضم حقوق الناس والسيطرة على أرزاقهم.

خامساً: أن يكون طليعياً في المحافظة على البيئة الطبيعية في شتى مظاهرها كونها وجدت لخير الإنسان ونفعه، ولأن خالق الكون أودعها أمانة في عنقه.

سادساً: أن يكون مع إدارة الأمانة الاقتصادية على وجهها الصحيح وليس مع هدر الثروات واستباحة الحرمات تحت أي شعار.

سابعاً: أن يكون مع خير الإنسان أولاً وآخراً وليس خادماً

لرأس المال، لأنه يبتغي الأمن والتقدم، والكرامة والرفعة، لا الاستعباد والاسترقاق، والتهميش والإلغاء.

هذه المهمات هي جوهر الخطاب الإسلاميّ، الذي يساعدنا على فهم طبيعة المهام وطريقة العمل الأسلم للوصول إلى الهدف الذي هو إعلاء كلمة الله وجعلها هي العليا، وكلمة الذين كفروا هي السفلى، وإلى الغاية التي نصبو إليها كدعاة.. وهي نوال رضوان الله جل وعلا.

إن هدفنا هو الدعوة وليس الدعاية، والفرق شاسع بين هذه وتلك. الدعوة تهدف إلى إقامة واقع جديد وبالتالي فهي قائمة على مشروع له مقومات تستند إلى الواقع وتعرّف طريقة معالجته على ضوء الحقيقة والشريعة. أما الدعاية فهي تسويق للإسلام وكأنه بحاجة إلى شيء خارجٍ عنه. كلا، فالإسلام قائم بذاته، يجسّد المسلمون بعملهم الصالح حقيقته، ويدعون على ضوء فهمهم المستنير إلى ترسيخه في النفوس، وتطبيقه على أرض الواقع.

ولذا فإن التسويق يصبح غشاً، وبالتالي ينكشف أمام امتحان الاصطدام بالواقع وتحدّي المراحل والمستجدات.

إن هدفنا من حمل الدعوة إلى الإسلام هو إنقاذ البشرية جمعاء، لأن الإسلام هو دين الرحمة المهداة للعالمين، من

الخالق الحكيم العليّ العظيم. وهو لا يميز بين أبيض وأسود، ولا بين عربيّ وأعجميّ، وهو يُلْزِمنا بالتعارف والتعاون على البر والتقوى.

إن هدفنا قائم على فهمنا التوحيد، لا نزرع الفتن، ولا نناصِر التعصب، بل نعمل متحدين دون تمييز مذهبيّ، أو طائفيّ أو عرقيّ.

إن أهدافنا تخص الناس جميعهم، كبيرهم وصغيرهم، رجالهم ونساءهم، ولا نستثني أحداً منهم.

إن أهدافنا مستقبلية تسعى إلى تحسين ما هو آتٍ وليس الدفاع عما مضى، ولذلك يجب أن نرقى بالأساليب والوسائل.

بناءً على ما تقدم تصبح طريقة عملنا واضحة، ومختلفة عن كل ما هو قائم، متميزة بالوحدة والتوحيد، مستنيرة بالواقع وما يحيط به من كل جوانبه، شاخصةً إلى الإمام للإجابة عن أسئلة المستقبل وتحدياته، نمدُّ يَدنا إلى طرفي العالم لنبنيَ عولمة إنسانية مسلِّمة لخالقها، مترفعةً عن الصغائر، مرتفعة بواقعها، حريصةً على أمانة الخلافة في الأرض.

هذا النهج يحتاج إلى بناء مراكز للدراسات تُعنى بتفسير

وتحليل المسائل والإجابة عليها، ونشر الأفكار الإسلامية، في كل ما يخصها ويحيط بها.

إن ذلك يفرض علينا أن نتوجه إلى كل فئات الشعب دون استثناء مركزين على العائلة المُسْتَهْدَف الأول من قبل أفكار العولمة الهمجية.

إن التوجه للجيل الناشىء بأفكار عميقة مستنيرة هو ضمانة المستقبل بإرسائه على شواطىء آمنة.

الوسائل والأساليب:

إننا نرى أن الوسائل التي تتيح هذا التوجه تحتاج إلى ما يلي:

- ضرورة إيجاد مراكز دراسات، أو مجموعات للدراسات، تعنى بكل ما هو مطروح على المستوى المحلي، والمستوى العالمي، وما يحيط بهما من مشاكل لتجيب على كل الأسئلة التي تشغل بال الإنسان وتجعله قلقاً على الحاضر والمصير.
- إيجاد وسائل الاتصال الكفيلة بنقل هذه الأفكار الإسلامية العميقة المستنيرة لتتبناها الفئات الواعية وتعمل على أساسها. وبذلك يتوحد التوجه ويتوحد سير الحركات الإسلامية.

- إن العمل التنظيميّ الأفضل يبقى على شكل حلقات التثقيف الفكرية، ولكن يجب أن تلحق بها حلقات المهام وقوى الضغط والتأثير.
- إن الهدف من كل هذه الخطوات هو الوصول إلى إظهار سموّ ورفعة المجتمع المسلم إذا طبّق الإسلام على حقيقته. وهذا يجسد القوة الفكرية والعملية على أرض الواقع، لأن المسلم من واجبه أن يقتديَ برسول الله ﷺ، ويعملَ بما مكنه الله تعالى من وسائل وأساليب حديثة تتناسب مع الفكرة التي هي الكتاب والسنة التي نَهَجَها رسول الله ﷺ. ونحن نرى أننا ما زلنا نعيش حالة مكّية رغم تجاوزنا نقطة الابتداء إلى نقطة الانطلاق اقتداءً برسول الله، وليس كما يفكر البعض ويعمل عبر القوة العسكرية أو من خلال المجالس النيابية.

وبالتالي فإن الهيكلية التنظيمية العملية كما نتصورها تتلخص بما يلي:

- مراكز دراسات تتألف من لجان البحث العلمي في شتى المواضيع التي تخدم الدعوة الإسلامية في توجهها العالمي.
- حلقات تثقيفية.
- هيئات شعبية لرعاية شؤون الناس.

أدوات العمل:

- مجموعة كتب تثقيفية، أو أشرطة وأسطوانات مضغوطة.
- نشرة دورية عبارة عن رسالة داخلية.
- صفحة انترنت للربط الداخليّ والخارجيّ.

كل تلك التشكيلات أو الأساليب والوسائل تكون تابعة للجنة الدعوة والتوجيه، والتي هي بدورها تكلف كل داعية بمهام معينة وتحرص على صحة التطبيق.

إن تنفيذ هذه المهام يجب أن لا يتم بعقلية التنظيم المنغلق على حَمَلَةِ الدعوة فقط، بل يجب تجاوزه بروحية منفتحة للاستفادة من خبرات إخوة وأخوات قد لا يكونون ملتزمين تماماً إطار الدعوة، ولكنهم يعملون في حقل العمل الإسلاميّ. وهو أمر مرغوب فيه لأنه يوصل إلى الهدف المطلوب في نظرية الربط بين القوى الإسلامية الفاعلة.

ضوابط السلوك الإسلاميّ

ضوابط السلوك على هَدْي الكتاب والسنّة:

على حَمَلَة الدعوة أن يدرسوا طرق وقواعد إبلاغها درساً دقيقاً، وينبغي عليهم التنبُّه إلى ضرورة ما قد تؤدي دعوتهم من انعكاس على سلوكهم العام، وتعاطيهم مع

الآخرين، سواء من ناحية علاقاتهم مع بعضهم البعض، أو من ناحية كونهم يتحركون في تركيبة بشرية تتداخل فيها المصالح على أكثر من صعيد. وعليهم أن يدركوا أنهم سَيُجَابهون بأفعال وردات أفعال تصادمية نتيجة حملهم بعض الأفكار التي لا تتوافق أحياناً مع ما طبع في أعماق الآخرين، وأيضاً سيتحركون ضمن مجموعات قد لا تشاركهم معتقداتهم أو قواعدهم الأساسية، وفي مناخات دينية وعقائدية متناقضة.

لذلك على الداعية أن يضع نصب عينيه، باستمرار، أنه بما لديه من فكر هو الأقْدَر ـ بعد الاستعانة باللّه والتوكل عليه ـ على جلاء الحقائق ودمغها باليقين، وأنه بمقدار تمكّنه من امتلاك ثقافة إسلامية وفقه واعٍ مؤهل لأخذ زمام المبادرة وامتلاك ناصية القول لاختراق حاجز الضدّيّة في الآخر والتأثير فيه.

للوصول إلى هذه المرتبة في التأثير، وتالياً لكي يكون سلوكه منسجماً مع ما يدعو إليه، على الداعية مراعاة ما يلي:

ـ حضور الصلوات في المساجد (ما أمكن) وعدم التخلف عن صلاة الجمعة بوجه خاص تحت أي ظرف، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾[1] استجابة لقوله تعالى: ﴿إِذَا

(١) سورة التوبة، الآية: ١٨.

نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُوا۟ ٱلْبَيْعَ﴾(١).

- إخضاع تصرفاته، قولاً وفعلاً، قبل الإقدام على أي منها، لقاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما يطلب ربُّ العالمين من الدعاة فرداً وجماعة بقوله الكريم: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾(٢).

- الترفع عن الانغماس في مظاهر الترف، والأخذ من الحياة بضروراتها، والابتعاد عن زخرف الدنيا، وبذل الجهد والمال فيما يؤدي إلى ثواب الآخرة، لقوله تعالى: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ﴾(٣).

- العمل على أن يكون سلوك مَنْ هم في دائرة مسؤوليته نموذجاً لما يدعو إليه: فكراً وتصرفاتٍ، لحديث رسول الله ﷺ: «**كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته**».

---

(١) سورة الجمعة، الآية: ٩.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٠٤.

(٣) سورة القصص، الآية: ٧٧.

- ترشيد الإنفاق عملاً بمدلول الآية الكريمة: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾[١].

- التمكّن (ما أمكن) من حفظ القرآن الكريم، وتدبّر معانيه، وحفظ الأحاديث الشريفة واستيعابها وتأديتها بقدر المستطاع، لأن في ذلك دعماً لدعوته وظهيراً لأفكاره وحججه، عدا تزكيتها لدرجته عند الله، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾[٢]، وعملاً بقول رسول الله ﷺ: «**نضَّر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأدّاها، فرب حاملِ فقهٍ غيرِ فقيه، ورب حامل فقهٍ إلى مَن هو أفقه منه**».

- أن يجعل همّه الأول إرضاء الله تعالى، والاهتمام بأمور المسلمين وتوعيتهم على ضوءِ المفاهيم الإسلامية الصحيحة، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى هَٰذَا لَبَلَٰغًا لِّقَوْمٍ عَٰبِدِينَ﴾[٣]،

- التلطّف في التبليغ عملاً بقول الله تعالى واقتداءً

---

(١) سورة الفرقان، الآية: ٦٧.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٩.

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ١٠٦.

برسول الله ﷺ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ﴾(١).

- السير على هَدّي القرآن في طريقة التبليغ وعدم فرز الناس بتصوُّراتٍ مُسْبَقَة إلى مستجيبين ومُعْرِضين، وجعل محوريّة العمل الدّعَوي على مفهوم الآية الكريمة: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾(٢).

- أن لا يتصدّر للردّ على مسألةٍ أو واقعةٍ ما لم يكن على بيِّنَةٍ منها، مستَشْرِفاً واقعها، ملماً بكل ما يحيط بها من ظروف ومعلومات، عملاً بقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾(٣).

- التحلّي بالصبر وسعة الصدر أثناء التحاوُر، والتجمّل بلغة حوار هادئة ومتّزِنَة، والترفع عن استعمال ألفاظ التحدي والمواجهة بعنف، والارتفاع بمستوى عرض الأفكار أو المناقشات إلى مرتبةٍ يُحْتَرَمُ فيها العقل، ولا يُسَفَّهُ فيها الرأي المضادّ من طريق تسفيه الفكرة التي

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.
(٢) سورة عبس، الآيتان: ٣ و٤.
(٣) سورة الإسراء، الآية: ٣٦.

يعرضها المحاور. فالحوار الهادىء المتزن، والجدل بخلفية استدلالية، وتخيُّر الألفاظ ووضعها في مقامها المناسب.. هذه العناصر مجتمعة تعطي لصاحبها قوة تأثير في نفوس سامعيه، استجابة لقوله تعالى: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾[١].

- إجراء مكاشفة لتصرّفاته وما اجترح من أعمال، وصولاً إلى نيل رضوان الله تعالى بنصرة دينه، لقوله تعالى: ﴿وَلِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ﴾[٢] ولقول رسوله ﷺ: «**مَن أصبح وهمّه غير الله فليس من الله في شيء، ومن أصبح ولم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم**»[٣].

(١) سورة النحل، الآية: ١٢٥.

(٢) سورة الحديد، الآية: ٢٥.

(٣) عن ابن مسعود: الجامع الصغير للسيوطي، الجزء الثاني، صفحة ١٦٤.

خاتمـــة

لم يَعُدْ خافياً على المسلمين الدَّوْرُ الذي تقوم به كل من أميركا وأروبا في تدبير الخطط والمكائد لتطويق العالم الإسلاميّ، ومن ثَمَّ إرغامه على الخضوع. وما زَرْعُ إسرائيل في قلب العالم الإسلاميّ إلا صورة واضحة لنيات هاتين القوتين اللتين أنشأتَا الكيان الصهيونيّ في أرض فلسطين وتعهّدَتاه بالحماية والرعاية من طريق إغداق الأموال والسلاح عليه، ومكَّنَتاه من تملّك القوة النووية والعسكرية لإرهاب المسلمين، وهو ما نشاهده جلياً على أرض الواقع في كل المواقف السياسية والحروب التي اندلعت في قلب العالم الإسلامي.

أكثر من ذلك، فإن أميركا بالذات تعلن، وباستمرار، أنها لن تسمح بوجود أي تفوق عسكريّ أو نوعيّ على إسرائيل، ونجدها بالتالي تستخدم حق النقض في مجلس الأمن، ضد أي إدانة أو قرار أو إجراء يدين إسرائيل على ما

تقوم به من أعمال عدوانية، ومجازر جماعية أو حتى القبول بتوجيه أي لوم لها.

بهذا التأييد السافر واللامحدود من قبل أميركا بات قلب العالم الإسلاميّ تحت رحمة هذه الدويلة المزعومة التي هي في الحقيقة قاعدة عسكرية للدول المستعمرة في المنطقة.

وعلى الرغم من هذا الواقع المرير فإننا نؤمن بأنَّ نصرَ الله آتٍ لا ريب فيه، وأن قوى البغي ستندحر عندما يأذن الله العليّ العظيم، وقد علّمنا الرسول الكريم الثبات على الحق والصبر عند ملاقاة الأعداء. فالصراع بين الحق والباطل سنّةٌ سنّها العليّ القدير في هذه الحياة التي نحياها على وجه هذه الأرض، إذ اقتضت حكمته أن يجعل الصراع والتدافع بين الناس من عوامل ظهور الحق والخير وانهزام الباطل والشر إن عاجلاً أو آجلاً. قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾[2].

ونحن على ثقةٍ بأنَّ المسلمين إذا ما قاموا بما أوجبه الله

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٥١.

(٢) سورة الحج، الآية: ٤٠.

عليهم، فإنهم سوف يخيّبون آمال أعدائهم الذين يكيدون لدينهم الذي هو قوام حياتهم، وملاذهم في الدنيا والآخرة. وسيخسر أعداء الله أموالهم التي ينفقونها على العملاء والمرتزقة، وستنطفىء نيرانهم التي يوقدونها على الإسلام، وستكون للإسلام الغَلَبَة عليهم بإذن الله العلي القدير، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ ۗ﴾[1]. وما النصر الذي حققه الله على يد المقاومة الإسلامية إلا برهان ساطع على تحقيق قوله تعالى ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾[2] ودائماً يكون أولَّ الغيث قطر ثم ينهمر. وأما الانتفاضة المباركة في فلسطين فستنتصر بإذن الله عاجلاً أم آجلاً.

إن إسرائيل ما فتئت تهدد أنها تمتلك مائتيْ رأسٍ نوويّ وصواريخَ موجهةً إلى جميع أنحاء العالم الإسلاميّ، وتتبجح أن مجال أمنها حدود باكستان. والغرب يسمع هذا ويصرّ مستكبراً على أن يجعل إسرائيل متفوقة عسكرياً على جميع المسلمين بغيةَ تأمين مصالحه، ودون أن يدرك حقيقة اليهود. وقضى الله بحكمته ورحمته وفضله أن يمتلك المسلمون هذه

(١) سورة الأنفال، الآية: ٣٦.
(٢) سورة غافر، الآية: ٥١.

القوة النووية، وهذه الصواريخ التي تطال إسرائيل. فمكَّن الله القادر إيران على أن تمتلك هذه الصواريخ المتطورة. وها هي باكستان بتفجيراتها النووية مؤخراً تتمكن من التأثير أيضاً في ميزان القوى ليس في القارة الهندية وحدها، بل في تغيير التوازنات والحسابات الدولية، بعد أن بذل الغرب كل الجهود لمنع امتلاك أي بلد إسلاميّ لقوة نووية، فحاصر وعرقل وأفشل كل محاولة في هذا الاتجاه.

ولولا الحرب التي تشهد حالة مَدّ وجَزْر بين الهند وباكستان، أي لولا دفع الله الهند وباكستان إلى امتلاك أسباب قوة ردع ضد بعضهما البعض لأصبحت جميع بيوت الله التي يذكر فيها اسمه معرضة للهدم من قبل أعداء الله ورسوله. ذلك أن المسلمين بعد اختراع القنبلة الذرية أواخر الحرب العالمية الثانية غدوا بأجمعهم أسرَى لدى من يملكون تلك القنبلة، ولكنَّ الله تعالى بعنايته ورعايته مكّن المسلمين من امتلاك هذا السلاح الذي سيفك قيود أسرهم ويحطمها.

بالله عليكم، ماذا ينتظر المسلمون من أميركا بعد أن امتلكت إيران وباكستان الأسلحة المتطورة إلا أن تتحرّك لتخفف الضغط عن إسرائيل، فقامت بمؤامرتها التي باتت مكشوفة في أفغانستان، كي توقع الفتنة بين إيران وباكستان لتفريغ قدراتهما وإمكاناتهما من جميع مقومات الدولة القوية.

حينئذٍ يصفو بال إسرائيل والدول الغربية، ويطمئنون جميعهم إلى مصالحهم.

وفي هذا الصدد ينبغي إدراك هذا الواقع الجديد الذي نشأ بعد نجاح باكستان وإيران في تطوير قدراتهما الدفاعية، وهو أنه بعد خمسين عاماً على إنشاء ما يُسمّى بإسرائيل، وزرعها في قلب العالم الإسلاميّ، نرى أن كلاً من أميركا والغرب سيعملان على إحداث حالات من الصراع لبث الانقسام وزرع الفتن في العالم الإسلاميّ، وبالتالي على المضيّ أكثر في مداهنة إسرائيل ومجاراتها في مخططاتها، على الرغم من التمرد الذي تبديه إسرائيل تجاه مَن أوجدوها، ولا سيما وقوفها في مجابهة أميركا وخططها لإيجاد حلٍّ لما يسمونه مشكلة الشرق الأوسط، لأنها تريد إقامة دولتها الكبرى من النيل إلى الفرات.

هنا ينبغي أن يأخذ المسلمون حِذْرَهم لتطويق المحاولات التي هدفها زرع الشقاق فيما بينهم. ونلاحظ في مجال الضغط على إيران وباكستان بتلك التصريحات من قبل المستكبرين العالميين بفرض حصار عليهما، وهو ما سيتبعه حكماً في حال إصرارهما على المضيّ في تطوير قدراتهما العسكرية فرض عقوبات عليهما، وبالتالي إحداث فتنٍ داخلية من طريق إثارة النعرات الطائفية بين المسلمين الباكستانيين

أنفسهم، أو بين باكستان وإيران، بمحاولة مكشوفة من أمريكا بافتعال مكائد بين كلٍّ منهما وأفغانستان لهذا الغرض.

ولذا فإن من أُولى واجبات المسلمين في جميع أنحاء العالم الإسلاميّ التنبُّه إلى هذه المكائد، وبالتالي الدعوة إلى حكوماتهم أن تفتحَ بلادهم على بعضها البعض، حتى لا يكونوا مهدّدين دائماً من قبل المستكبرين بالحصار الاقتصاديّ.

أخيراً نقول: أيها المسلمون، إن الله تعالى قد بارك بلادكم وحَبَاها أعظم الثروات، وأوفر الخيرات، فاعملوا على أن تستثمروها متحدين، وتوظّفوها فيما يعود على شعوبكم بالعزة والسيادة، وواجهوا المستكبرين متحدين مجتمعين، كما يواجهونكم، وتنبَّهوا لما تحيكه أميركا والغرب وإسرائيل من بذر الشقاق فيما بينكم، لشلِّ قدراتكم، وتصْديع صفوفكم، ومن مخططات خبيثةٍ لتطويقكم واستمرار السيطرة عليكم، ولعل أخطرها هو ذلك المخطط الذي أُطلق عليه تمويهاً «العَوْلَمَة».

ولا بد من الإشارة في الختام إلى أننا قد ألقينا اللوم كثيراً على الغرب ومخططاته، ولكن يجب أن لا نبرِّىء أنفسنا حيث نجد في البلاد الإسلامية أجواء مكفهرّة وتوترات مستمرة، أحياناً تنتهي بالاغتيال وأحياناً بالاقتتال. منها ما

صنعناه بأيدينا، ومنها ما حاكه وخطط له عدونا. وما كان لعدونا هذا أن ينجح لو لم نُيسِّرْ ونمهِّد له طريق النجاح لغزونا، والتحكّم بمقدراتنا. ويا للأسف نرى أنّ معظمنا ساكتٌ عما حلَّ به، وعما وصل إليه، وراضٍ أن يكون مطيةً لهذا الغرب المتحكم، الذي ينقل إلينا ما يشاء، وينقلنا إلى حيث يشاء.. وهذا ما يجب تداركه أيها المسلمون.

ونريد في هذه الخاتمة أن نسجّل نظرتنا إلى مستقبل أمتنا الإسلامية التي يريدها الله سبحانه أن تكون أمةً عزيزة، تحمل نور الإسلام إلى جميع الناس، لتُخْرِجهم من ظلمات المبادىء الضالّة المضلّة إلى نور الإيمان الهادي، وذلك لا يتمّ إلا بالعودة إلى استئناف حياتهم على المنهج الإسلاميّ الصحيح، تحت شعار لا إله إلا الله محمد رسول الله. ونحمده جلَّ وعلا أَنْ قد بدأت في الظهور بواكير البُشْرَى لذلك؛ وما الصحوة الإسلامية المباركة التي تعيشها الأمة في تلمّسها طريق الانبعاث من جديد، إلا دليل بيّن على ما تَخْتَزِنُه الأمة في أعماقها من نزوع إلى الحق، ومن إيمانٍ لا يُحَدّ بنَصْرِ الله تعالى، ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾(١).

(١) سورة الحج، الآية: ٤٠.

فبحول الله وقوته سيتمكن المسلمون العاملون بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ من التغلّب على أعدائهم، وسيجعل الله لهم مخرجاً مما يعانون، وينقلب كيد الظالمين إلى نحورهم. قال تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا﴾(١) أي جعل له وقتاً معيناً محدداً، وإن أمره لا رادّ له، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾(٢).

اللهمَّ علِّمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علَّمتنا، وبارك هذه الأمة في صحوتها على الإسلام، وأَلْهِمْنَا العملَ بما نستحق أن نكون خير أمةٍ أُخْرِجَتْ للناس، جنوداً للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. اللهم أنت وليُّنا ومولانا نسألك باسمك العظيم أن توحِّد بين قلوبنا، وتجمع كلمتنا على الحق والدين وأن تنصرنا على عدوك وعدونا إنك أنت السميع العليم.

والله من وراء القصد وهو يهدي إلى سواء السبيل.

---

(١) سورة الطلاق، الآية ٣.

(٢) سورة يس، الآية: ٨٢.

فهرس المحتويات

مقدمة الكتاب ٧

الفصل الأول: عالمية الإسلام ١٥

الدعاة المسلمون وتأثيراتهم داخل وخارج محيطهم ٢٤

العمل الإسلامي المعاصر ٣٢

وحدة العمل الإسلامي: دواعيها ـ أهدافها ـ مهامها ـ أساليبها . ٣٧

الفصل الثاني: العولمة: مقدماتها وأهدافها وما نشأ عنها وكيف نشأت ٤٩

الحداثة ٤٩

التطور ٥٩

العولمة ٦٢

أضواء على منطلقات العولمة ٦٥

تعريف واقع العولمة ٦٧

العولمة ومخاطرها ٧٢

الخصخصة ٧٣

الأصولية ٧٤

منشأ الأصولية ٧٨
الإرهاب ٨٥
الحوار بين الأديان ٩٥
الفرق بين الدعوة والحوار ٩٧
نشأة فكرة الحوار ٩٩
سقطات الحوار ١٠١

الفصل الثالث: العلمانية ١٠٧

الديموقراطية والشورى ١١١
الديموقراطية الرأسمالية ١١٣
تعريف الديموقراطية ١١٣
مساوىء الديموقراطية ١١٧
تأثير الديموقراطية على بلاد المسلمين ١٢٧
ما يجوز أخذه مما عندهم وما لا يجوز أخذه ١٣١

الفصل الرابع: الوَسَطِيَّة . . أو الحلول الوسط ١٦١

المساواة . . بين ملابساتها وواقعها ١٦٨
المساواة بمفهومها الغربي مغايرة للواقع ١٧٣
دعاة المساواة بين المرأة والرجل في عصرنا الحاضر ١٧٧
قضية المساواة بين الرجل والمرأة ١٧٧
الرجل والمرأة . . أين يلتقيان وأين يفترقان ١٨٢

الفصل الخامس: مفاهيم إسلامية ١٩١

المفهوم الأول: المشاكل الاقتصادية ١٩١

المفهوم الثاني: المجتمع ١٩٥
١ ـ المجتمع الرأسمالي ١٩٨
٢ ـ المجتمع الإسلامي ٢٠٠
المفهوم الثالث: الحضارة والمدنية ٢٠٢
١ ـ الفرق بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية ٢٠٥
٢ ـ الفرق بين الحضارة الشيوعية والحضارة الإسلامية ٢٠٧
المفهوم الرابع: العلم والثقافة ٢١٠
المفهوم الخامس: الأمـة ٢١٣
المفهوم السادس: القواعد التي تقوم عليها
الأنظمة في الإسلام ٢١٦
أولاً: قواعد النظام الاقتصادي في الإسلام ٢١٦
ثانياً: قواعد نظام الحكم في الاسلام ٢١٧
ثالثاً: قواعد النظام الاجتماعي في الاسلام ٢١٨
المفهوم السابع: التنمية ومقومات الدولة ٢١٩
خلاصة القول ٢٣٤

الفصل السادس: طريقة الإسلام في خطابه القرآني ٢٣٩
صراع الأفكار بين الإقرار والإنكار ٢٣٩
حقيقة وجود الله علم وإنكار وجوده جهل ٢٣٩
قدرة العقل على اكتشاف الحقائق ٢٤٠
١ ـ تدبُّر القرآن وتعلُّمُ طريقته ٢٤٥
٢ ـ كيف نتعلم الخطاب الإسلاميَّ في القرآن الكريم؟ ... ٢٤٨
٣ ـ معرفةُ الداعية بقضايا العصر ٢٥٢

٤ ـ النقاش متى يكون عقلياً.. ومتى يكون
بمرجعية إسلامية ٢٥٣
٥ ـ الرد على المعتقدات الباطلة ٢٥٦
٦ ـ الدعوة إلى تطبيق الأحكام الشرعية ٢٥٩
٧ ـ النقاش مع المسلمين وغير المسلمين ٢٥٩
٨ ـ شروط قبول الحكم الشرعيّ ٢٦١
٩ ـ اليهودُ شرُّ الخصوم ٢٦٣
١٠ ـ تأكيد الداعية على اجتماع كلمة المسلمين ٢٦٧
١١ ـ طرح الداعية قضية الأسرة والحث على الزواج ٢٦٨
نداء إلى كل مسلم ومسلمة ٢٧٢

الفصل السابع: شروط مستوى الخطاب الإسلامي ٢٧٧

الوسائل والأساليب ٢٨١
ضوابط السلوك الإسلامي ٢٨٣

خاتمة ٢٨٩